

دكتور
حسن سليمان محمود

تاريخ السودان من أقدم العصور إلى الآن

الناشر
مكتبة مصر
٣ شارع كامل صدقي - القاهرة

١٣٧٧

١٩٥٧

طابع دار الكتاب العربي بمصر
مؤسسة مصر للطباعة الحديثة



Bibliotheca Alexandrina



0238320

طابع دار الكتاب العربي بمصر
مؤسسة مصرانية للطباعة الحديثة

٩ من ربيع الثاني ١٣٧٧

الأول من نوفمبر ١٩٥٧

دكتور
حسن سليمان محمود

تاريخ السودان من أقدم العصور إلى الآن

الناشر
مكتبة مصر
٣ شارع كامل صدقي "النجاة"

طابع دار الكتاب العربي بمصر
مؤسسة مصرية للطباعة الحديثة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لهذا الكتاب قصة كانت مجرد اقتراح قدمته للسيد عبد الحميد حمدي ناظر مدرسة الخرطوم الثانوية المصرية ، أطلب فيه ضرورة تدريس مادة (تاريخ السودان) في المدرسة . ونظراً لما قدمته من أسباب قوية لتزكية وجهة نظري في تدريس هذه المادة ، وافق السيد ناظر المدرسة على ذلك مشكوراً ، وكلفني بوضع منهج الكتاب ومادته . وأمر بإدراج حصة في جدول المدرسة لكل فصل من فصول الفرق المختلفة لتدريس هذه المادة . ونتيجة لذلك أصبحت أنا المنشول الأول بعد هذه الموافقة عن هذا المنهج .

ونظراً لأن كثيراً من الكتاب والمؤلفين والباحثين قد تناولوا دراسة السودان في نواحيه المختلفة : الجغرافية والتاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية ، وأن بعض هؤلاء الكتاب امتازت كتاباتهم بالعمق والإسهاب والتفصيل في نواح معينة ، مما جعل الأمر شاقاً على القارئ العادي أن يتابع هذه الدراسات وهذه البحوث ، إذا كان يريد أن يقف على تاريخ السودان بصفة عامة . لذلك لم يكن الأمر سهلاً لوضع كتاب أو مذكرات تاريخ السودان بطريقة تمكن الطلاب أو القارئ العادي أو السواد الأعظم من المتعلمين ، من معرفة هذا التاريخ بطريقة مبسطة واضحة ، تملأ فراغاً كان ولا يزال موجوداً في مناهج التعليم .

وقد أخذنا على عاتقنا القيام بهذا العمل (كحالة أولى) خدمة للعلم ولا بآثنا الطلاب بصفة خاصة ، وللشعب بصفة عامة . فإن وجد فيه القراء نفعاً فهذا راجع إلى توفيق الله ، وإن كان فيه شيء من القصور فرده إلينا ، والعصمة لله .

ولأنى أتته هذه الفرصة فأقدم جزيل شكرى إلى الزميل الفاضل الأستاذ على صلاح الدين ، الذى تفضل مشكوراً بعمل اللوحات التى تضمنها الكتاب . كما أشكر زميلى الأستاذ أحمد سيد أحمد لما أبداه من ملاحظات مفيدة . حتى ظهر الكتاب بالشكل الذى ترونه بين أيديكم .

والله ولى التوفيق

المؤلف

دكتور حسن سليمان محمود

المدرس الأول بمدرسة الخرطوم الثانوية المصرية

الخرطوم فى { ٩ من ربيع الثانى ١٣٧٧
الأول من نوفمبر ١٩٥٧ }

الفصل الأول

السودان قبل الإسلام

تعريف :

أطلق اسم (بلاد السودان) على الجهات الإفريقية التي تقع جنوب مصر والصحراء الكبرى، وتمتد جنوباً حتى أوغندة، والكنغو البلجيكية، وشرقاً أثيوبيا وأرتريا والبحر الأحمر، وغرباً أفريقية الاستوائية الفرنسية وليبيا. وتبلغ هذه المساحة الشاسعة ما يقرب من ألف ألف من الأميال المربعة.

وعرفت (بلاد السودان) قديماً باسم (أرض كوش)، وقد حاول الكتاب القدامى ربط هذه الكلمة بـ (كوش) من أحفاد نوح عليه السلام، ولكن يبدو أن هذا بعيد عن الصواب. والراجح أن (كوش) التي عرفت بها البلاد جنوب الشلال الأول، لم تكن إلا اسم القبيلة الأكثر قوة وعدداً، كما هي الحال بالنسبة لقبيلة (نوب) التي نسبت إليها (بلاد النوبة)، والتي سكنت بين الشلال الأول والثاني.

ولما احتل الإغريق مصر، أطلقوا على البلاد التي تليها جنوباً دون تحديد، لفظ أثيوبيا. وكذلك تبعهم الرومان في تلك التسمية، كما تبعهم العرب من بعد.

(أولا) السودان في عهد الفراعنة :

(١) في عهد الدولة الفرعونية القديمة :

١ - أسمى المؤرخون القدماء السودان الوادى من الشلال إلى الخرطوم ، أثيوبيا . ومنذ أقدم العصور تعارف المؤرخون على اعتبار تاريخ أثيوبيا ملحقاً بتاريخ مصر . والواقع - كما يقول المؤرخ بدج - أن السودان اعتبر منذ العصور القديمة امتداداً لمصر ، وكما يقول ريسنر : ولما كانت مصر تتصل بوسط إفريقية عن طريق إثيوبيا ، فقد أصبح تاريخ هذا الإقليم لا يمكن فصله عن تاريخ مصر ، كما أن ذلك التاريخ لا يمكن فهمه إلا على ضوء تاريخ مصر ، جارة لإثيوبيا الكبرى من ناحية الشمال .

٢ - وتشير أقدم المخلفات الإنسانية على ضفاف النيل في شقي الوادى ، إلى وجود الصلات بين أهل الشمال وأهل الجنوب ، فقبور المصريين قد وجدت عند دكة من أقاليم النوبة السفلى قبل عام ٣٤٠٠ ق.م كما عثر على بعض محصولات السودان في مخلفات المصريين التي وجدت في قبورهم من ذلك العهد . كما دلت البحوث التاريخية في عصر فجر التاريخ ، على أن المنطقة التي تقع بين الشلالين الأول والثاني ، قد كانت معمورة بأقوام من جنس المصريين الذين يسكنون شمال الوادى نمالي أسوان .

٣ - واهتم الفراعنة بتوحيد أجزاء وادى النيل وذلك لسببين : أولهما العلاقة الطبيعية الحيوية والآخر العلاقة القومية والسياسية . وكان من نتائج هذا الاهتمام أن الملك مينا وحد الوجهين البحرى والقبلى حوالى سنة ٣٢٠٠ ق.م ولما شعر الجزء المتحد من الوادى بقيمة هذا الاتحاد

وثمارة ، ابتدأ الشعب والحكومة يتعاونان على وجوب ضم شمل شتات
باقى أجزاء الوادى ، فأرسل هذا الملك حملة إلى شمال النوبة لى يؤمن
حدودها من غارات القبائل المتبربرة الضاربة على أطراف الصحراء من
الشرق ، وكذلك فعل الملك زوسر ، فقد أخضع القبائل النوبية شمال
النوبة ، ومد حدود مصر إلى الجنوب ، فبلغ بها بلدة المحرقه من أقاليم
النوبة السفلى ، حيث استطاع أن يوقف أملاكا من تلك البقاع على معبد
(خنوم) رب الشلال وحامى منابع النيل .

وفى سنة ٢٩٠٠ ق.م أرسل الملك سنفر و حملة إلى تلك البلاد تمكنت
من الوصول إلى دنقلة ، أو ماوراءها من الوديان التى تكثر فيها المراعى
والزروع وتنتشر فيها الماشية والأنعام . وما يدل على أن هذه الحملة لم
تكن عدائية أن الملك زوج أحد أحفاده بأميرة من نساء النوبة ، وهذا
يبين لنا أن العلاقات بين شقى الوادى لم تقم يومئذ على فكرة الاستعمار
والإذلال ، إنما قامت كلها على أسس من الود والقربى .

٤ - وتستمر العلاقات بين شقى الوادى كما تشير أكثر الصور والرسوم
على آثار الأسرتين الرابعة والخامسة . وعلى الرغم من اضطراب
الأحوال السياسية فى أوائل أيام الأسرة الخامسة وأواسطها لم يفت
ملوكها أن يلتفتوا إلى أقاليم الجنوب ، يشير إلى ذلك تسجيل اسم فرعون
مصره أوسركاف ، على صخور النوبة : كما أنفذ خلفه سمحورع ، أسطولا
إلى بلاد بنت ، عاد منها محملا بمقادير ضخمة من مخلوط الذهب والفضة
ومن خشب الأبانوس والبخور والعطور ، وكانت من مستلزمات إقامة
الطقوس الدينية فى المعابد المصرية ، وفى أيام هذا الفرعون سجل رجاله أوفى
قدر من المخطفات الكتابية والرسوم على صخور النوبة ، مما يشير إلى

كثرة ترددهم على تلك البقاع . كذلك تشير « متون الأهرام » ، عند المصريين من الأسرتين الخامسة والسادسة — وهى أقدم ما يعرف من آدابهم الدينية — إلى أنهم قد كانوا يعتبرون التوبة جزءاً لا يتجزأ من مصر ، فهم قد جعلوا معبودها . ضمن معبوداتهم المصرية .

٥ — وفى حوالى سنة ٢٨٠٠ ق.م أخذت العلاقات تقوى وتزداد بين القطرين الشقيقتين ، حيث نجد سوق التجارة قد راجت بين شمال الوادى وجنوبه عن طريق القوافل ، التى كانت تحترق الصحراء حاملة العاج والذهب والابانوس من السودان إلى مصر ، وحاملة المحصولات الزراعية من مصر إلى السودان . ولتسهيل الطريق المائى (النيل) بين القطرين نجد أن الملك « مررع » فى حوالى سنة ٢٥٧٠ ق.م يأمر أحد كبار موظفيه المختصين بحفر خمس قنوات عند مناطق الشلالات .

٦ — ولقد كان توحيد شمال الوادى وجنوبه سبباً فى تسهيل رحلات نهريّة استكشافية كقيام « خوف حور » ، أحد أمراء أسوان بأربع رحلات إلى السودان فى عهد الملك « مررع » ، ويعتبر هذا الأمير الكاشف الأول لمجاهل الاصقاع الواقعة فى وسط إفريقيا ، فقد وصل فى رحلته الأخيرة وادى حلفا ، ثم وصل دارفور ثم كردفان ثم الكنفو .

٧ — ومنذ أيام الدولة القديمة الفرعونية نسمع بسلطان حاكم الجنوب يدبر شئون أقاليمه من إدفو إلى أقصى ما بلغ المصريون من جنوب الوادى ، وكان مقره فى جزيرة فيلة ، وكان يختار من رجال الدولة القادرين ، الذين يلون بلهجات القبائل السودانية ، ليكون بمثابة حلقة الوصل بين أهل الشمال وأهل الجنوب وتدير جميع شئون التجارة والإدارة والسياسة .

(ب) في عهد الدولة الوسطى :

١ — ولما اضطربت أمور مصر في أواخر أيام الدولة القديمة ، وأصبحت بالانحلال السياسي ، أهمل شأن الجنوب . وكان من جراء ذلك أن أغارت قبائل الزنوج على السودان الشمالى ، وغلبت أهله على أمرهم ولكن ما لبثت أن نهضت مصر مرة ثانية على يد أحد أبناء الصعيد (أمه من نساء النوبة) وهو (أمنمحات) الأول مؤسس الدولة الوسطى الفرعونية ، فأعاد إلى مصر الفرعونية وحدتها للبرة الثانية حوالى سنة ٢٠٧٠ ق.م . وكان هذا العصر استمرارا في تقدم الحضارة والمدنية والعلوم ، واطرادا في تطور ما وصلوا إليه في عصر الوحدة الأولى . وقد ولى هذا الملك وجهه شطر الجنوب ، وأخذ يؤمن حدوده ويبعد إليه استقراره ، كما سجل ذلك وزير مالهته على جرانيت أسوان .

٢ — وسار ابنه (سنوسرت) على نهجه من بعده ، فبعث حملات إلى بلاد النوبة ، ودققت ليظهرها من الفتن ، وليؤمن حدودها . ونظراً لاهتمام هذا الملك بشئون السودان عين له حاكماً عاماً ، وبلغ من إعزاز هذا الحاكم للسودان أنه بالرغم من وجود مقبرة له في أسبوت — مسقط رأسه — إلا أنه آثر أن يدفن في مقر عمله ببلدة كرم الواقعة بالقرب من الشلال الرابع ، مما يدل على أن مصر والسودان كانت وطناً واحداً في نظره .

٣ — وفي عهد الملك (سنوسرت الثالث) حوالى سنة ١٨٨٧ ق.م حفرت قناة في النيل في مناطق الشلال الجرانيتية بعد أن تهدمت تلك التي حفرها الملك (مرنر) في عهد الدولة القديمة . فضمن هذا الملك

بتجديده القناة استقرار الصلة بين مصر والسودان ، وسميت هذه القناة « الطريق سنوسرت الجليل » . وظلت هذه القناة مستعملة إلى عهد الملك (تحتمس الثالث) . وزيادة في تأمين حدود السودان أقام (سنوسرت الثالث) حصنين متقابلين أحدهما في سمنة (جنوبي وادى حلقا) والآخر في قة . كما أقام عدة قلاع لصدد غارات النابرين ، ولإمكان مراقبة جميع الطرق الموصلة إلى وادى النيل ، للذود عن كيان الوادى وحفظ سلامته . وهذه القلاع كانت تكون سلسلة من أربع عشرة بلدة محصنة تمتد من هاتين القلعتين جنوب الشلال الثانى ، وتمتد شمالا إلى أسوان .

٤ — وقد اقتضى تبادل المنفعة بين مصر والسودان أن يضع الملك (أمنمحات الثالث) حوالى سنة ١٨٠٠ ق . م مقاييس للنيل فى بلدة سمنة السالفة الذكر للتعرف بها على أحوال النيل من حيث ارتفاع أو انخفاض مياهه . وجعل من هذه المقاييس فضلا عن قائمتها للرى معياراً لرغاء ذوى الاراضى الزراعية ، وأساسا للنظام المالى تيجي بمقتضاه الضرائب .

(ح) فى عهد الدولة الحديثة :

١ — استمرت العلاقات الطيبة فى تاريخ البلدين ترداد وتقوى حتى نهاية عصر وحدة مصر الثانية أى حوالى سنة ١٧٥٠ ق . م وظلت مصر محتفظة بعظمتها حتى شعر رجال الجيش وحكام الاقاليم بقوتهم فأخذوا يتعدون عن العرش ، ويحاول كل منهم الانفرد بالسلطة والجاه . وبدأ التشاحن والتنازع بينهم ، وقد أدى ذلك إلى ضعف مصر فداهما العدو المعروف فى التاريخ باسم الهكسوس واستولى على جزء كبير منها وكان ذلك حوالى سنة ١٧٣٠ ق . م .

وظل الأجنبي يستعمر مصر حوالى قرن ونصف قرن ، إلى أن نهض أحد أمراء طيبة وهو الملك (أحس الأول) فتمكن من طرد المستعمرين الأجانب حوالى سنة ١٥٨٠ ق.م . وعادت مصر للبرة الثالثة إلى مجدها القديم بفضل وحدتها ، واتصل جبل العلاقات بين مصر والسودان من جديد فى صورة رائعة .

٢ — ولخلفائه من ملوك الأسرتين ١٨ ، ١٩ جهود جبارة موفقة معاً فى المحافظة على كيان الوادى أو العمل على رفاهية مصره وسودانه فأنزلوا كثيراً من الأسر المصرية أقاليم السودان . ونجد أن منصب حاكم السودان العام يعاد ويضاف لشاغله لقب الابن الملكى للسودان ومعنى ذلك أن حاكم السودان مقرب من الملك وله شرف الاتصال بملك الوادى ، وفى هذا اللقب إشارة جلية وجلية إلى إظهار عدم تفريق ملك الوادى بين مصر والسودان من جهة الحكم والإدارة ، كما فيه شعور واحد لأهل السودان بأن ملك مصر قد أرسل لهم من هو فى حكم ابنه ليدير دقة شئون البلاد الشقيقة ، وكان من اختصاص هذا الحاكم تصريف الشئون الإدارية والإشراف على المسائل القضائية والمالية وتنجم المعادن (الذهب) . وعليه أن يمد مصر بالذهب والماشية والصنع .

٣ — وحرص ملوك هذه الدولة على إنشاء بلاد مصرية بالسودان ، كما أكثروا من دور العبادة المصرية فيه وعلى الأخص الإله (آمون) رب أرباب الوادى الذى أسموه صاحب أقاليم الذهب . وقد أقام الملك تحتمس الثالث معبداً على نسق معبد الكرنك لعبادة الإله آمون فى بلدة نباتا بالقرب من الشلال الرابع .

وليس أدل على اهتمام فراعنة الأسرة ١٨ بالسودان ، وتقديرهم للجوهر من تقدمهم في العمل على توطيد أركانه من أنهم أمروا بعبادة منسوت الثالث صاحب السودان الأول كما عبد خلفه رمسيس الكبير في معابد السودان بعد ذلك بقرون .

٤ — وكانت مظاهر الوادى كله مصبوغة بصبغة واحدة هي الصبغة المصرية ، فتجد على سبيل المثال في مقبرة (حوى) حاكم السودان العام في عهد الملك توت عنخ آمون ربما يمثل وفدا سودانيا حضر إلى مصر يحمل الهدايا للمليك الوادى . ويلاحظ على أعضاء هذا الوفد أنهم كانوا يرتدون الملابس المصرية ، أى إنهم كانوا مصريين في حياتهم الخاصة وحياتهم العامة ، وبذلك استوى الشعبان المصرى والسودانى في النهضة والرقى . كذلك لما زار الملك (حور محب) السودان حوالى سنة ١٣٠٠ ق . م وعند رجوعه نراه يمشى على جدران معبد جبل السلسلة محمولا على أكتاف صفوف من جنوده ويتقدم هذه الصفوف فريق من فرق الجيش السودانى . وهذا يربنا إلى أى حد امتزج السودانيون بالمصريين ، واشتركوا في أعيادهم وحفلاتهم على اعتبار أنهم شعب واحد لوادى النيل . ويقول المؤرخ برستد : « الواقع أن السودان قد أصبح في عهد الدولة الحديثة جزءا لا يتجزأ من مصر ، وساد الأمن والرفاهية تلك الربوع تحت إمرة الأمراء المصريين الذين حلوا محل الأمراء الوطنيين عند نهاية عهد الأسرة ١٨ » .

(٥) في عهد تسلط النفوذ الأجنبي :

١ — لما ضعفت امبراطورية الوادى ، وسيطرت على مصر أسرة ليلية في حوالى سنة ٩٤٠ ق . م انقسمت مصر لإمارات صغيرة ، وأخذ الأمراء يكافح بعضهم بعضا ، والتجأ كهنة آمون إلى السودان لأنهم أبوا أن يخضعوا لسلطان الليبيين ، وأخذوا ينشرون الحضارة في ربوع السودان وأقام كبيرهم فى نباتا ملكا جديدا ، وجعل من نفسه وارثا شرعيا لعرش فرعون . وامتدت مملكة نبتة من أسوان شمالا حتى النيل الأزرق جنوبا ، وكانت هذه المملكة صورة طبق الأصل لإمارة آمون بطيبة . وظل ذلك الملك ينتقل من السلف إلى الخلف حتى آل إلى الملك الشاب بعنخى ، ويترامى له أن يسترجع بقية الوادى من الغاصبين فسار إلى الشمال على رأس جيش قوى ، وقدر له أن يحل الغاصب عن شمال الوادى ، فرد على الوادى وحدته سنة ٧٤٠ ق . م . واشتهر بعنخى بمبانيه العظيمة التى ما زالت آثارها باقية فى معبده فى (جبل البركل) . وكذلك هرمه الكبير فى الكرو . وكان بعنخى أول من استعمل الهرم حلية لقبره من ملوك نبتة ، وذلك بعد أن ترك الفراعنة استعمال الهرم بقرون عديدة .

٢ — وفى عهد خلفه نقلت العاصمة إلى الأقصر . ولما أصبح طهرافا ملكا سنة ٦٨٨ ق . م غزت آشور مصر ، ولم يستطع هذا الملك صد الزحف الأجنبي عن شمال مملكته ، فانسحب جنوبا تاركا الدلتا تحت رحمة الآشوريين . وماكاد آشور حادون ينسحب إلى عاصمة بلاده بعد أن أقسم له أمراء الدلتا يمين الطاعة حتى بادر أولئك الأمراء إلى الخنث يمينهم ، ودعوة فرعون الوطنى طهرافا لاستعادة سيطرته على الدلتا .

ولكن الآشوريين عادوا فأخضعوا الدلتا مرة ثانية بعد أن اندحر جيش (تاتون آمون) بين طهرافا سنة ٦٦١ ق. م. وانسحب ملوك نباتا إلى أقصى جنوب الوادى ، فكان ذلك خاتمة سيادتهم على الشمال .

٣ — كانت آثار العهد النبتى وحضارته وثقافته مصرية خالصة . وامتاز العهد بوجه خاص بعمل الأهرامات التى سبق أن ذكرنا بعضها . ونجد فى غير العاصمة آثار هذه الدولة من معابد ومبان فى مصر العليا وفى النوبة الشمالية وفى الكوة حيث ينسب أكبر معابدها إلى طهرافا .

٤ — ولما انفصلت مصر عن أثيوبيا (مملكة نبتة) باستيلاء آشور على مصر ، انقطعت العلاقات بين البلدين ، وعلى مر الأجيال أصبحت حضارة مملكة الجنوب تقليداً مشوهاً لحضارة مصر وكذلك أخذت أهمية نبتة التجارية تقل وتضمحل . فى نفس الوقت أخذت مدينة مروي تنتعش وخاصة بعد أن هاجر إليها فرع من فروع عائلة نبتة المالكة . أخذ هذا الفرع ينازع فرع نبتة فى الملك ، ومنذ سنة ٣٠٨ ق. م. نجد كل فرع ينصب ملكه ويدعى له ملك أثيوبيا ، وفى النهاية تغلب فرع مروي وانتقل الملك إليهم ، وبقيت نبتة عاصمة دينية .

٥ — وبانتقال الملك لمروي دخل السودان فيما سمي بالعهد المروى . الذى امتد زهاء ٦٠٠ عام (٣٠٠ ق. م. — ٣٥٠ م) وكان من أهم عهود تاريخ السودان . وفى هذا العهد استمرت الصبغة المصرية تتلاشى وأخذ السودان يتأثر تدريجياً بحضارات الأمم التى احتلت مصر من فرس وإغريق ورومان . ولما نسيت الكتابة المصرية ابتكرت كتابة نوبية . عرفت بالخط المروى لم تحل طلاسما بعد . وما زالت آثار مروي موجودة ، فبالقرب من قرية البجراوية نجد بقايا معبد آمون الرائعة وهو بناء عظيم ،

وتدل آثاره على أن جذرانه كانت مزينة بالنقوش الجليّة ، وبعض عمده ومحاربه مازالت قائمة ، وبالقرب من المعبد بقايا القصور الملكية وحمام السباحة الملكي تزينه التماثيل والصور وغيرها من النقوش والرسوم . ونجد كذلك على مسافة تقرب من الميل شرقاً من مروي معبد الشمس الذي ذكره هيردوتس الإغريق . أما أهرام هذه الدولة فتقع على بعد ثلاثة أميال من وسط العاصمة ، ولا تزال حيطان بعض هذه المعابد المتصلة ببعض الأهرام قائمة ونقوشها وزخارفها بحالة جيدة .

ومن المواضع الأثرية الهامة في مملكة مروي النقعة والمصورات ، ففي الأولى نجد بقايا معابد لا تزال حافظة لرونقها ؛ منها معبد صغير مكون من هو ذى أعمدة طويلة وبرجين وخلف البهو حجرة واحدة وأمامه بقايا دهليز . وقد نقشت على البرج الجنوبي صورة ملك من ملوك مروي ، وعلى البرج الشمالى صورة ملكته . وبالقرب من هذه معبد آمون ، وهو مبنى على الطراز المصرى الخالص . وفي الثانية نجد مباني مختلفة تشغل مساحة كبيرة بليت من الحجارة المنحوتة ، وقيل لأنها كانت مصحة أودراء وربما كانت كلية أو قصرأ ريفياً لأحد الملوك . وبالقرب من قرية المصورات نجد مستودعات لحفظ المال ، وهذان المستودعان يمثلان غيرهما من المستودعات التي كانت مازالت قائمة في مديرتى كسلا والشالية .

٦ — عاصرت حكومة مروي الفرس والبطالمة والرومان على مصر ، واشتبكت مع هؤلاء في حروب تنفاوت درجاتها . وكان الرومان يعتبرون السودان في عداد ممتلكاتهم حيث تبادلوا معهم التجارة . وظلت مروي تسيطر على شئون السودان مدة من الزمن طويلة ، حتى أخذت تنوال عليها هجمات سود جبال النوبا حيث احتلوا بعض بلاد مروي فطفت

مدنيتهم المتأخرة على مدينة مروى . ثم تعرضت مروى كذلك إلى ضربات البجة من الشرق ، وإلى غزوقوم يدعون (النباط) من جهة الشمال الغربى ، ونتيجة لهذه الغزوات اختل ميزان البلد الاقتصادى وساء موقفها السياسى ، فانقسمت إلى قسمين فى نهاية القرن الثانى الميلادى . فكان القسم الشمالى يحكم من نبتة والجنوبى من مروى ، وعلى القسم الجنوبى انقضت دولة أكسوم الحبشية حوالى سنة ٣٥٠ م وحطمت مدينة مروى ثم سارت الجيوش جنوباً فخربت مدينة علوة ، ورجع جيش أكسوم مكتفياً بضم الأجزاء الشرقية من مملكة مروى للملك .

وبتخريب مروى على هذا الوجه انتهى العهد المروى ودخلت بلاد السودان فى طور تفكك واضطراب لا حد له .

٧ — وجدير بالذكر أن أهل الجنوب (مملكة الجنوب) عند ما انفصلت عن مصر على نحو ما ذكرنا كان يحز فى نفوسهم خضوع أشقائهم فى الشمال للحكم الأجنبى . وأبلغ دليل على ذلك ، وعلى قوة الرابطة بين الفريقين فى الإخاء والحضارة والمشاعر ، أنه عندما ثار المصريون على عسف البطالة وإرهاقهم ، واشتعلت نيران الثورة فى البلاد من أقصاها إلى أقصاها على عهد بطليموس الرابع والخامس ، مد لهم أهل الجنوب يد المساعدة إلى حد أنه قد تزعم ثورة المصريين فى منطقة طيبة أميران نوبيان ، وأفلحت هذه المنطقة فى الانفصال عن ملك البطالة فترة دامت عشرين عاماً ، كانت خلالها تحت إمرة الأميرين النوبيين سالى الذكر . ويذكر أحد المؤرخين أن ملك دولة الوادى الجنوبية فى ذلك الوقت لم يدخر وسعاً فى مساعدة ثورات المصريين على البطالة .

٨ - وعندما غزا الرومان مصر هب الوجه القبلى ثائراً في وجههم بمساعدة إخوانهم أهل الجنوب . وما كادت الفرق الرومانية تصل إلى أسوان حتى انقضت التوبيييون عليها كذلك . وعندما علم أهل الجنوب بما صادف حاكم مصر الرومانى فى عام ٢٥ ق . م خلال حملته فى بلاد العرب ، اتهمزوا هذه الفرصة لغزو منطقة طيبة فاستولوا على أسوان وفيلة فأرسل ضدهم أغسطس حملة ردتهم على أعقابهم ، وتوغلت فى بلادهم جنوباً حتى نباتا حيث خربتها .

ثانياً) الممالك المسيحية فى السودان :

١ - كما وفدت على السودان وثنية مصر ، فقد وفد عليها كذلك الدين الجديد ، الذى كانت مصر فى مقدمة البلاد التى اعتنقته (مذ حوالى أواسط القرن الخامس الميلادى) وأعنى المسيحية . فإن المسيحية لم تدخل السودان عن طريق الحبشة وإنما عن طريق مصر . وتتضح الصلة الوثيقة بين مسيحي شمال الوادى وجنوبه من أن مسيحي الجنوب كانوا من أتباع مذهب اليعاقبة ، الذى كان له الغلبة فى الشمال . بيد أن المسيحية لم تقبح دين أثيوبيا الرسمى إلا حوالى منتصف القرن السادس ، ولم تكن المسيحية إلا أحد مشاعل الهداية والعرفان ، التى تلقفها السودان قديماً عن مصر . وهكذا لم يكد ينقضى القرن السادس حتى كانت النوبة والمقرة وعلوة قد تنصرت . وبقي البجة فى جملتهم على ما كانوا عليه من وثنية . وفى البلاد التى تمسحت استطاع رجال الكنيسة أن يجعلوا من اللغة النوبية لغة كتابية بالحروف الإغريقية ، واستعملوها فى أعمالهم الدينية ، كما ترجوا أجزاء من الكتاب المقدس إلى اللغة النوبية . وكذلك استعملت اللغات الإغريقية والقبطية فى المراسم الدينية . ودخلت الكتب القبطية بلاد النوبة على

ايدى القسس القبط والرهبان . واتصلت البلاد بالإسكندرية مقر عاهل المسيحية فى مصر .

٢ — وعندما دخلت المسيحية السودان كان فى شمال السودان ثلاث ممالك تنصرت ، وكان الدين الجديد من أهم عوامل تحضير وتوحيد فعال مالمث أن أعاد للبلاد استقرارها ، وهذه الممالك هى :

(١) مملكة النوبة وكان حدها من أسوان إلى كرسكو ، وهى على بعد ستين ميلا شمالى وادى حلفا وعاصمتها فرس ، وهى أولى بلاد السودان فى اعتناق هذا الدين .

(ب) ويلها جنوباً مملكة المقررة ، وقد تسمى مملكة دنقلة أيضاً ، وعاصمتها دنقلة . وكانت بلدة أبو حمد تقريباً حدها الجنوبي الذى يفصل بينها وبين مملكة علوة .

(ح) ويلي المقررة مملكة علوة وتسمى أيضاً مملكة سوبا باسم العاصمة وكانت عند ملتقى النيلين الأبيض والأزرق ، وكانت مملكة عظيمة وبها جيش وأعمال واسعة ، وفيها أربع مائة كنيسة ، وجميع من بها نصارى يعاقبة وقد وجد آثار لهذه المملكة فى القبطية وبرى وغيرهما ^(١) .

٣ — ولا تعرف على وجه التحقيق متى ولماذا انقسم المسيحيون إلى هذه الممالك ، ولكن من المعروف أن مملكة النوبة كانت أقصر الممالك عمراً . والظاهر أن فتح العرب لمصر ، وضغط القبائل العربية على هذه المملكة من الشمال ، والخلافات التى كانت بينها وبين مملكة المقررة ، كل ذلك قد عجل بالقضاء عليها .

وأغلب الظن أن عبد الله بن سعد، عندما قدم إلى السودان الشمالى سنة ٦٥١م كانت مملكة النوبة قد اندمجت فى مملكة المقررة، وأصبحت دنفلة العاصمة^(١). على أن اشتداد الضغط على مملكة المقررة الواسعة، ازداد بمرور الزمن، حتى أصبحت لا تقوى على مقاومة النفوذ العربى الإسلامى وانمحت نهائياً حوالى سنة ١٣٢٠م، وظلت مملكة علوة وحدها تصارع النفوذ الإسلامى فترة طويلة حتى خربها الفونج فى أوائل القرن السادس عشر.

٤ - وعلى الرغم من أن المسيحية قد دخلت السودان حتى أعالى جزيرة سنار ودخلت الكتب المقدسة وشاع استعمال اللغة الإغريقية والكتابة الإغريقية فى أغراض الدين المختلفة، كما شاعت لغة الأقباط فى الكنائس وكانت الإسكندرية تبعث للنوبة بمطارقتها من قبل بطريق الأقباط بالإسكندرية، على الرغم من هذا كله فقد بقيت الديانة المسيحية دين الطبقة الحاكمة والسكان الحضر وحدهم، ولم تغلغل فى السودان. وكان قسيسها ولغتها وكتبها تصل من الخارج، ولذلك لم يجد أهل السودان المسيحيون من يرشدهم إلى أمور دينهم لما أن سقطت مصر فى قبضة المسلمين، وانقطعت الصلة بينهم وبين مصر. ولما سقطت دنفلة العجوز فى يد العرب نهائياً واعتنق ملوك المقررة الدين الإسلامى كان ذلك نهاية الدين المسيحى رسمياً فى السودان، وإذا انقطعت المقررة عن أى تأثير خارجى وأصبح ما بقى من المسيحية ضعيفاً لا يؤبه به رقيقاً ما لبث أن تلاشى واختفى حتى بين السكان الذين كانوا يعتقونها.

(ثالثاً) الهجرات العربية إلى السودان قبل الإسلام :

كان للهجرات العربية إلى السودان منافذ في الشرق والشمال والشمال الغربي .

(١) فن الشرق نزحت بعض القبائل العربية ، وسكنت على الساحل الشرقي المقابل للجزيرة العربية ، أو تجاوزته إلى السودان الأوسط والسودان الغربي أيضاً .

(٢) ونزح بعضها من الشمال عن طريق وادي النيل ، وهو الذي أدى إلى تكوين القبائل العربية التي تعيش حول نهر النيل في شمال السودان ووسطه .

(٣) ونزح بعضها من الشمال الغربي أو الطريق الليبي ، الذي كان مصدراً لكثير من الهجرات القديمة والحديثة . وبذلك كان لهذه الهجرات ثلاث منافذ رئيسية لعل أقدمها طريق الشرق ، ثم طريق الشمال ، أما الطريق الثالث وهو الليبي فله لم يكن مصدراً للثقافة العربية إلا بعد الإسلام .

وقد ذهب بعض الكتاب إلى أن السودان لم يعرف العروبة إلا منذ خمسة قرون مضت أو أكثر قليلاً . أما قبل هذا التاريخ فقد كان السودان لا يعرف إلا العناصر الزنجية والحامية ، وغيرهما من العناصر الإفريقية . فتكأن أصحاب هذا المذهب يرون أن السودان عرف العروبة والإسلام في وقت واحد تقريباً . وهذا الزعم خاطئ . لأن « ما كما يكل » في تاريخه ذكر أن العروبة كانت معروفة في مناطق سودانية أو قريباً منها قبل الإسلام بعدة قرون . . . فالجارة منذ أقدم العصور كانت معروفة متداولة بين بلاد العرب وموانئ مصر والسودان والحبشة إذ ازدهرت بينهم تجارة

الصمغ والبلاب واللبان، والعاج والذهب، أضف إلى ذلك ما يراه بعض الباحثين من أن الغزاة الذين وفدوا على مصر وحاربوها وعبدوا فيها الإله (هورس) كانوا في الحقيقة عرباً دخلوا إلى إفريقية من طريق «مصوع»، كما ذكر ماكايكل آثار العروبة في بلاد الحبشة في عصور ما قبل الإسلام^(١) فقال: «وكانت عبادة الشمس قبل ميلاد المسيح مزدهرة في جنوب بلاد العرب وبين عرب حمير الذين استعمروا شمال الحبشة». وهذه العبادة ظهرت آثارها باقية في تليس (الكلابشة)^(٢) حتى زمن جستنيان، وهذا مما يدل على وجود صلة ما بين حمير، وبلاد النوبة في تلك العصور^(٣). وتزعم رواية عربية أن أحد ملوك حمير، وهو أبو مالك قام بحملة على بلاد البجة رغبة في الحصول على بعض المعادن الكريمة. ولكن جيشه هلك وربما وقعت حوادث هذه الرواية في خلال العقود الأولى بعد ميلاد المسيح. ولاحظ عدد من الباحثين أن هنالك بعض الأماكن على الساحل الإفريقي للبحر الأحمر أو قرية منه تحتفظ بأسمائها العربية الدالة على نفاذ لها في بلاد العرب مثل: نجران التي كانت الاسم القديم لمملكة بلو (في شرق السودان)^(٤)، وغيرها من الأسماء كثير.

وأيد الدكتور عوض فكرة قدم العروبة بالسودان بقوله: «من الخطأ ما يذهب إليه بعض الكتاب من أن انتشار العروبة في السودان لم يبدأ بصفة جدية إلا بعد إتمام فتح مملكة دنقلة في أوائل القرن ١٤ م أي إنه لا يرجع إلى أكثر من خمسة قرون مضت، فإن أصحاب هذا الرأي يتوهمون أن انتشار العروبة لا يتم إلا بعد تأسيس دولة عربية، فيخطئون

(١) مآل ١/٦ - ٧. (٢) منطقة أثرية جنوب أسوان.

(٣) مآل ١/٦. (٤) عوض ١٢١ - ١٣٢.

بين السياسة والعروبة . فاللغة المصرية القديمة قد انطبعت بالطابع السامى فى زمن قديم جداً ، وهذا الطابع كان مصدره الجزيرة العربية ولا بد أنه كان نتيجة هجرات قديمة إلى وادى النيل^(١)

فالأرجح بعد ذلك أن السودان قد عرف الجنس العربى قبل أن تظهر الدعوة الإسلامية فى بلاد العرب بعدة قرون . ومعنى هذا أن الثقافة العربية الجاهلية قد عرفها السودان قبل أن يعرف الثقافة العربية الإسلامية .

الفصل الثاني

تحول السودان إلى أمة عربية إسلامية

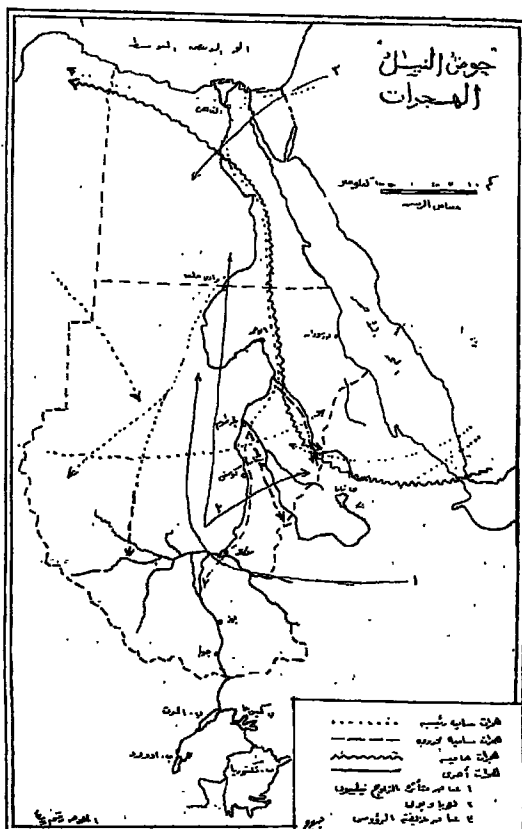
١ - طرق وصول الإسلام إلى السودان :

(١) عرفنا في الفقرة الأخيرة من الفصل السابق شيئاً من الهجرات العربية إلى السودان قبل الإسلام . ولما ظهر الإسلام في القرن السابع الميلادي وفحت مصر في أيام الخليفة عمر بن الخطاب ، أخذت القبائل العربية تهاجر إليها بانتظام واستمرار حيث سكنت حوافي الدلتا أولاً ثم انتشرت في جهات القطر المختلفة بعد ذلك ، ونظراً لأن الحياة كانت ميسرة في مصر ، وأن القبائل العربية لم تكن بحاجة إلى أن تترك مصر في عهد الفتح ، استقرت هذه القبائل في جميع أنحاء القطر حتى العهد المملوكي ، فضلت قبائل كثيرة أن تباعد عن قوة سلاطين المماليك المركزة في الشمال ، وأن تتحرك بعيداً عنها في الجنوب ، كما رأى المماليك أن الفروق قد حال لبسط نفوذ الإسلام في هذه الجهات . لكن هذا التوسع كانت تعترضه عقبتان : أولاًهما قبائل البجاء الحامية التي كانت تسكن الصحراء جنوب شرقي مصر وشرقي السودان . والثانية مملكة النوبة المسيحية التي كانت قائمة في الجزء الشمالي من السودان ، وسنعرف في الفقرات التالية كيف تغلب العرب على هذه العقبات .

(ب) وبسقوط مملكة النوبة المسيحية في القرن الرابع عشر دخلت علاقة مصر بالسودان في دور جديد ، اختلطت فيه الأصول والأنساب

اختلاطاً يصل إلى درجة الاندماج وأصبحت الأسر السودانية تتصل
أنسابها بأولاد عمومها وخثولتها في صعيد مصر بوجه خاص ، بعد أن
اندفعت القبائل العربية المسلمة نحو الجنوب في موجات متلاحقة سالكة
طريق وادى النيل ، الذى يرجع إليه الفضل الأكبر في تعريب السودان
وفي نشر الثقافة الإسلامية فيه ، إذ لا يسجل التاريخ — في أى عهد من
عهوده — وصول موجات هامة أو هجرات عنيفة إلى السودان عن طريق
غير طريق مجرى النيل من الشمال إلى الجنوب .

(ح) وجاء عن طريق أثيوبيا جماعة قليلة العدد ، فقد عرفنا شيئاً
عن هجرة المسلمين الأوائل إلى الحبشة ، وما تبع ذلك من هجرات بسبب
حروب الردة ، وغير ذلك من الدوافع . كما أن العرب قد دفعهم هجوم
القراصنة فى البحر الأحمر على تجارتهم وعلى الموانئ العربية ، إلى
احتلال بعض المناطق الاستراتيجية على الجانب الغربى للبحر الأحمر
لحماية مصالحهم التجارية من عدوان سكان الجانب الإفريقى . أخذت
الجماعات الإسلامية فى التغلغل داخل البلاد ، فى الهضبة الأثيوبية ، وفى
حوض وادى النيل الأوسط . كما تمكنوا من إنشاء ولايات إسلامية
فى نطاق الوطن الأثيوبى ، وتمكن المسلمون من السيطرة على مرافق
التجارة بين داخلية البلاد الأثيوبية ، وحوض وادى النيل الأوسط ،
بما أدى إلى حروب طويلة بين المسلمين والأثيوبيين امتدت حتى نهاية
القرن الخامس عشر الميلادى .



(د) ويحمل بنا أن هنا نشير إلى أنه من المحتمل أن بعض القبائل العربية قد وصلت إلى غرب السودان من شمال إفريقيا ، متبعة الطرق التي كانت تسلكها القوافل وهي تقطع الصحراء الليبية شمالا وجنوبا ، وربما وصل إلى أرض دارفور قبائل عن هذا الطريق ، وكان لهم أثر في صبح هذا الإقليم بالصبغة العربية . فإذا تحقق هذا صح ما يقال من أن سلاطين دارفور من سلالة بنى العباس الذين جاءوا من شمال إفريقيا ، وعامة أهل دارفور يرجعون أنسابهم إلى الهلالية الذين اشتهروا في تونس بعد هجرة تلك القبائل إليها ، وأيا كان الأمر فإن ذلك لا يغير من الحقيقة السابقة في شيء ، ولا يشك في أن تعريب السودان إنما تم عن طريق هجرات القبائل العربية من الشمال ، ومتبعة في معظم الأحوال بجرى النيل .

(هـ) على أنه رغم انتشار الإسلام في السودان ، وتعمير كثير من القبائل العربية لأقاليمه المختلفة ، فقد ظلت شخصيته — حتى الفتح المصري — مفقودة ، ولم يكون هنالك في الواقع اسم واحد يمكن أن نطلقه على كل أقاليمه . فنظام العرب نظام قبلي يشجع الانفصالية والانعزال ، ودخول الإسلام في السودان لم يتم بطريق الفتح المنظم الذي كان يعتمد على سلطة مركزية تفرض قوتها وسلطانها على السكان ، وإنما تم على أيدي قبائل مختلفة وفي فترات متعددة ، وكان هم كل قبيلة أو مجموعة من القبائل أن تبسط سلطانها على إقليم معين ، تنفرد به وتعيش فيه ، وما يعنها بعد ذلك أن تتحد مع غيرها ، أو تبذل مجهوداً مشتركاً لتنظيم حكم البلاد .

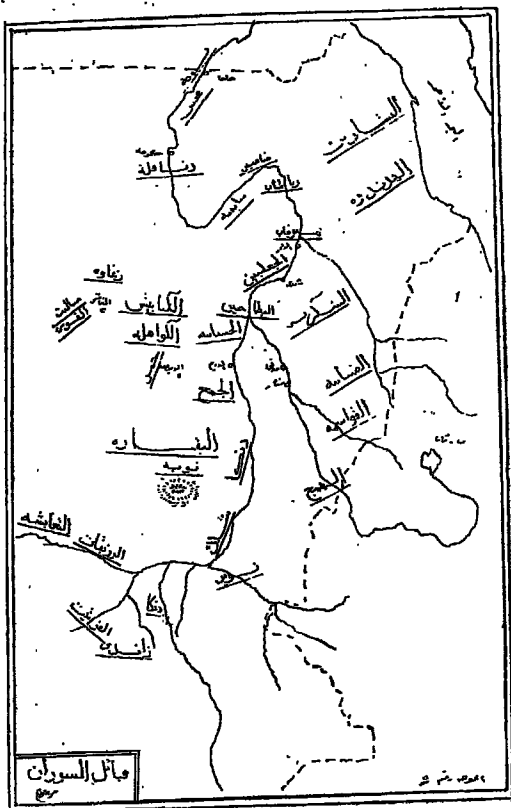
(و) وجدير بالذكر أن العرب بقسميهم الكبيرين (القحطاني والعدناني) دخلوا السودان وينتسب إلى القحطانيين في السودان قبيلة جهينة كما ينتسب الجعليون إلى العدنانيين .

والجموعة الجمعية تشمل . الجمعيين والميرقاب والرباطاب والمناصير
والشايقة والركاية والجمعية وأتباعهم والبديرية والجوامعة والبطاحين .
وهؤلاء كانوا أقل بدانة من العرب الجنوبيين .

والجموعة الجهيضة تشمل قبائل رفاعه وأقرباءها القواسمة والعبدلاب
والعركيين واللوحيين ، والشكرية ، وهذه سكنت البطانة وحوض النيل
الأزرق . وفزاره والبقارة والكبايش والحمر ، وهذه سكنت كردفان
ودارفور . وكانوا أهل رعى .

(ز) ولما استقرت القبائل العربية في شمال وشرق ووسط السودان
تمكنت ثقافة العناصر الوطنية من أن تطغى على العنصر العربي .
فعلى الرغم من أن الناس أخذوا يقسمون أنفسهم إلى قبائل على عادة
العرب ، إلا أن لغة البجة سادت في الشرق كما سادت النوبة في بلاد
النوبة ، وكان هذا إلى وقت محدود حيث تقربوا بمزور الزمن والبجة
انقسموا إلى قبائل الهدندوة والأمراو وبني عاقر والحلقة وفي الشمال
أصبح السكان ينقسمون إلى محس ودناقله وبزبرة . وفي دارفور نجد
قبائل الزغاوة والبديات وهم من أصل لبي . والميدوب والتنجور وهم من
أصل نوبي ، والفور وأصلهم زنجي . وفي كردفان نجد قبائل
النوبة المتعددة .

(ح) أما جنوب السودان فيسكنه الزوج فتجد النيام نيام والزاندى
في منطقة المجارى العليا لبحر الغزال . ونجد الشلك والأنواك والدسكا
والتوير المتأثرين بالدماء الحامية يسكنون السودان (أعلى النيل) . وهؤلاء
الزوج لم يتأثروا بالدماء العربية نظراً لمنع تسرب العناصر العربية إلى
السودان (الأماكن المغلقة في السودان) .



٢ - الإسلام في دنقلة :

نحن نعلم أن الغزو الإسلامي الذي بدأه عبد الله بن سعد بمحلمتين : الأولى سنة ٦٤١ م والثانية سنة ٦٥١ على مملكة دنقلة قد انتهت بمعاهدة اشترط فيها على أهل النوبة (من مملكة دنقلة) : « أن يحفظوا من ينزل بلدهم أو يطرقه من مسلم أو معاهد حتى يخرج عنهم ، وأن يردوا كل أبق خرج إليهم من عبيد المسلمين حتى يردوه إلى أرض الإسلام ، ولا يستولوا عليه ، ولا يمنعوا منه ، ولا يتعرضوا لمسلم قصده وجاوره إلى أن ينصرف عنه ، وأن يحفظوا المسجد الذي ابتناه المسلمون بفناء مدينتهم ، ولا يمنعوا منه مصليا ، وعليهم كنسه وإسراجه وتكرمه » . ولكن المحاريين كما يفهم من المعاهدات لم يكونوا يطمعون في البقاء في السودان إذ كان من شروطهم : « أن يدخل العرب بلدهم — أي بلاد النوبة — مجتازين غير مقيمين فيه » . كما كان من المبادئ التي أخذت بها البسامنة العربية في هذه الفترة المبكرة ، في عهد عمر بن الخطاب ، أن يحرم على الجنود في مصر وسائر الأقاليم المفتوحة الاشتغال بالزراعة أو امتلاك الأراضي لتلا يركنوا إلى الكسل ، ويسيطر عليهم حب المال والنعيم . والراجح أن هذه السياسة في مبدأ الفتح كانت ذات تأثير في تحديد إقامة المحاريين العرب في السودان . غير أن هذا المبدأ لم يكن موضع اعتبار ولا تنفيذ في العصور التالية للفتح ، ولا سيما بعد القرن العاشر ، حين ضعف نفوذ العرب . لذلك أخذ بعض المحاريين منذ عهد الفاطميين يفضلون البقاء في السودان ، وساعد على بقائهم هناك ضعف الإمارات المسيحية في بلاد النوبة ، ثم زوالها الأمر الذي دفعهم إلى التدفق على السودان والسكنى في أنحائه .

كذلك كان السودان ملجأً للهاربين من الضغط السياسى ، فيحدثنا المسعودى المؤرخ بأن عبد الله بن مروان — آخر بنى أمية — هرب إلى السودان بعد أن فقد أخاه وجما من أتباعه ، وحدثت هذه الهجرات فى أوقات متفاوتة ، وكان هؤلاء المهاجرون عاملاً مهماً فى نشر الدين الإسلامى والثقافة العربية .

وظلت المعاهدة التى عملها عبد الله بن سعد سنة ٦٥١ سارية المفعول حوالى ستة قرون بعد ذلك التاريخ .

وفى القرن التاسع الميلادى ازداد التفاهم بين المسلمين والنوبة ، إذ أرسل ملك النوبة المسيحى ابنه (جورج) إلى خليفة بغداد ، وتم هنالك صلح بينهما . وفى القرن ١١ م قامت محاولة لخل جورج — وكان قد تولى حينئذ ملك النوبة — على اعتناق الإسلام ، ولكنها لم تفلح .

وفى القرن العاشر ازداد عدد القاطنين فى السودان على ضفاف النيل الأزرق من العرب ، وازدادت ثروتهم حتى استطاعوا أن يلتمسوا الإذن ببناء مسجد فى سوبة عاصمة المملكة المسيحية .

وفى عهد الأيوبيين فى مصر أرسل السلطان صلاح الدين حملتين إلى بلاد النوبة لتعقب الفاطميين الذين كانوا قد ثاروا هناك ، وقاموا بهجوم على أسوان ، وفى الحملة الثانية سنة ١١٧٢ استولى الجيش الأيوبى على إبريم وأخذ من المسيحيين الكثير من الأسرى .

استمرت مملكة دنقلة المسيحية قائمة ، وتدين لها الجاليات العربية التى تعيش فى جهات متفرقة من المملكة ، بالولاء ، حتى قدم جيش قلاوون من سلاطين المماليك فى مصر وأسر آخر ملوك دنقلة المسيحيين سنة ١٣١٦

يأيعاز من الأمير النوبي عبد الله بن سنو وبمساعده ، وقد تولى هذا على دنقله ، وكان أول ملك مسلم عليها .

غير أن حكم دنقله أصبح منذ ذلك الحين لعبة في أيدي القبائل العربية فقتل زعيم ربيعة ، ملك دنقله ، وتوالت حوادث واضطرابات ، وانقطعت الجزية السنوية التي كان قد فرضها العرب المسلمون على أهل النوبة (دينار على كل رأس) ، وتدفقت القبائل العربية على السودان ، ولا سيما جهينة ، فبعضهم سكن في الشرق ، وبعضهم في الجنوب الشرقي وبعضهم في الجنوب الغربي . وتزوجت جهينة الذين سكنوا النوبة من نساء السكان الأصليين ، ونجحوا في كسر شوكة أمراء النوبة . . .

وفي أواخر القرن ١٤ م قدم « غلام الله بن عائد » جد السادة الركابية في السودان (عن طريق البحر الأحمر) وسكن دنقله . وكان الإسلام بين الدناقلة إلى ذلك الحين ظاهرياً ، حتى استطاع غلام الله وجماعته أن يقووا دعائم الإسلام بينهم . بل هاجر بعض الركابية إلى الغرب وكانوا من أشهر العاملين على نشر الإسلام في جنوب كردفان . على أن دعوة الركابية قبل القرن ١٦ لم تكن تتعدى نقطة التقاء النهرين ، لأن مملكة علوة المسيحية كانت لا تزال تقف في طريقها .

٣ — الإسلام وقبائل البجاة :

تحتل قبائل البجة — البجاة — معظم الأجزاء التي تقع على سواحل البحر الأحمر الأفريقية والداخلية في نطاق السودان . وقد ظلت معظم هذه القبائل رغم ما قام به المبشرون المسيحيون على وثنيها .

والظاهر أن العرب اتصلوا بالبجاة في أرضهم أثناء القرن الثامن

الميلادى — عن طريق البحر الأحمر ومصر — فذهبوا إليهم تجاراً ،
واجتازوا من مصر بلادهم حاجين ، وهاجروا إلى معادن الذهب والزمرد .
منقبين ومستخرجين . والظاهر أيضاً أن جماعة من العرب المسلمين —
وبخاصة عرب يلى — كانوا من أول من استقر هناك وبنوا مساجد لهم .
فهذه كلها مظاهر ومناسبات سلبية مهدت للعرب الاختلاط بالبجاة من
السودان ، وكانت من العوامل التى ساعدت فى القرون القادمة على تعريب
هذه المنطقة ونشر الإسلام فيها .

غير أن البجاة لم يحافظوا على العهد الذى قطعوه على أنفسهم فى أواخر
القرن الأول للهجرة ، وكثرت غاراتهم على جهة أسوان وكثر إيذاؤهم
للمسلمين هناك ورفع أمرهم إلى الخليفة المأمون العباسى فأرسل إليهم
جيشاً بقيادة عبد الله بن الجهم (٢٢٦ هـ) فكانت له معهم وقائع انتهت
بموادعتهم وكتابة عهد جديد بينه وبين رئيسهم . ومن أهم شروط هذا
العهد ما يلى :

(١) أن تكون بلاد البجاة ملكاً للخليفة وأن يكون البجاة ورئيسهم
عبيداً له .

(٢) أن يؤدى ملك البجاة الخراج كل عام مائة من الإبل
و ٣٠٠ دينار .

(٣) أن يحترم البجاة الإسلام ولا يذكره بسوء وألا يعينوا أحداً
على أهل الإسلام .

(٤) ألا يمنوا أحداً من المسلمين الدخول فى بلادهم والتجارة فيها
براً وبحراً .

(٥) إذا دخل أحد من المسلمين تاجراً أو مقيماً أو مجتازاً أو حاجاً فهو آمن حتى ينزح من البلاد .

(٦) أنه إذا نزل البجاة صعيد مصر مجتازين أو تجاراً لا يظهرون سلاحاً ولا يدخلون المدن والقرى بحال .

(٧) ألا يهدموا شيئاً من المساجد التي بناها المسلمون في صيحة وهجر .

(٨) أن يدخل رئيسهم عمال أمير المؤمنين بلاد البجة لقبض صدقات من أسلم منهم .

لم تهدأ أمور السودان بهدنة البجاة السابقة ؛ ذلك لأننا نجد البجاة قد حافظوا على عهدهم برهة ثم امتنعوا عن دفع الخراج وعادوا إلى غزو قرى صعيد مصر وقتلوا من وجدوه بالمدن من المسلمين . وكان ذلك في عهد الخليفة المتوكل العباسي (٢٣٢ هـ — ٢٤٧ هـ) الذي أرسل إليهم جيشاً تمكن من أن يهزم البجاة سنة ٢٤١ حتى طلب ملكهم على بابا الأمان على شروط منها :

(١) أن يدفع الخراج لما سلف وهو ٤ سنوات كان قد منعها ، ولا يأتي .

(٢) ألا يمنع المسلمين من العمل في المعادن .

ثم سار على بابا إلى زيارة الخليفة المتوكل في عاصمة الخلافة العباسية حيث رحب به الخليفة وخلع عليه على الرغم من أن على بابا ما يزال واثقياً . ونتيجة لهذا العهد الأخير واحترام البجاة له تسرب كثير من القبائل العربية إلى أرض البجاة واختلطوا بهم فزاد تبعاً لذلك عدد من أسلم منهم . ولما نجح ابن طولون في تأسيس دولته بمصر (٢٤٢ هـ) ولى وجهه

شطر البجاة فغزا بلادهم وأخضعهم وترك وراءه من بنى جهينة وريبعة من أقاموا وأكثروا الغارة . وامتاز عصر ابن طولون باستقرار عرب جهينة وريبعة في أراضي البجاة وبتعريب هذه المنطقة تعريباً جزئياً وبدخول الإسلام نتيجة للتزاوج بين العرب والبجاة — لكن البجاة لم يخضعوا نهائياً لسلطان العرب والمسلمين .

ولما كان عصر الدولة الفاطمية في مصر لم تتأثر بلاد البجاة بمذهبهم الشيعي وظل الأمر كذلك حتى عهد المماليك في مصر حيث ازداد دخول القبائل العربية للسودان وبخاصة إلى بلاد البجة للعمل في مناجم الذهب بوادى العلاقى . وأسلم كثير من المجلس المعروف بالحدارب لإسلاما ضعيفا وظل الحدارب هم الفئة المسلمة القوية بين البجاة حتى زمن المؤرخ المسعودى (٩٣٥ هـ) وأصبحت الصلة وثيقة بين ربيعة والحدارب بنوع خاص . وظل الحدارب ذوى نفوذ وسلطان في الأقاليم التى يحتلها بشاريو أم على وعلى الأخص في الجهات الساحلية ومالبت أن اندمجت الحدارب في البشارية اندماجا تاما .

ويظهر أن المسيحية في الحبشة قد أثرت في بعض قبائل البجة المقيمين في الجزء الجنوبي فوجدنا المؤرخ ابن سعيد (١٢١٤ — ١٢٧٨) يذكر أن البجة بعضها نصارى وبعضها مسلمون . وبعد ذلك بأكثر من قرن نجد أن ابن بطوطة يذكر أن مدينتى عيذاب وسواكن عامرتان بالإسلام والمسلمين . وهكذا لم يأت عصر الفونج حتى كان أكثر البجة مسلمين .

٤ — الإسلام في منطقة بحيرة تشاد (السودان الفرنسى) :

(١) يرجع انتشار الاسلام في هذه الجهات إلى جهود قبائل صنهاجة

الآتية من شمال إفريقيا؛ فقد انتقلت بعض قبائل المغاربة إلى مملكة غانة ودعوا أهلها إلى الإسلام .

ولما ملكوا الزمام في أيديهم في القرن ١١ م طردوا الأسرة الحاكمة من (الفلاتة) وأسلمت الأهالي على بكرة أبيهم .

(٢) وعلى نهر النيجر الأعلى تأسست مدينتان إحداهما في القرن ١١ م وهى مدينة (جنى) والأخرى في القرن ١٢ م وهى مدينة (تمبكتو) . وكان لهما فيما بعد أثر قوى في تقدم الإسلام وانتشاره في السودان الغربى .

(٣) وفى الشمال والشمال الشرق لبحيرة تشاد ، كانت تقع مملكة (كاتم) ، التى اعتنق أهلها الإسلام ، وأصبحت دولة ذات أهمية كبرى وبسطت سلطانها على قبائل السودان الشرقى إلى حدود مصر وبلاد النوبة . ويذكر المقرئى (خطوط ١ — ٣١٢) : «أن الروايات الوطنية تعتقد أن مؤسس دولة الكاتم هو سيف بن ذى يزن أحد أمراء خمير قبل الإسلام» .

هـ — أشهر الممالك والسلطنات والمشيخات الإسلامية فى السودان :

كانت وحدة السودان منعقدة قبل أوائل القرن ١٩ ، لا تجمع جهود أهله سلطة مركزية ، ولا تنظم شؤونه حكومة موحدة قوية ، بل كان الأمر أمر مشاحنات وعداء ، وكانت المطامع الشخصية والمنافسات المحلية هى الطابع الذى يسود كل ربوع السودان فىؤخر تقدمه ، ويشيع فى أقاليمه الفوضى ، وكان يتنازع السلطة فى السودان عمالك وسلطنات ومشيخات إسلامية متعددة ، يكفى أن نشير هنا إلى أهمها إشارة سريعة لتكمل الصورة

ولترى كيف أن السودان مدين بوجوده كوحدة لها كيان ولها شخصية إلى
الحكم المصرى فيه :

(أولا) مملكة سنار (الفونج) : حكمت ما بين (١٥٠٥ - ١٨٢٠)
وكانت تمتد من الشلال الثالث إلى أقصى جبال فازوغلى ، ومن سواكن
على البحر الأحمر إلى النيل الأبيض ، وكانت هذه المملكة مقسمة إلى عدة
ممالك ومشيخات ، وكان لكل ملك أو شيخ استقلاله بإدام يدفع الجزية
المقررة للملك سنار . وقد تقسمت هذه المملكة قسمين ، قسم تابع للفونج
وهو الذى كان يقع جنوب بلدة (أريجي) قرب المسلية ، وقسم يقع
شمال هذه البلدة تابع لمشيخة قزى الخاضعة لسلطان الفونج (انظر الفصل
الثالث من هذا الكتاب) .

(ثانيا) مشيخة العبدلاب : وهى التى كان مركزها بلدة (قرى) ثم
انتقلت إلى الحلفاية فعرفت بمشيخة الحلفاية ، وكان لها السلطنة على جميع
الأراضى من أريجي إلى الشلال الثالث .

(ثالثا) الممالك والمشيخات التى خضعت رأسا إلى ملك الفونج :

(١) مشيخة خشم البحر : قامت شرق النيل الأزرق بين رفقة
والروصيرص ، وكان مركزها (رفقة) ، وقد عرفت بهذا الاسم لأن بحر
النيل لا يصلح منها جنوبا .

(٢) مملكة فازوغلى : قامت جنوب مشيخة خشم البحر ، وامتدت
من الروصيرص إلى قدسى . وكانت عاصمتها (فازوغلى) .

(٣) مشيخة الحمدة : قامت على نهر الدندر ومركزها دبركى .

(٤) مملكة بني عامر : قامت في الصحراء الشرقية بين البحر الأحمر وخور بركة شرقا وغربا ، وبين عقيق على البحر الأحمر وبلاد الحبشة شمالا وجنوبا .

(٥) مملكة الحلانقة : وهى من البيجة ، ومركزها جبل كسلا على نهر الجاش .

(رابعا) الممالك والمشيخات التى خضعت للفونج بواسطة العابدلاب :

١ — مشيخة الشنابلة : قامت على النيل الأزرق شمال سنار ومركزها المسلية .

٢ — مملكة الجعليين : قامت شمال مشيخة العابدلاب ، على أنقاض مملكة مروى القديمة ، وكان مركزها شندى التى كانت قبل الفتح الإسلامى مركزاً من أهم مراكز التجارة فى السودان .

٣ — مملكة المير وخاب : شمال مملكة الجعليين ، ومركزها بربر .

٤ — مملكة الرباطاب : امتدت من السنقر إلى الشاخنة فيما وراء أبو حمد .

٥ — مشيخة المناصير : امتدت من الشاخنة إلى الشلال الرابع ، وكان مركزها السلامات .

٦ — مملكة الشايقية : قامت على أطلال نباتا القديمة ، وقد امتدت أراضيها من الشلال الرابع إلى أبى دوم قشابى ، وكان مركزها مروى . وهى مملكة عربية بجحة ، قام شمالها مملكة الدقار ودنقلة والخنديق وأرقو ، وكانت كلها ممالك نوبية متأثرة بالعرب . وكانت مملكة أرقو هى أقصى الممالك التى امتد إليها نفوذ الفونج شمالا . أما البلاد بينها وبين الشلال الأول فقد تولاهما الكشاف الأتراك .

(خامساً) سلطنة الفور :

(١) كان الفور يسكنون البلاد التي يطلق عليها اليوم مديرية دارفور ، وسميت البلاد باسمهم لأن الفور كانوا أكثر العناصر بروزاً في التكوين الجنسي لهذا الإقليم ، ولأنهم أسسوا سلطنة عظيمة في هذه المنطقة عاصرت دولة الفنج التي كانت آخذة في الانهيار . والتي كان ضعفها سبباً في استيلاء الفور على كردفان من أملاكها (أملاك الفنج) وشعب الفور بأعداده الكبيرة تكون — على ما يظهر — نتيجة اختلاط مجموعة من السكان الأصليين بعنصر يتكلم اللغة النوبية نزح من شمال السودان . ثم تأثرت قبائل الفور بعد ذلك بالعرب .

(٢) ومن الفور قسم خاص هم شعبة الكنجارة^(١) ولهم يرجع الفضل الأكبر في قيام سلطنة الفور في القرن ١٧ م . ويذكر الكتاب أن هذه البلاد كان بها ممالك سابقة للسلطنة المذكورة أحدها في الشمال دولة التنجور ، ، والثانية في الجنوب (دولة داجو) . كما ذكروا أن فرعا من فروع الكنجارة ارتبط بعائلة التنجور المالكة عن طريق المصاهرة ، ومن هذه المصاهرة بدأ عهد سلاطين الفور الذي كان مقصوراً في القرن ١٦ م على كتلة « جبل مرة » .

(٣) وبدأت سلطنة الفور رسمياً بتولى سليمان سلونجا العرش سنة ١٦٤٠ ، وسليمان هذا رجل عربي من بني هلال ، وهو ينتسب إلى أحد المعقور أول من دخل بلاد الفور من هذه الأسرة ، حيث لقي حقاوة عظيمة من ملك الفور الوثني فجعله مشرفاً على شئون بيته ، فأصلح

(١) الكنجارة قدموا دارفور من إقليم بحيرة تشاد ، وربما قدموا أسلاماً من تونس ، وهم ينسبون إلى أبي زيد الهلالي المعهور .

شئون بيت الملك الاقتصادية والإدارية فأحببه الملك كثيراً . ولما لم يكن له وريث من الذكور زوج ابنته من أحمد المعقور هذا ، وعينه خليفة له وأيد الشعب هذا الاختيار . ومن سلالة أحمد هذا كان سليمان صولون الذى مد سلطانه على كردفان . واهتم بنشر الإسلام فى كل بلاده . ومن بعده تعاقب السلاطين على دارفور من بيته حتى عهد السلطان محمد تيراب (١٧٦٨ — ١٧٨٧) حيث وصلت السلطنة أقصى اتساعها .

(٤) وفى عهد خلفه السلطان عبد الرحمن الرشيد اتخذت الفاشر عاصمة ، واتصل هذا السلطان بنابليون بونابرت الذى كان قد استولى على مصر وهناه بفوزه على المماليك (سلاطين مصر قبل نابليون) ، الذين عطلوا تجارة دارفور مع مصر ، فطلب نابليون من السلطان عبد الرحمن أن يرسل إليه ألف عبد ليقوى بهم جيشه . وظلت سلطنة الفور قائمة حوالى قرنين ونصف قرن من الزمان . حتى تم فتحها وضمها إلى دولة وادى النيل سنة ١٨٧٤ كما هو واضح فى الفصل الرابع .

(٦) أما عن حضارة دولة الفور ونظم الحكم فيها فنلخصها فيما على :

(١) كانت حكومة الفور من النوع الملكى المطلق . فالسلطان يجمع فى شخصه كل السلطات ويتصرف فى الأموال كيفما شاء . ومع ذلك فإن السلطان كان له مجلس خاص من المقربين إليه يستشيرهم فى أمور الدولة .

(ب) اعتند السلاطين على الإدارات الإقليمية فى إدارة البلاد ، فكانوا يعينون رؤساء إداراتهم الإقليمية من عشيرتهم وبطاتهم . وبذلك كان نفوذهم فى دولتهم أقوى وحكمهم أنفذ .

وكان كل حاكم إقليم — من أقاليم الدولة الأربعة — نائباً للملك

وجمل مع كل* (نائباً للشرطة) . وأوجد نظام العمد والمشايخ في القرى وما لبث أن تغير هذا النظام إلى نظام آخر شبه إقطاعي تمتع به أقارب السلطان وأخصاؤه وكبار قومه .

(ح) وكان القضاء في السلطنة شرعياً في الأحوال الشخصية ويقوم بتنفيذه رجال الدين ، ووضعياً في المسائل المدنية والجنائية .

(د) أما عن الحالة الاجتماعية فإن زى السلطان كان مكوناً من قيص مقصب فوقه برنس مقصب يحليه شال من الصوف . وعلى رأسه تاج مزين بالذهب تحفته به سبع ريشات من الذهب والفضة . وفي المناسبات الرسمية يجلس على مقعد خاص ويحمل في يده صولجاناً محلى بالذهب والفضة ، وفي يده اليسرى يحمل سيفاً مستقيماً ويضع إلى جانبه سيفاً محدياً علامة القوة والعزة .

أما طبقة الحكام والمتصلين بهم من موظفين وكبار التجار فكانوا يلبسون فاخر الملابس المحلية أو المستوردة . وكانت منازل السلطان كلها من الطوب الأحمر ، وغرف نومه وجلسه مكسوة بالجوخ الملون وأثاثها نفحة محلاة بالعاج والمعدن ، وما زالت بعض هذه المباني ماثلة في الفاشر إلى اليوم .

(هـ) كانت للسلطنة تجارة نافقة مع مصر وكردفان وبحر الغزال ، وكانت القوافل تحمل إلى مصر الرقيق والسن والريش والصمغ والنحاس . والنظرون وتعود إلى دارفور محملة بالأنسجة القطنية والحريرية والجوخ والأسلحة والحلى الذهبية .

(و) تبع تعميم الإسلام في السلطنة تشييد الجوامع ومساجد العلم والقرآن ، يتلقى فيها النشء مبادئ القراءة والكتابة وحفظ القرآن

ودراسة العلوم الشرعية . كما اتصلت السلطنة بالأزهر الشريف فأرسلت بعض طلاب العلم إليه حيث أصبح لهم رواق يعرف برواق دافور . كما عطف السلاطين على البلاد المقدسة فكانوا يرسلون إليها سنوياً مع بعثة المحمل « صرة الحرمين الشريفين » .

سادساً) مملكة تغلي .

١ — تأسست حوالى سنة ١٥٧٠ واستمرت إلى أواخر القرن ١٩ ، أسسها أحد الزهاد الجعليين الذى نزل تلال تغلي حوالى سنة ١٥٣٠ ، حيث اجتذب هذا الزاهد حجة السكان وزعيمهم ، ثم قامت مصاهرة بين الزاهد والزعيم ، نشأ عنها تولى ابن الزاهد الملك وخلفه فى الملك تسعة عشر من أبنائه وأحفاده .

٢ — ولمملكة تغلي فى تاريخ العروبة شأن كبير لأنها مكنت للعناصر العربية من التوغل فى هذا الربع الشمالى الشرقى من جبال النوبا مع أن هذه الجبال كانت دائماً قلعة تحتمى بها جماعات النوبا البعيدة عن الثقافة العربية والديانة الإسلامية . وكانت سياسة هذه المملكة المرسومة فى نشر الإسلام والعروبة ترمى إلى تحقيق هدفها عن طريقين :

(١) بالتزاوج بين القبائل النوبية .

(ب) تشجيع القبائل العربية على المهاجرة والاستيطان فى هذا الركن من السودان ، وبفضل هذه السياسة انتشرت العروبة فى بلاد النوبا الشرقية .

الفصل الثالث

السلطة السنارية والعهد الفونجي

(١٥٠٥ - ١٨٢٠ م)

١ - أصل السلطنة السنارية ونشأتها :

(١) ونجد لزماً علينا أن نحاول التعرف على التطورات ، التي حدثت في القسم الشمالى والشمال الغربى لاثيوبيا ، وما كان لها من أثر فى السودان ، ومدى ارتباط ذلك بالسلطنة ، التي قامت فى سنار فى القرن ١٦ م .

فقد كان الجزء الشمالى من اثيوبيا موضع اهتمام المسلمين نسبة لموقعه الاستراتيجى على طرق القوافل بين البحر الاحمر ، وداخلية البلاد الاثيوبية ، وحوض النيل . وذكر اليعقوبى فى تاريخه أن مملكة البجة وهم بين النيل والبحر الاحمر كانت لهم عدة ممالك^(١) ، فى كل بلد ملك منفرد .

٢ - أما عن أصل السلطنة السنارية (الفونج) فقد اختلف فيه المؤرخون ويمكن تلخيص آرائهم فيما يلى :

(١) ممالك البجة هي : فأول مملكة البجة من حد أسوان وعاصمتها هجر ، والثانية بقلين والثالثة بازين وهي تتأخم مملكة علوة من النوبة ، والرابعة تجارين والخامسة قطعة من باضع ، والسادسة مملكة النجاشى (تاريخ الطوقى ٢١٧ - ٢١٨) .

(١) لأنهم من قبيلة الشلك الزوج التي كانت تسكن على شاطئ النيل الأبيض جنوب الليس (بالقرب من الكوه).

(ب) لأنهم من الغرب من المنطقة التي تقع جنوب بحيرة تشاد.

(ج) لأنهم قد جاءوا من الحبشة ، وأصلهم سلالة عربية أموية هربت من وجه العباسيين ، وكثرت الروايات للتدليل على صحة هذا الرأي الأخير ، وظاهر أن معظم هذه الروايات وإن اختلفت في تفاصيلها ترى أن الفونج جاءوا من الشرق ، من الحبشة أولاً ثم من السودان الشرق ثانياً ، وأن أصلهم من بني أمية تصاهروا مع ملوك السودان. وقد يكون لهذه الروايات ظل من الحقيقة ، ولكن كثرة هذه الروايات واختلافها قد تدعونا إلى الشك في التفاصيل على أقل تقدير .

٣ — ونظراً لأن الأحوال كانت مرتبكة في المناطق التي قامت فيها الولايات الإسلامية في شمال أثيوبيا ، بسبب سوء العلاقات بينها وبين الأثيوبيين من جهة ، وبين القبائل الإسلامية وبعضها من جهة أخرى ، نظراً لذلك كله انتقل السلطان عميرة إلى حوض النيل الأزرق متخذاً (الملم) عاصمة له ، وإقامة علاقات اتحادية مع المشيخات التي كانت قائمة في حوض وادي النيل الأوسط ، محتفظاً لنفسه ببعض مظاهر السلطان الرمزية ، ولعل العامل القوي الذي ساعد على قيام الاتحاد يرجع إلى تدهور العلاقة بين النوبة السفلى ومصر للعداوة التقليدية بين العرب زعماء المشيخات في النوبة وبين الممالك في مصر مما ترتب عليه أن أصبحت أبلاد جنوبى الشلال الثالث فى شبه عزلة اقتصادية ، الأمر الذى دفع المشيخات إلى الاتجاه نحو ساحل البحر الأحمر ، والاتصال

بالسلطان عميرة الذى كان مسيطراً على تجارة ذلك القطاع الذى شمل المنطقة المؤدية إلى حوض النيل الأزرق ومراكز تجمع التجارة فيه ،

(٤) وما ساعد حملة الفونج على النجاح والتوفيق تلك الانقسامات الداخلية بين نصارى النوبة ، فندأواخر القرن ١٥ م كانت مملكة سوبا المسيحية قد أحست بأن لا أمل لها فى قيام حركة إصلاح تعيد إليها شملها وقوتها ، بعد أن فقدوا الاتصال بكنائسهم التى تقع فيما وراء حدودهم . ولا سيما كنيسة الاسكندرية التى كانوا يعترفون بسيادتها ، والتى كانت تقدمهم بالمبشرين ورجال الدين فانبجرت الحياة الروحية فى كنائسهم إلى درجة كبيرة ، فأذنت هذه الحالة السيئة بزوال سلطانهم على يد الفونج وحلفائهم من العبدلاب كما سبق أن ذكرنا ، وتمكن الفونج من تأسيس مملكتهم على المملكة المسيحية المتداعية ، واتسع ملكهم حتى أصبح يضم عدة إمارات تمتد من الشمال الثالث شمالاً إلى حدود الحبشة جنوباً ، وتمتد شرقاً إلى البحر الأحمر ، حيث تنتهى عند سواكن طرق القوافل الآتية من بربر وشندى ، وكان عرب البطانة من الجهة الجنوبية الشرقية خاضعين لها . واستطاع ملوك سنار أن يسيطروا بعض السيطرة على مناطق كردفان غرباً إلى جبال النوبا .

٢ — نظم الحكم فى السلطنة :

أخطت عمارة دونقس (عميرة) مدينة سنار حوالى سنة (١٥٢٣ — ١٥٢٥) واتخذها عاصمة واتخذها فى هذا المكان لموقعها الإقليمى الاستراتيجى فى قلب القطاع ، ولأهمية موقع المدينة على الطرق النيلية والقوافل ، واستمرت مملكة سنار يتعاقب عليها ملوك الفونج ما يزيد على ثلاثة قرون .

وكانت مقاليد السلطان في العهود التي سبقت سيطرة العرب القبلية قائمة على أسس دينية يتولى تصرفها رجال من طبقة الكهنوت ، يتبادلون السلطة على نحو ما كان يفعله أضرابهم في مصر .

فالمملوك مؤهلون يعاونهم رجال الكهنوت . وقد انطبعت هذه النظم بالطابع المحلي . وقد بقيت هذه النظم قائمة حتى الفترة التي بدأت فيها الهجرات العربية تشق طريقها نحو الجنوب في مجموعات متلاحقة اختلطت بالسكان المحليين وصاهر زعماء القبائل العربية بيوتات الحكم في المواطن التي استقرت فيها رحالهم وتمكنوا عن طريق هذه المصاهرة من ولاية السلطان تدريجيا . وكان لزاما أن تترك المرأة الوطنية صورة من تقاليدها ومعتقداتها التي ورثتها عن يبتها في أبنائها ، ومن هؤلاء الأبناء من تدرج لولاية الحكم . وكانت مقومات السلطان قائمة على عناصر متشابهة من الدين والتقاليد والمعتقدات ذات الجذور البعيدة العمق في حياة المجتمع ، ولم يكن من اليسر أن تقتلع هذه العناصر ، بل قدر لها أن تصطرع في عراك خفي مع عناصر الحكم ومقوماته التي جاء بها المهاجرون . ونتيجة لهذا الاضطراع أخذت تختفي بعض المقومات التي قامت عليها الزعامة الوطنية وذلك بعد أن بسط العرب سيطرتهم وعمارتهم للحكم حسب التقاليد القبلية العربية وكان من تلك التنظيمات التي أدخلها العرب على المجتمع المحلي ، ما يتمشى مع التطور الطبيعي للتقاليد المحلية ، وكان البعض الآخر تطورا مفاجئا للحالة القائمة ، وقد أصاب ذلك حياة المجتمع بتصدع عميق الأثر في حياة الأسرة وعلاقتها مع الزعيم والأرض ، والأمر الذي قام على روابط دينية . فقد تولى شيخ القبيلة الحكم في مجموعته القبلية ، ومن سكن معها في دارها من العشائر

المتحالفة ، وصار الحكم وراثياً في بيت الشيخ ، وتكونت من مجموعات القبائل المتجاورة . زعامات إقليمية تولاهما « شيخ المشايخ » الذى يكون عادة شيخ أقوى قبيلة في المجموعة ، وقد عرف هذا اللقب في عهد السلطنة السنارية باسم « الملك » أو « أو المانجل » ، وتستعمل كلمة « أرباب » مع هذين اللقبين للتكريم الرفيع ، ونطلق « أرباب » على أفراد الأسرات المالكة .

وكان الشيخ يمارس مسئولياته في مجلس « الأجاويد » ، وذلك في المسائل الخارجية عن سلطاته التقليدية التى يباشرها بشخصه ، وهذه تلخص في توزيع الأراضى الزراعية على رؤساء البيوت ، وأن يحافظ على حقوق القبيلة في الأراضى التى تحتلها والآبار التى تستخدمها الطرق والمغازات . وإذا كانت القبيلة من سكان البادية ، فشيخها يتولى إصدار أمره بالرحيل والنزول والقيام في مواطن الرعى الموسمية . وتختص كل قبيلة بموطن مرعاها الخاص بها .

وعلى الشيخ أن يكون عارفاً بتقاليد القبيلة ، وتقاليد القبائل المجاورة لها في الدار ، وأن يكون حافظاً للأنساب ، وأن يقوم باستضافة الغرباء ، الذين ينزلون دار القبيلة ، وله الحق في أن يحصل على جانب من المال أو الغلة ويحتفظ به لمصلحته .

كما كان على الشيخ أن يتولى تنظيم إقامة الأعياد التقليدية ، وغير ذلك من العادات القائمة ، فالشيخ بذلك رمز القبيلة ، يتولى إدارة شئونها الخاصة والعامة ، ويفض مشاكلها ، وينظم علاقاتها مع شيخ المشايخ . وهو الذى يقوم بجمع العشور عن الأرض الزراعية ، ويرسل

جزءاً منها إلى شيخ المشايخ ، وهذا بدوره يدفع جانباً إلى خزيئة السلطنة السنارية .

ولمّا قارنا بين تنظيمات المجتمع التي توارثها القوم ، وبين ما استحدثته العرب ، نجد أن الوطني قد استرد شخصيته وكيانه في المجتمع ، كما استرد حريته في أرضه التي يستغلها بزوال الفوارق بينه وبين حكامه من الغابرين وصار عليه أن يدفع للزعيم القبلي المحلي المقرر من الضرائب . وكان من نتيجة هذا التطور دخول تحسين على مستوى المعيشة للأفراد ، وتبعاً لذلك فتحت آفاق جديدة ، غير أن طريق التطور والتقدم قد أصيب بنكسة بسبب :

(١) ما أصاب شمال الوادي من تدهور وانحلال وتطاحن تحت حكم المماليك ، وكان لهذا أثره في العلاقات بين شطري الوادي ، وبخاصة من الناحية الاقتصادية لتوقف التبادل التجاري .

(٢) أن التغيرات التي استحدثها العرب في الزعامة القبلية والعائلية والأرض اقتلعت جذوراً بعيدة العمق في حياة المجتمع وتقاليده الدينية . ورغم أن هذا الإصلاح قد أدخل تحسينات لها قيمتها إلا أنه لم يأخذ طريقه الطبيعي للتطور في فترات كافية تسمح لقبول الإصلاح الجديد والدفاع عنه ، ومع هذا فقد ظل هذا النظام الإقطاعي سائداً السلطنة السنارية فأسكل قبيلة سواء أكانت بادية أم متحضرة ملكها أو شيخها يدفع الضرائب بعض الأحيان وأحياناً أخرى ينتهز هؤلاء الملوك أو المشايخ ضعف السلطة المركزية ويرفضون دفع الإتاوة المفروضة عليهم مظهرين بذلك عصيانهم ، فقساق نخوهم الجيوش ويقع القتال بين الحاكم وتابعه ،

وأحياناً يكون الضيف قد بلغ حداً لا يستطيع السيد إرجاع مسودة إلى الطاعة .

وقد يختلف الحليفان (الفونج والعبدلاب) أحياناً ، فتقع الحرب بينهما وتراقى الدماء ، وقتل أكبر ملوك العبدلاب شأنا (نفوذهم شمال بلاد الجزيرة) وأبعدهم صيناً وهو الشيخ عجيب المانجلك (لقب يطلق على ملوكهم) نتيجة لذلك الخلاف بين الشريكين .

٣ — الحالة الاجتماعية ونشاط الدعوة الإسلامية وانتشار الطرق الصوفية :

(١) الحالة الاجتماعية :

أحدثت الهجرات في مراحلها المتعاقبة كما سبق أن أشرنا ، تطورا في نظم الحكم وفي حياة المجتمع ، فقد أزلت ما كان قائما من فوارق بين الراعى والرعية وما بينهما من عبودية مطلقة ، واستردت الرعية حريتها الفردية ، بزوال جهاز الحكم المتوارث وقيام التقاليد القبلية العربية ، بعد أن كانت مقاليد الحكم تنتقل إلى ابن الاخت أو ابن البنت ، وأصبح الرحالة وهو يمر بديار السودان لا يشعر بطبقات اجتماعية ، فالأثرياء وحتى الملوك والسلاطين يأكلون ويلبسون ويسكنون مثل ما يفعل أفراد الشعب .

كذلك صارت الأرض ملكا للجماعة القبلية متمثلة في شخص زعيمها ، بعد أن كانت ملكا خاصاً لرئيس الدولة ، أو موقوفة على المعابد . وكان الأهالي عبيداً لا يملكون الأرض ، بل يعملون عليها لمصلحة الحاكم ورئيس المعبد أو من ينوب عنه ولم يكن ذلك النوع من التقاليد التي أقامها

النظام القبلي إلا مرحلة من مراحل التطور من النظام الإقطاعي المطلق إلى نظام يعطى للفرد نصيباً من جهوده . بعد دفع الأتاوة المعينة للزعيم الذى يقوم بدفع جزء منها لحاكم الدار .

(ب) نشاط الدعوة الإسلامية :

أما عن نشاط الدعوة الإسلامية في عهد السلطنة السنارية ، فقد اشتدت الرغبة في النهوض بالدين ونشر العقيدة بين الناس ، وكانت أساليب الدعوة سلبية في أغلب الأحيان ، وقبلما كانت تستخدم أساليب العنف في الإسلام بين القبائل الوثنية . ومن هذه الأمثلة القليلة ما قام به النوبيون سكان الجبال والشلكيون سكان أعلى النيل من غارات على قرى عرب السودان فاستثار عملهم هذا ملك سنار (بادی آبادقن ١٦٤٥ — ١٦٨٠) فشن عليهم غارة طاحنة جاء بعدها بكثير من الأسرى ، ومن مآثر هذا الملك التي رويت عنه أنه كان يكرم العلماء في بلاده ويرسل الهدايا لعلماء الأزهر ، ومنهم من مدحه بقصائد ، ولم يفت هذا العمل من قبل ملك سنار في عهد النوبيون بل جعلهم يشددون النكير بغاراتهم المتواصلة على كردفان واستمرت الحروب زمناً طويلاً حتى انتشر الإسلام في كثير من مناطق جبال النوبا ، وكان بعض الفقهاء يأتي ببعض أهالى النوبا إلى الأبيض فيعلمونهم القرآن الكريم ، والضروري من الفقه والتوحيد ، ثم يعيدونهم إلى بلادهم ليتولوا نشر الدين بين قبائلهم .

أما فيما عدا ذلك فقد انتشر الإسلام بين القبائل السودانية في ذلك العهد بوسائل سلبية خالصة ، وكان لرواد الدعوة الذين وفدوا من الحجاز والمغرب ومصر والعراق ، إلى جانب الدعاة الوطنيين ، فضل كبير في هذه السبيل . فقد كان حجاج السودانين يشجعون علماء الحجاز

على الرحلة إلى بلاد الفونج ، كما أن كثير من السودانيين كانوا يتلقون العلم في مكة والمدينة وعاد بعضهم متأثرًا بالمبادئ الوهاية التي سادت الجزيرة العربية في أواخر القرن ١٨م وأوائل القرن ١٩م وعمل على نشرها في بلاد السودان ، فقد تمكن الداعي عثمان بن فوديا بعد عودته من الحجاز من نشر بعض مبادئ الوهاية بين قومه (قبيلة الفلي إلى الغرب من السودان)

ولقد كان المغرب منبعاً آخر لانتشار الإسلام في السودان ، لأن عدداً كبيراً من المغاربة هاجروا بلادهم واستقروا في أنحاء مملكة الفونج ، وقد ذكر المؤرخون من أسماء علماء الفونج الكثير من يرجع أصلهم إلى المغرب أو الأندلس .

أما العراق فنجد ذكره قليلاً في ذلك العصر غير أن من أوائل من نشر الصوفية في بلاد الفونج شيخاً قدم من العراق . هو تاج الدين البهاري ، وقد سلك على يديه عدد من الوجاه ، وعمت طريقته جميع بلاد سنار . وفي هذا العصر أيضاً تطلع ملوك الفونج إلى الأزهر الشريف وعلمائه ورحبوا بهم ، وكان بغض السودانيين يذهبون إلى الأزهر ثم يعودون بعد تحصيل العلم وكان لهم أثر واضح إلى جانب تأثير الحجاز والمغرب والعراق في نشر الثقافة الإسلامية في السودان ، إلا أن الأثر المصري امتاز بطابعه العلمي ، أغنى أن الذين تأثروا بالثقافة المصرية في ذلك العهد اتجهوا إلى تعليم الناس الفقه والتوحيد واللغة وغيرها من العلوم . غير أن الطابع الصوفي أو الصوفي العلمي معاً كان غالباً على تعليم ذوي الثقافة الحجازية والمغربية والعراقية . ومن أهم الآثار الاجتماعية التي ترسخت على نشر العقيدة الإسلامية في ذلك العهد أن برزت تجمعات دينية

في مظاهر مختلفة ، أهمها مظهران : الاندماج القبلي ، والتجمع الصوفي .
فالاول لم تقصد به اتحاد القبائل السودانية بفضل العقيدة ، بل قصدنا
به أن نعرف مدى تأثير انتشار الإسلام بين الجموع السودانية في أنساب
القبائل وترتيبها . وأما الثاني فقد كانت نواته شيخ الطريق ، وقد لعب
هذا المظهر دوراً هاماً في حياة السودانيين .

(ح) انتشار الطرق الصوفية :

عملت الصوفية على التقرب بين القبائل والأجناس ولو في حين
محدود . فقد كان الناس يرحلون من مختلف أنحاء السودان إلى الربط
والزوايا للاتصال بالشيخ وتلقي الطرق عنهم . وما ساعد على انتشار
الطرق في السودان في ذلك العهد وفيما بعده من اليهود . أنها كانت
منتشرة في البلاد العربية المجاورة للسودان ، أو التي كان السودان على
صلة بها ، كالحجاز والعراق والمغرب ومصر . ومنها تسربت على أيدي
دعاة من الغرباء المواطنين ، أضف إلى ذلك ترحيب السودان بهذه
الطرق ومشايخها ، وتشجيع ملوكهم على نحو مارأينا ، أضف إلى ذلك أيضاً
أن المشايخ من جانبهم كان الكثير منهم قد أظهر من الصفات ما جعل الناس
يتهاقون عليهم ، ويتخذونهم ملاذاً لهم في ساعات الضيق والعسرة .
فقد كان للشيخ قدرة على تهدئة الخواطر ، وبث الثقة في نفوس الناس ،
وقضاء مصالحهم ، وزجرهم عما فيه ضرر بفرد معين أو بالجماعة . ثم إن
الحالة قبل عصر الفونج كانت خير تمهيد للدخول في هذه الطرق الصوفية
والإقبال عليها ، ذلك أن كثيراً من العرب الذين هاجروا قبل عصر
الفونج إلى السودان كانوا من الذين ألجأتهم السياسة إلى الهجرة من الحجاز
ومصر وشمال إفريقيا ، يوم آلت كلها إلى حكم الفاطميين ، فكان السودان

مصعب هذه الافواج النازحة في ذلك العصر والعصور التالية . أضف إلى ذلك تلك الحروب الداخلية والغارات المستمرة والعصيات القبلية التي كانت تنوش البلاد السودانية ، وتعمل على تمزيقها في كل وقت . كل ذلك قد أورث نفوس السودانيين في ذلك العهد رغبة شديدة في حياة بعيدة عن مزلق السياسة والعصية ، فما إن وجدوا في عصر الفونج هؤلاء المشايخ يدعون إلى الانتظام في سلك العبادة حتى لبوا سراعاً في ترحاب شديد وحماسة بالغة . لكن هذه الطرق الصوفية التي تحقق نفعها في عهد الفونج ما لبثت بعد هذا العصر ، ومع تطاول الزمن ، أن أخذت تتجاوز حدودها ، حتى أصبحت داعية من دواعي التفرقة والخصومة ، وحتى رأينا الدعوة المهدية (الفصل الخامس من هذا الكتاب) تضطر إلى أن تقف منها موقفاً عدائياً .

وأهم الطرق الصوفية التي انتشرت في زمن الفونج في السودان هي :

(الأولى) طريقة القادرية ، ولعلها من أوسع الجماعات الدينية انتشاراً في البلاد الإسلامية ، فقد قامت أصلاً على يد عبد القادر الجيلاني في القرن ١٢ م ، ثم دخلت في إفريقيا الغربية في القرن ١٥ م . وفي حوالي سنة ١٥٤٥ م أدخل تاج الدين البهاري طريقة القادرية في السودان ، وقد أخذ عليه الطريقة أربعة رجال^(١) ، وهؤلاء كانت في يدهم السلطان الزمنية والروحية في أيام الفونج . وظلت ذريتهم تباشر السلطة الروحية في الجزيرة إلى اليوم .

(١) هـ : محمد الأمين بن عبد الصادق جد الصادق (في إقليم سوكن بين واد مدني والقضارف) . وبان النغا الضرير جد اليعقوب . وعجيب الماتمك جد الببدال . وعبد الله العركي جد العركين .

(الثانية) الطريقة الشاذلية ، وهي منسوبة إلى أبي الحسن الشاذلي (١١٩٦—١٢٥٨م) وهو من تونس ، وانتشرت طريقته في مراكز في القرن ١٥ م على يد أبي عبد الله الجزولي ، ويقال إن إحدى بناته تزوجت من الشريف حمد أبي دنانة الذي نزح إلى السودان ومعه ابنه السيد بن الحسن سنة ١٤٤٥ أي قبل عصر الفونج ، فأخذت الطريقة تنتشر حتى كان عصر الفونج حيث رسخت دعائهما على يد الشيخ خوجلي عبد الرحمن المتوفى سنة ١٧٤٣ م .

٤ — الناحية العلمية والثقافية :

كانت مدارس القرآن والمساجد وسط الثقافة والتعليم ، ومنها ما اشتهر وذاع صيتها في أنحاء البلاد ، حتى إن الطلاب كانوا يهاجرون من مواطنهم النائية للارتشاف من مناهلها ، وما كان العالم ينبه ذكره ويشتهر إلا بالرحلة في طلب العلم على يد المشايخ المشهورين ، وما كان الصوفي يصل إلى درجة ما في الطريق إلا إذا أخذ من وتلمذ على أستاذ مشهور ، وزار وتبرك بأكثر من واحد . ومنهم من يشهد الرحال لمصر للجاورة بالأزهر الشريف منهل العلوم الإسلامية ، وللتعرف إلى المشايخ المعروفين ومنهم من ينوي الحج إلى بيت الله الحرام وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، ويبقى حيناً قد يمتد إلى سنين يأخذ من علماء الحرمين ، أو يسلك الطريق على أئمة المتصوفة هناك .

أما بقية الشعب فما كان الواحد منهم يطمع لأن يصل إلى درجة ما في الثقافة والتعليم ، وحسبه أن يسلك الطريق على شيخ مشهور ، يأخذ منه ما هو في حاجة إليه ، أخذ الواثق المطمئن لمكاتبة شيخه الدينية . فالذي مكنته الظروف من أن يدرس في مدرسة ما مبادئ القراءة والكتابة

وتحصيل القرآن أو جزء منه ، يهيمن على حياة القرية الدينية والثقافية والاجتماعية أحياناً ، فمسائل الزواج والطلاق والعبادات من صلاة و زكاة مرجعها إلى الفلكي (الفقيه) . وسهرات القرى في أغلبها هي حلقات الذكر ومدائح النبي ، وخاصة عند الكهول والشيب .

وبما يجب ملاحظته في هذا العهد أن كلمة (المعلم) كانت تطلق على العلوم الدينية وما يلحق بها من علوم تغين على فهم النصوص الدينية : كالآداب والنحو واللغة ، أو شرح العظات والقصص الدينية كالتاريخ وأيام العرب . ورجل الدين لا تتم مرحلة تعليمه إلا إذا أخذ بنصيب من هذه العلوم جميعاً ، فالآداب واللغة والنحو والأخبار كلها متممات للنهج الديني .

٥ — التنظيمات الاقتصادية :

كانت الأرض هي الركن الأساسي الذي نشأت عليه العلاقات بين الزعيم والعامل على الأرض . واختص الزعيم بملكية الأرض بوصفه صاحب السلطان وهو الذي يجرى توزيعها على أصحاب البيوتات من رعيته بالقدر الذي يتناسب مع إمكانياتهم على العمل الزراعي . وبقيت ملكية الزعيم للأرض قاعدة سارت عليها المجموعات العريية في صورة تناسب مع تقاليدهم وما ألفوه في مواطنهم الأولى . وصارت الملكية للأرض في عهد العرب معترفاً بها . وحددت العلاقات بين الملكية الجماعية للقبيلة صاحبة الدار كطرف أول ، وبين العامل على الأرض المنتفع بها كطرف ثان .

وقد ورث العرب التنظيمات المحلية الخاصة بالأرض التي كانت متبعة في المناطق التي اتخذوا فيها مهاجرهم . وقد اختلفت هذه التنظيمات

بعض الشيء بين منطقة وأخرى بسبب ظروف البيئة والمناخ . وكان الزعيم يحتفظ بمساحة من الأرض لاستغلالها لمصلحته الخاصة ، وعرفت هذه باسم العبارة . وكان الزعيم أو السلطان السنارى فيما بعد يتصرف فى جزء من أرض العبارة من طريقة الهبة خاصة للفقهاء الروحانيين ، وصارت هذه الهبات نواة للملكيات التى سمح للفقهاء ووارثهم بالاحتفاظ بها واستغلالها لمصلحتهم .

وكان على العامل على الأرض وعلى صاحب المال والتجارة والماشية . أن يدفع كل فى حدوده ضرائب معينة ، وقد تسعى ملوك القونج جهدهم فى تطبيق تعاليم الشريعة الإسلامية فى جمع الزكاة والعشور والقطور ، وكانت تدفع فى غالب الأحوال عينية ، وفوق ذلك فقد كان من حق الشيخ المحلى للدار أو القبيلة الضاربة فى بطن الوادى ، أن يحصل ما يسد به المطالب التى يقوم بها بوصفه زعيما كالضيافة وإقامة الأعياد التقليدية وغير ذلك . ولا يفوتنا أن الأهالى كانوا يدفعون ضرائب للرؤساء الروحانيين المحليين فى صورة النذور أو الهدايا .

ومهما يكن من أمرها فإن مقررات السلطان السنارى كانت شكلية وغير مجففة ، كما أن الزعماء كانوا يحصلون ضرائبهم بنسبة المقدرة الشخصية ، لا على أساس فرض رسم معين يتساوى فيه الجميع ، كما كان الزعيم المحلى لا يحصل ضرائب من الفقراء ومتوسطى الحال .

وكانت موارد السلطنة والزعامات الإقليمية المتحالفة مع سنار على أساس تنظيمات (الجمهورية التجارية) التى كان زعماءها يقومون باحتكار التجارة ، فى المنتجات المحلية ، وتصريفها فى الأسواق الخارجية . واستيراد الحاجات الأخرى من خارج البلاد .

ويذكر الرحالة بركهاردت الذى رحل فى قافلة سنار إلى شندى ومنها شرقا إلى سواكن فالحجاز فى أواخر العهد الفونجى ، أن مصر تصل إلى بلاد السودان بقافلة سنار وقافلة دازفور . فالطريق الأول يتجر فيه المصريون وأغلبهم من الصعيد ، والثانى الحدارب وهم سكان سواكن . ويقدر هذا الرحالة رأس مال التجار المصريين الذين يتاجرون مع السودان ما بين الستين والثمانين ألفا من الريالات .

يحمل هؤلاء التجار إلى السودان كميات من العطور والروائح الهندية والصابون وبعض المنسوجات ، وأنواعا مختلفة من العطارة ، ويرجعون بالريق والصمغ والسن وغيرها مما عرف السودان بإنتاجه ، ويقدر ما كان يصدر سنويا من الدقيق لمصر عن طريق قافلة سنار بألف وخمسمائة ، وعن طريق سواكن بألفين ومائتين .

ولكن معين الثروة هذا لم يدم طويلا بسبب تعرض السلطنة لمشاكل عديدة فى السنوات الأخيرة من حكمها ، ويتضح ذلك مما سنذكره فى العنصر التالى .

٦ — أسباب ضعف وسقوط السلطنة السنارية :

لقد أصيبت بلاد السلطنة بالكساد وبخاصة بعد أن اشتدت المنافسة بين العثمانيين والفرنجة ، وتحول التجارة إلى طريق رأس الرجاء الصالح ، ونزول الأوربيين فى غرب إفريقيا ، وإنشائهم مراكز تجارية ، أخذوا منها فى توسيع نفوذهم إلى داخل القارة الإفريقية ، ولم تقو السلطنة على الاحتفاظ بمركزها ، لأنه لم يقدر لها أن تتخذ من أساليب الحكم ، ما يتمشى مع التطور الطبيعى للأشياء ولم تعمل على أن تجمع بين مختلف

المجموعات القبلية ، لتوحد بينهم في مصلحة عامة ، كما أنها تركت التقاليد المحلية .

ومما زاد الأمور تعقيداً وجود الزعامات الدينية المحلية ، التي كانت سلطة ثانية في البلاد لها نفوذها ، وكان من المنتظر أن تعمل هذه الزعامات لتكوين قوة لها شأنها في حفظ التوازن ، مع سلطة الزعماء والسلاطان ، إلا أن هذه الزعامات الدينية قد انحرفت فيما بينها ، وانعدمت العلاقات الطيبة بين الفقهاء ، وعمل هؤلاء على إشاعة روح التعصب والتنافس ، فانقسمت القبائل إلى معسكرات ، يتطاحن بعضها والبعض ، وعمل البأس والقبوط الذي خيم على الحياة اليومية ، على انهيار المجتمع . فتركت الأراضي الزراعية وهجرها القائمون عليها قانعين بالقليل . والتجأ الشعب إلى أصحاب السجاجيد وخلفائهم في قضاء الحاجات . من دفع للأذى والضرب ، وجلب للنفعة ، والخير والمثوبة من الله تعالى .

وكان من نتيجة اشتداد حالة القلق ، بسبب العدوان بين مختلف المعسكرات ، أن حطت الفاقة والذلة على الشعب ، فانحلت بذلك الروح المعنوية ، ومركز السلطة لأكثر من سبب ، وفي مقدمة تلك الأسباب :

١ - نظام ولاية العرش والتنافس بين الزوجات من بنات عين شمس (من نسل السلطان نول سيد قوم الشمس من أرتيا) وبين الزوجات اللاتي ارتفعن إلى مصاف الزوجية الشرعية لسبب أو آخر .

٢ - ضعف سياسة الحكم ، وعجزها عن خلق عناصر جديدة ، ومقومات تهدف إلى قيام وحدة قومية ، وحياة اقتصادية ، تغني البلد عن اعتمادها الكلي على التجارة المروية ، ولم تقم في البلد صناعات الخ ... الخ .

٣ — فشل الحكومة المتحدة (الجمهورية التجارية) التى مركزها سائر فى إنشاء حكومة مركزية قوية الجانب ، وبالتالي فشلت فى خلق رجال الصف الأول لتحمل المسؤوليات .

٤ — قيام سلطات دينية متعددة ، وغير مرتبطة مع بعضها فى القيام بعمل مشترك هدفه الإصلاح .

٥ — إسراف السلطان فى حياة الترف والملاذات .

٦ — استخدام جماعات من الأقليات لتولى تصريف شئون الدولة الأمر الذى ترتب عليه إبعاد أهل الشورى والخبرة ، وخلق التذمر والقلق .

٧ — الإبقاء على تقاليد توزيع الأراضى ، فى الزعامات المحلية المختلفة وكان هذا العامل الأساسى فى بدم بذور الفتنة والتطاحن .

٨ — كان حكم وزراء الحمق (الهمج)^(١) حكماً فردياً ، إذ أصبحت السلطة الفعلية فى السلطنة فى أيدي الوزراء وترك الإسم والمظهر للسلطان وأصبحت نتيجة لذلك الجزء الأخير من حقبة الفونج بهذا النوع من الحكم الذى عجل بنهاية السلطنة ، لأن الهمج انقسموا شغلوا بالفتن والدسائس فيما بينهم ، وهذا ما أدى أخيراً إلى استقلال المملكات الصغيرة من سلطان سنار . فالسنين التى سبقت الفتح التركى ، كانت حقبة تفكك وانحلال ، وهذا مما جعل مهمة إسماعيل بن محمد على أسهل مما كان مقدراً لها .

(١) وم النوبة جى . هم من كردفان ومن أهل سوبا (الننج) . وكان يطلق الفنج على هؤلاء اسم الهمج تحقيراً وازدراء لهم . وأول من استخدمهم هو السلطان بادى أبى شلوح .

الفصل الرابع

فترة الحكم التركي في السودان

١ - أسباب الفتح ودوافعه :

تميزت السنوات الأخيرة من القرن ١٨ م باشتداد الصراع بين فرنسا وإنجلترا ، وكان من نتائج هذا الصراع إرسال فرنسا حملتها إلى مصر سنة ١٧٩٨ لاهميتها الاستراتيجية على مركز إنجلترا وخطوط تجارتها بين الشرق والغرب وداخلية أفريقية . ولم يهدأ بال إنجلترا إلا بجلاء الحملة الفرنسية عن مصر سنة ١٨٠١ ، وبعد خروج الفرنسيين من مصر أقام الباب العالي ولاية ، لم يكن لهم التوفيق في إدارة البلاد . حتى تمكن الشعب المصري من تولية محمد علي الذي نشط في مطاردة المماليك والخلع منهم ، وقد امتد نشاط هؤلاء إلى السودان ، حيث دخلت إليه بعض الجماعات منهم هرباً من وإلى مصر . وقد حاول هؤلاء المماليك الماربرون السيطرة على دنقلة ، والانتقال منها تدريجياً نحو الجنوب حتى تتم لهم الزعامة الكاملة ، كما حاول هؤلاء المماليك الدخول إلى كردفان وبلاد الفور (دارفور) . واقرنت هذه الجهود من جانب المماليك في مهاجمهم بالاتصال بالوهابيين في الجزيرة العربية عن طريق مندوبهم حسن جوهر الكاشف . وكانت خشية مصر أن يتعاون المماليك مع أثيوبيا على قيام دولة ملوكية تسيطر على حوض النيل الأوسط ، وتنفذ إلى ساحل البحر الأحمر وتنشئ في هذا الجزء من وادي النيل مشيخات وزعامات تخضع في صورة أو أخرى للمماليك الذين يرتبطون في شكل ما مع دولة أوربية عن طريق مخالقات أو امتيازات تجارية .

ولم يتوان محمد علي في اتخاذ خطوات مضادة لعرقة الحركات المعادية التي تهدف إلى إقامة قوى منافسة، تستطيع مناهضة مصر والضغط عليها، وذلك بإرساله وفداً رسمياً إلى السلطان السنارى في عام ١٨١٣ مطالباً بالعمل على مقاومة النفوذ المملوكى كما أرسل بعثة ثانية إلى غندار بأثيوبيا لنفس الغرض، مقاومة للنشاط المملوكى . وجاءت إلى مصر كنتيجة للتطورات التي حدثت فيها بتغيير نظام الحكم وزوال السيطرة المملوكية، وفود من السودان على رأس كل منها زعيم من كبار الشخصيات، يتلبسون الطرق والوسائل للحصول على نجدة من مصر للخلاص مما حل بهم من تطاحن قبلى وجروب داخلية، ومطالبتهم بإنشاء حكومة قوية في السودان على يد مصر . ولا شك أن محمد علي وهو يسعى لتوطيد مركزه في مصر، ويسعى أيضاً لإيجاد جيش جديد يدعم هذا المركز، يفكر جدياً في المادة الخام من الرجال لجيشه ، التي يمكن الحصول عليها من السودان لو تم فتحه ، ثم إن محمد علي قد سمع كغيره أن جنوب السودان رماله الذهب ، وأن فيه من الخيرات ما لو استغل لساعد على إيجاد المال اللازم لما يريده من إصلاح ومن تأسيس دولة قوية ذات عز ومنعة . ولا يبعد أن يكون محمد علي الذي كان يريد أن يجعل لمصر شخصية مستقلة ، قد أخذ حبه الاستطلاع للصعود مع هذا النيل ليرى أين ينبع، وأى الشعوب الأخرى تقطن على ضفافه ، وماذا يحدث لو سيطرت على منابعه دولة معادية ، ولماذا لا يسيطر هو على هذه البلاد فلربما يعتصم به إذا ألجأته الظروف لذلك ؟ .

لكل هذا طلب محمد علي من السلطان العثمانى أن يأذن له بفتح السودان ، على اعتبار أن للسلطان العثمانى حقوقاً في السيادة من أوائل القرن ١٦ م ، ليس على ولاية السودان لحسب ، بل على الحبشة كذلك .

ووافق السلطان محمود الثانى على أن يفتح محمد على ما يشاء من أقاليم السودان، على أن يحدث هذا باسم السلطان العثمانى، فظلت السيادة العليا من حق تركيا بوصفها صاحبة السيادة الشرعية على مصر نفسها أولاً، وصاحبة حقوق فى السيادة على السودان نفسه ثانياً.

٢ - الفتح :

استفاد محمد على خبرة كبيرة فى حروبه مع الوهابيين، ساعدته فى حروب السودان واستعد على ضوء هذه الخبرة بمساعدة صديقه ومستشاره فى الشئون الحربية محمد بك لاطوغلى، الذى جلب المراكب من الوجهين البحرى والقبلى وتجهز لحرب طويلة فى بلاد مجهولة. فجمع جيشاً من مغاربة وأتراك وأرتووط وعربان البادية، فبلغ عدده حوالى ٤٨٠٠ مقاتل. وعقد لواء الحملة لابنه إسماعيل وهو ابن خمس وعشرين سنة يرافقه بعض الخبراء والفنيين ممن يشق بهم محمد على. وبعد أن أتم استعداد الجيش رحلته إلى حلفا نقطة التجمع، ثم تحرك الجيش بكامل عدته نحو الجنوب حيث قوبل فى أرض سكوت والمحسن بالطاعة والانقياد، ثم دخلت الحملة بعد ذلك دنقلة الأوردى دون مقاومة، لأن الأهالى وملوكهم ذاقوا الأمرين من الشايقية أولاً ثم من المماليك ثانياً.

ولما زحفت الحملة نحو الجنوب قاومتهم قبائل الشايقية مقاومة شديدة ودارت حروب سجال بين الطرفين انتهت بانتصار جيش الفتح وتسليم بعض الشايقية أنفسهم، ثم انخرطهم فى سلك جيشه فيما بعد. أما المماليك فقد هربوا حتى وصلوا إلى شندى، ولما تقدم الجيش حتى وصل إلى البر الغربى من بربر، قابله عدد منهم راجعاً من شندى مؤثراً التسليم على العناد، أما المعاندون منهم فقد هرب بعضهم إلى كردفان، وشرذمة أخرى

منهم اتجهت شرقاً حتى الحجاز . ثم احتلت الحملة بعد ذلك شندى وحلف « نمر » ملك الجعليين يمين الطاعة لسلطان تركيا ، ورافق الملك « نمر » الحملة المصرية من شندى إلى سنار للاستئناس برأيه ومشورته في المسائل المحلية التي يتطلب حلها مراعاة التقاليد والعادات المحلية . وحدث في يوم وصول الحملة إلى سنار أن وقع السلطان « بادی » الوثيقة التي اعترف فيها بتبعيته للسلطان العثماني ، وبتسليم إدارة بلاده إلى حكم مصر .

هذا ما كان من أمر الحملة القوية التي اتخذت طريقها إلى مملكة سنار ، وهذا هو النجاح الذي انتهت إليه . أما كردفان فكان يقوم على أمرها المقدوم مسلم ويدين بالولاء والطاعة للملوك دارفور ، وفي نفس الوقت الذي تحركت فيه حملة إسماعيل من دنقلة إلى بربر ، تحركت حملة أخرى من دنقلة إلى كردفان بقيادة محمد بك الدقردار صهر محمد علي ، ولم تسلم هذه البلاد بسهولة بل حاربت واستماتت في الدفاع عن كيائها ولكن لم تغن عنها بسالتها وصدق قتالها ، وانتهت إمارة كردفان ، كما اندكت مملكة سنار قبلها .

(٣) الحكومة الجديدة :

(أولاً) في عهد محمد علي :

(١) كان هم محمد علي بعد الفتح الحصول على أكبر عدد من الرقيق لاستخدامهم في الجنندية . فلما وصلت أخبار الغنائم الأولى من منطقة سنار ، ذهب إبراهيم باشا إلى السودان ليتفق مع أخيه إسماعيل على تنظيم الإدارة وتوجيه الغزوات لجمع الزوج لأن والدهما كان يلح في ذلك حيث يقول في خطاب لإبراهيم « وجلب السودانيين هو غاية المراد ونتيجة المقصود مهما كانت الصورة التي بها يجلبون من مواطنهم » .

وشمر كل من إبراهيم وإسماعيل عن ساعده ليقوم بتنفيذ أمر والده ، ولكن إبراهيم على الرغم من أنه قاد بنفسه حملة إلى الدنكة على النيل الأبيض ، إلا أن المرض أعجزه عن متابعة الحملة فعاد إلى سنار ومنها إلى القاهرة ، ونجا الدنكة من شر الغارات .

أما حملة إسماعيل إلى جبال الصعيد فلم تلق نجاحا كبيرا كذلك ، ولم يتم لمحمد علي ما أراد من فائدة عاجلة بفتحه السودان . فالعدد المقتنص نتيجة الغزوات قليل ، ومسألة ترحيلهم وإيصالهم إلى مصر لم تكن هينة كما يبدو ، وفوق ذلك ظل الموت يقلل من عددهم .

(ب) تنظيمات الإدارة الجديدة :

انتقلت السلطة الشرعية لولاية البلاد السودانية إلى الإدارة المصرية في اليوم الثالث عشر من شهر يونيو سنة ١٨٢١م ، وذلك بتنازل السلطان جادى آخر ملوك سنار . وقد شمل امتداد الإدارة المصرية جميع الأجزاء التي كانت في حلف مع سنار عدا بعض الأجزاء التي كانت مرتبطة بالحبشة . وأخذت الإدارة الجديدة في وضع الأسس اللازمة لسير العمل ، ولكن يبدو أن الحملة لم تكن مزودة بخطة واضحة ، لأنها تركت الأمر في المناطق التي تسلمت ولايتها وهي في طريقها إلى سنار في يد المشايخ المحليين والكشاف وبعض الجنود من المرتزة في المدن الرئيسية وفي هذا ما فيه من تجزئة للمسئولية الإدارية ، وكان من أثر هذه التنظيمات إحياء التقاليد القديمة بشأن تحصيل الضرائب مما كان له أسوأ الأثر البعيد المدى كما سنبينه فيما يلي :

(ح) التنظيمات الضريبية :

في أثناء غياب إسماعيل في غزوته لجبال الصعيد اتفق وكيله وبعض

رجالهم على فرض الضرائب ، فسجلوا القرى ، ووضعوا ضرائب باهظة لم يألفها الناس ، ونتيجة لهذه السياسة الشاذة فر فريق من السكان إلى الحبشة ، وفريق آخر استعد للثورة على الحكومة الجديدة ، ولكن عند ما عاد إسماعيل من حملته ، أخذ يستميل الأهالى ووعدهم خيراً فيما يتعلق بالضريبة لحذف جزء كبيراً منها ، وأمر الجباة فى استعمال الرفق واللين فى تحصيلها ، ثم رحل إسماعيل بعد ذلك إلى واد مدنى حيث بنيت فيها الشكنات ومكاتب الحكومة ، ورتب حكومة للقرى قوامها قائممقامات لكل عدد منها ، يساعد كلاً عدد من مشايخ الأخطاط .

(٥) مقتل إسماعيل :

وبعد أن استقرت الحالة نسبياً فكر إسماعيل فى العودة إلى القاهرة بعد أن مضت ستتان منذ قام بفتح السودان ، لكن القدر لم يفلته ، بل قدر له ألا يغادر البلاد التى تم فتحها على يديه ، بل ليلقى حتفه وتفيض روحه فوق أرضها ، وذلك بواسطة المؤامرة التى دبرها « نمر » ملك شندى . ويذكر المؤرخون أن السبب فى ذلك هو الإهانة التى لحقت « نمر » من إسماعيل ، فأراد ملك الجعليين الانتقام لنفسه ، فقبل طلبات إسماعيل (وهى أن يقدم فوراً من النقود والماشية والجمال ما يقدر بنحو عشرين ألف جنيه) ، واحتفل بالباشا فى أثناء السرور والانشراح ، أشعلت النيران حول مقام الباشا حيث مات بالاختناق فى ليلة ١٧ من شهر صفر سنة ١٢٣٩ .

وقد لاقت البلاد نتيجة هذه المؤامرة عنثاً شديداً على يد محمد الدفردار ، الذى انتقم من الأهالى والبلاد انتقاماً لم يره السودان طوال

أيام تاريخه ، فكان يحل الخراب والدمار أينما حل ، لذلك تركت هذه الحوادث الالهية في نفوس أهل السودان أثراً سيئاً نحو الأتراك ، فلا غرابة إذا اقترن اسم الأتراك في نفوس السودانيين بكل ما هو جائر وظالم .

(هـ) استقرار الإدارة والاختصاص بأسباب العمران :

(١) ولاية خورشيد : بعد هذه الأحوال المضطربة عين خورشيد أغا ليكون حاكماً على إقليم سنار ، وهو السودان ماعدا كردفان ودنقلة ، وكان على الحاكم الجديد أن يرجع ما فقدته النفوس من ثقة في الحكومة . وكان عليه أن يرجع من فرملتجناً بالنخوم الحبشية (١٢ ألفاً) ، ونجح أخيراً في إدراكه الغايتين ، فهو يجمال ويلاطف وينصف حتى اطمأن الناس لحسن سياسته .

وجه خورشيد عنايته لعمران العاصمة ، فشيد الجامع بالطوب الأحمر وكذلك مباني الحكومة ، وشكتات الجند ، وشجع الأهالي على البناء والتعمير ، بأن فرق عليهم الأخشاب من جانب الحكومة . كذلك عمل خورشيد بمشورة محمد علي ، فاهتم بتحسين المزروعات ونسل الحيوانات ، وإدخال الطرق الحديثة في كليهما ، وإرسال الخبراء المختصين من أجل ذلك الغرض .

ونتيجة للخدمات الطيبة التي قام بها خورشيد أغا رقاها الباشا إلى رتبة «مير اللواء» وسمى مدير الأقاليم الاستوائية في سنة ١٢٤٩ هـ . ثم رقى إلى رتبة «الميرميران» الرفيعة سنة ١٢٥١ هـ . ومنح لقب «الحكمدار» . ولما اشتد بخورشيد داء الناسور غادر السودان في طريقه إلى القاهرة للعلاج

من دائه ، وكان وداعه رهيباً ، وحزن على فراقه كل الإهالى إذ عرفوا فيه الحاكم المقننر العادل الذى ساسهم نحو الاثنى عشرة سنة ، أنسأهم خلاها ما لحقهم من جور وظلم أثناء سنين الدقتردار الدموية .

(٢) ولاية أحمد باشا أبودان : عين أحمد باشا هذا مأموراً على الأقاليم السودانية ثم حكمداراً لها ، وكان عهده استمراراً للحكم القوى الموطن الأركان والدعائم الذى بدأه خورشيد ، وعرف بأنه مثال الحاكم الحازم العادل ، وكان لإدارته أثرها الحسن فى تأمين الطرق وانهاك السكان فى مزارعهم ، وتربية مواشهم .

وفى عهد ولايته زار محمد على السودان ، ولو أن مهمته الأصلية كانت تنحصر فى شئون المعدن (الذهب) إلا أنه لاحظ ما ينقص الإدارة فى السودان فأرسل إلى عباس باشا فى مصر وطلب منه إرسال عدد من الكتاب ذوى الكفاية إلى السودان لاستخدامهم فى مراكز الحكومة والمصالح الهامة ليتسنى بذلك ترقية البلاد ، وإصلاح حال العباد .

كذلك اهتم أحمد باشا بفتح بلاد التاكة الغنية بمواردها الزراعية . وقد تم له ذلك ، وأقام الحكمدار معسكره فى المكان الذى عرف فيما بعد بمدينة كسلا ، وأنشئت الاستحكامات وشيدت مباني لمقر الحكومة . ولم يترك هذه المنطقة إلا بعد أن كون — من البلاد الواسعة التى فتحها — مديرية جعلت كسلا عاصمتها ، وعين عليها مديراً وحامية عسكرية ، ثم قفل راجعاً إلى الخرطوم .

ووصل إلى مسامع محمد على أن الحكمدار أحمد باشا يفكر فى أن يفصل السودان عن حكومة مصر ويضعها تحت سلطة تركيا ويعين هو والياً عليها ، فاستشاط محمد على غيظاً واستدعى الحكمدار لمصر ، ولكن

المنية عاجلت أحمد باشا فتوفي قبل وصوله لمصر .

(٣) ولاية أحمد باشا المنكلى : فكر محمد على فى نظام آخر لحكم السودان وهو نظام المركزية . أى تقسيم السودان إلى ست مديريات هى : دنقلا ثم الجهات العليا والأقسام الشرقية للنيل الأزرق ثم سنار ثم فزوغلى وهى أعلى النيل الأزرق ثم مديرية الناكه ثم مديرية كردفان وعين على كل منها مديراً ، وجعل المنكلى منظماً لها حكمداراً يمكنه ريثما يتم الوضع الجديد ويقفل راجعاً إلى مصر .

وامتازت الحقبة التى مكثها المنكلى فى السودان بالاهتمام الزائد بترحيل المواشى من كردفان والنيل الأبيض لمصر ، كذلك نشطت فى عهده التجارة فى النيل الأبيض بالمراكب . وطلب الأجانب الدخول فى الجنوب لجلب سن الفيل والريش . وفى عهده زاد ضغط الحكومة الإنجليزية على محمد على فى التشديد بمنع الغزوات لجلب الرقيق . وعلى العموم فالإدارة كانت رشيدة لا بأس بها بالقياس لذلك الزمن سوى ماظهر من اختلافات ومشاكسات بين الحكام أنفسهم .

٤ — ولاية خالد باشا :

عينه محمد على خلفاً للمنكلى ، ولكنه أصبح حكمداراً لا منظماً ، وفى عهده ضم الباب العالى للسودان منطقتى مصوع وسواكن نظير نسبة تدفع من جاركهما لخزانة جدة . وقد سعى محمد على لهذا الضم بسبب فرار بعض عربان مديرية الناكه إليهما هرباً من الضرائب والتكاليف الحكومية الأخرى . وبانضمامهما قلت الصعوبات الإدارية التى كان يواجهها حكام الناكه وحكمدار السودان .

وفي عهده كذلك تجدد الاهتمام بالذهب ، و جهزت الحملات العسكرية لتوسيع ممتلكات الحكومة في المناطق التي يظن وجود الذهب فيها في فازو غلي وعملت مجهودات جبارة للحصول على هذا المعدن النفيس قبل اليأس منه نهائياً . كذلك توترت في عهده العلاقات مع الحبشة ، وذلك لأن ملك الحبشة طالب القبائل السودانية القريبة من حدود بلاده بدفع الضرائب وتشدد في ذلك ولم يتنازل عن طلبه إلا تحت ضغط التهديد بتسيير الجيوش عليه .

ه — الحكم على إدارة محمد علي بالسودان :

(١) محاسنها : من محاسن إدارته أنه أزال الفوارق التي كانت قائمة بين المملكات الصغيرة في السودان ، والغارات والحروب التي ظلت سائدة بين كل قبيلة وأخرى ، وتأمين المواصلات بين أجزاء القطر بأكمله ، وقد كانت مضطربة ، والإدارة الموحدة التي أعطاها محمد علي للسودان قللت نوعاً ما من العنصرية القبلية . وفتح السودان أتاح له الاتصال بالعالم الخارجي ، فقد هرع السائحون له لمعرفة وتقصى أحواله ، وفوق هذا اتبع سياسة عمرانية رشيدة تهدف إلى تحسين الزراعة وطرق الري وزيادة الإنتاج الحيواني بجلب العمال المهرة وحفر الترغ والسواقي الجديدة ، وجلب سلالات الحيوانات والأشجار المثمرة وتقاوى المزروعات الجديدة .

(ب) مساوئها : وأبين هذه المساوئ أن جشع الحكام والعمل لإثراء أنفسهم أشاع الرشوة والاختلاس ، وترك مثلاً سيئاً للسكان يقتدون به ، ثم الضرائب الباهظة التي كانت تدفع ، وطريقة جبايتها كانت من الأشياء التي نفرت الأهالي من الحكومة .

ثانياً : إدارة عباس الأول ومحمد سعيد في السودان :

(١) امتاز عصر عباس الأول في السودان بما يلي :

١ — غير الحكمдар خالد باشا بآخر تمكن هذا الأخير بعد وصوله للسودان أن يثبت اختلاس سلفه بعض أموال الحكومة ، فاستصفي منه ألف كيس (الكيس = ٥٠٠ قرش) وردها للخزينة العمومية .

٢ — رفع رتب المديرين في الأقاليم من القائمقام إلى الميرالاي ، وقرر المجلس العمومي في القاهرة لائحة يسير العمل بمقتضاها في السودان بخصوص المدة التي يقضيها كل مدير في مديريته .

٣ — وأجريت بعض التعديلات في المديريات ، ودعمت الآداة الحكومية بعدد من الكتاب والمحاسبين والأطباء والاجزاجية ، كما أنشأ الحكمدار في الخرطوم ديوان الحكمدارية وديوان المديرية والمطبعة ومحكمة العموم والاجزاجانة وقشلاقات الطوبجية ، وكلها بالطوب الأحمر .

٤ — في هذا العهد توالى دخول الرهبان والمبشرين في السودان ، وأنشئت القنصليات بالخرطوم ، وازداد نشاط الأوريين التجاري في أنحاء السودان بما دعا الحكمدار إلى أن يشدد على الأجانب فشكوا أمره إلى القناصل وطالبوا بعزل لطيف باشا فأجابهم عباس باشا إلى ذلك .

٥ — أمر عباس بفتح مدرسة كبيرة في السودان وعين لها رفاة الطهطاوى ناظرأ ، ولكنه لم يفعل ذلك رغبة في نشر العلم والتعليم في السودان ولكنه عمل ذلك انتقاماً من رفاة ليعده عن مصر ، ولم يقدر لهذه المدرسة البقاء حيث أقفلت في أول عهد سعيد .

٦ — شاهد هذا العصر كذلك وقف العمل في معمل الذهب لأنه كان

يعود على الحكومة بالخسارة ، وكذلك إلغاء مصلحة المواشى السودانية في أسوان .

(ب) وامتاز عصر سعيد باشا في السودان بما يلي :

١ - أصدر سعيد أمراً بتأليف «أورطة» سودانية خاصة تجمع أنفارها من «الأورط» المختلفة ، واستصحبها كرس خاص له في رحلة في الصعيد لتأديب عربان الوجه القبلي ، وهو الذي رقى الجنود السودانيين إلى مراتب الضباط ، وكتب إلى الحكمدار بانتخاب ١٢٠٠ جندي من «اللايات» السودانية في سن الشباب وقوة الجسم وجمال المظهر ويرسلون إلى مصر ليكون منهم حرسه الخاص .

٢ - ألغى الجمارك التي كانت بين مصر والسودان ، كما أصدر أمراً صريحاً بإبطال غزوات صيد السودان ومنع الاتجار بالرقيق .

٣ - لما تحقق له أن الحكمدار كان منغمساً في الرشوة والاختلاس خلعه وعين الأمير عبد الحليم باشا (أخو سعيد) حاكماً للأقاليم السودانية ، ولكن هذا الحكمدار لم يعمر طويلاً في السودان فما لبث أن عاد إلى القاهرة بسبب انتشار وباء فتاك في البلاد .

٤ - قام سعيد باشا بزيارة السودان رغبة منه في أن يقف على أن أحوالها ويضع على ضوء ذلك النظم التي تكفل عمرائها ورفاهية أهلها .

٥ - بعد هذه الزيارة قرر سياسة جديدة في حكم السودان على ضوء ما أشار به مشايخ البلاد؛ فربط على الساقية ٢٠٠ قرشاً ، ٢٥ قرشاً ضريبة الفدان في الجزائر ، ٢٠ قرشاً ضريبة الفدان الجروف ، وجعل طريقة الجباية بواسطة المشايخ الذين ينتخبهم الأهالي لذلك وهؤلاء يؤدون ما جمعهوا للبديرية رأساً ، ويقدم للشيخ نظير خدماته مكافأة مال ساقية عن كل خمس وعشرين منها .

٦ — وحفظاً للأمن وإخماد الثورات وحوادث التمرد والعصيان روى أن تبقى الأورط في السودان ، ولكن لا تسلط على الأهالي ولا يוכל إليها جمع الضرائب .

٧ — ولم يترك سعيد السودان إلا بعد أن ترك تعليمات مفصلة لتنظيم المدن والشوارع ، وتشجيع السكان لعمل الحدائق في منازلهم ، وأمر ألا تربط أموال على الأتبان التي تغرس بالأشجار المثمرة . وترغياً لسكان الجبال أمر أن تربط الضرائب على ثلث المحصول فقط وأن يفهموا بأنهم أحرار وليسوا بعبيد ، وترك أيضاً نظاماً يكفل اتصال المديرية مع بعضها البعض ومع مصر بالبريد .

٨ — هذا النظام بعد أن طبق بدأ يظهر فيه الخلل بسبب تمرد وعصيان بعض المشايخ الكبار على المديرين لزوال هيئة الحكمدارية ، وبدأ بعض المشايخ يتلاعب بالأموال ويظلم السكان ، لذلك كله انتهت الشكاوى على القاهرة تطلب تغيير هذا النظام ، وبذلك انتهت حقبة سعيد بتغيير سياسته التي لم تفلح بالرغم من اهتمامه ونواياه الحسنة نحو السودان .

ثالثاً : إدارة اسماعيل وفتوحاته في السودان :

(١) الإدارة :

١ — عين موسى حدى باشا حكاماً للأقاليم السودانية ، وحافظ على إشراك السودانيين في الحكم استمراراً لسياسة اسماعيل ، ولكنها رتبت على أساس المركزية .

٢ — عين الشيخ أحمد أبو سن كبير مشايخ قبيلة الشكرية مديراً للخرطوم وسنار ، وهو أول سوداني يشغل هذا المنصب ، وبقاؤه في وظيفته لمدة عشر سنوات ، وعدم الاضطراب في منطقة نفوذه طول سنى حكمه كلها ، أمور برهنت على كفاية السوداني ومقدرته الإدارية .

٣ — ألحق لإسماعيل منطقى سواكن ومصوع نهائيا بالسودان ، فكتب للباب العالى بضرورة هذه المسألة لاتصال العربان فى طريق التاكة بهما ، وباتصالهما تجاريا ببقية أنحاء السودان ، ثم هو لا يستطيع السيطرة التامة على منع تجارة الرقيق إلا بالهيمنة الإدارية على هذين المينامين ، وعضد مسعاه الرسمى بمساعٍ خصوصية بوساطة من يدهم الحل والعقد فى الآستانة ، وصرف فيه مبلغا من الذهب وأخيراً كل مسعاه بالنجاح .

٤ — اهتم جعفر باشا الحكمدار الجديد بتعمير وتجديد الخرطوم ، فأدخل نظاما إداريا بإنشاء ضبطية لحفظ الأمن وتعيين مأمور لها ، وقوة من القواصة مهمتهم تشبه مهمة البوليس فى وقتنا هذا ، وطبق هذا على بقية المدن الكبيرة وأمر ببناء مستشفى فى مكان طلق الهواء ، وبناء القشلاق فى مكان مناسب بعيد عن البلدة ، وبه على أن تكون شوارع المدينة متسعة منظمة . وترغياً للناس فى العبارة والبناء أخذت الحكومة تباع لهم مواد البناء بالثمن الاساسى دون ربح .

٥ — قرر فصل السودان الشرقى (محافظتى سواكن ومصوع ومديرية التاكة) وذلك لصعوبة إدارته تحت حكومة مركزية مقرها الخرطوم ، وعين ممتاز باشا محافظا عليها ، وانهمك هذا فى تحسين مرفأ سواكن وعمرانها وكذلك فى التهوض بالزراعة وخاصة القطن فى طوكر وكسلا ، وطلب المحالج والآلات اللازمة لتجهيزه للتصدير ولو أن الثمرة التى جنتها البلاد من مجهوداته لم تكن كبيرة نظرا لصعوبة المواصلات إلا أنه يمثل طبقة من الحكام رأوا أولى مهامهم عمران البلاد وزيادة ثروتها الإنتاجية .

٦ — في نفس الوقت كان حسين بك مدير السودان البحري يقوم بنفس الاهتمام بالزراعة في إقليمه، فواصل حفر الترع حتى تزرع أكبر مساحة ممكنة زمن الفيضان ، وشجع تعمير السواقي .

وعلى العموم كان عهدا جعفر وحسين حقبة عمرانية لم يعرف لها السودان مثيلا في كل عهد التركية السابقة من حيث الزراعة .

٧ — أنشأ إسماعيل باشا في زمن حكمه مديرية موسى باشا خمس مدارس في عواصم المديرية وهي : بربر والخرطوم ودنقلة والايض وكسلا ، على غرار المدارس المصرية آنذاك ، كما بذل إسماعيل الإعانات من المحبة إلى عدد كبير من المساجد التي تدرس القرآن والعلوم الشرعية .

وقد أدت هذه المدارس النظامية خدمات لا مثيل لها للإدارة السودانية ، بأن أمدتها بالكتاب والمحاسبين وعمال التلغراف ، وأحدث نهوضاً في الثقافة والأدب في ربوع السودان ، بينما كان العلم قبلها مقصوراً على خلوات القرآن ومجالس العلوم الشرعية .

٨ — اهتم إسماعيل بربط السودان ومصر بخطوط تلغرافية ، ومدا الخط أولاً إلى أسوان ، وفي سنة ١٢٨٦ هـ اتصلت الخرطوم بالقاهرة واستمرت عملية مد الخطوط في بقية السودان حتى تم الاتصال أخيراً بدارفور غربا والقضارف وكسلا وسواكن ومصوع شرقا ، وفازو غلى جنوبا .

أما عن مشروع السكة الحديدية وربط مصر بالسودان بهافان إسماعيل لم يأل جهدا في هذا السبيل بل درس جميع احتمالات المشروع بوساطة مهندسين وخبراء فنيين أجانب ومصريين ، واستقر الرأي بعد الدراسة على عمل السكة الحديدية محاذية للنيل ، وخصصت إيرادات مديرتي دنقلة

وكردفان لكل مايتعلق بالسكة الحديد السودانية ، وبدأ التنفيذ فعلا في سنة ١٢٩١ هـ، ولكن ما لبث أن أوقف الاستمرار في العمل عند ما بدأت ارتباكات لإسماعيل المالية .

(ب) الفتوحات في بحر الغزال ودارفور وخط الاستواء :

١ — عرف الرق في السودان قبل فتح محمد علي له ، وعرف السودان تصدير الرقيق إلى مصر وإلى بلاد العرب قرونا ، وعلى العموم كان الرق ناحية اجتماعية انفرست جذورها في الماضي وألفها الناس أزمانا . واندفع محمد علي كما قدمنا لفتح الأقاليم الجنوبية لأسباب من أهمها استجلاب العبيد لتنظيمهم في سلك الجندي ، ونشطت تجارة الرقيق بعد الفتح ، ولكن لما جاء عهد إسماعيل تنبه ونبه بوساطة الدول الأوروبية إلى وجوب محو الرق وتشدد إسماعيل في تنفيذ سياسته الخاصة بوجوب محو الرق والضرب على أيدي النخاسين ومعاقبة الموظفين الذين يتهاونون في تنفيذ أوامره .

٢ — لما وصلت الأخبار لإسماعيل بأن هذه التجارة البغيضة ، على الرغم من أوامره الصارمة لاتزال قائمة في السودان ، رأى الأمان من ضم الأراضي التي يتلاعب فيها هؤلاء التجار إلى ممتلكاته نهائيا ، ووضع حامية فيها ، ولإظهار سطوة ونفوذ الحكومة . فعهد لإسماعيل إلى الحكمدار جعفر مظهر باشا بأن يضم جهات بحر الغزال ، وكانت سلطة الزبير زعيم التجارة في هذه الجهات هي السلطة التي يخشى بأسها ولقد رأى الزبير بثاقب فكره بعد أن أبدى مقاومة ناجحة لقوة الحكومة . أن يطلب الأمان ، فدعا عنه الخديوى وعينه مديرا لمديرية بحر الغزال . وهو في طريقه للخرطوم عن طريق دارفور وكردفان قطع عليه

عربان الرزيقات وغيرهم الطريق ، فحاربهم وانتصر عليهم . ولكن هؤلاء استجدوا بملك دارفور ، فأجارهم بما اضطر الزبير إلى قتله وفتح بلاده حيث دخل الفاشر العاصمة في ٢٢ رمضان سنة ١٢٩٢ هـ . ولما وصلت الأخبار إلى إسماعيل باشا أنعم على الزبير برتبة « اللواء » . وبعد وصول الزبير إلى الفاشر بخمسة أيام وصلها إسماعيل أيوب حاكم السودان بحملة قوية كانت قد أعدتها مصر لمعاونة الزبير في مهمته . ولكن هذا الحاكم داخلته الغيرة والحسد للزبير لما قام به من أعمال مجيدة ، وتجلت هذه الغيرة وهذا الحسد في الفترة التي بقي فيها الحاكم مع الزبير في الفاشر ، وفي الاقتراحات المتعددة المتناقضة التي كانت تدور كلها حول إبعاد الزبير والشلل من سلطته ، ولم ينقد الموقف إلا لإبداء الزبير رغبته في زيارة الخديو في القاهرة ، فكان له ما أراد .

٣ - تمت عملية الفتح والضم في بحر الغزال ودارفور بطريقة لم تكلف الحكومة مالا أو خسارة في الأرواح ، أما خط الاستواء فقصته تختلف عن ذلك ، فقد كلف الخديوي إسماعيل المستكشف الانجليزى صمويل بيكر بمهمة ضم هذه البلاد لأراضي السودان نظير عقد طلبه بيكر لمدة أربع سنوات براتب سنوى يبلغ العشرة الآلاف جنيه . فاستعدت الحكومة في مصر والحكمدارية في السودان لهذا الأمر ، وبعد أن تم الاستعداد استمرت الحملة جنوبا حتى وصلت الخرطوم وبعد أشهر من وصوله استأنف السير جنوبا حتى وصل غندكرو مقر رياسته في ١٥ إبريل سنة ١٨٧١ ، وفي ٢٦ مايو سنة ١٨٧٣ غادرها معتزلا الخدمة لأن عقده قد انتهى ، بعد أن ظل في خط الاستواء ما يزيد على السنتين يقوم بمهمة الفتح وضم الأراضي . وقد ترك بيكر نتيجة

لمجهوداته ثلاث محطات عسكرية ، يرفرف عليها العلم المصرى ، ولكن نفوذ الحكومة لم يكن يتعدى أميالا بسيطة من تلك المحطات ولم تستطع كسر شوكة تجار الرقيق .

٤ — كان إسماعيل شديد الرغبة فى مواصلة الأعمال التى بدأها ليكر من ناحيتى التوسع وإبطال الرق . وقبل الضابط الإنجليزى غوردون أن يكون خلفا ليكر بمرتب سنوى قدره ألفا جنيه فقط ، فأطلق إسماعيل يده فى مديرية خط الاستواء ، ورسمت له الحكومة المصرية — على ضوء توصيات وتقارير ليكر — الخطة التى يجب أن يتبعها فى حكم هذه البلاد . وغادر غوردون القاهرة ومنها إلى الخرطوم ثم قاشودة ثم وصل غندكرو مقرر حكمه فى ٢٢ مارس سنة ١٨٧٤ وهناك قوبل بكل ترحاب من جنود الحماية وعلى رأسها رموف بك الذى ظل مشرفا على إدارة المديرية بعد مغادرة ليكر لغندكرو . ولما فتكت الملايا والأمراض بجنوده نقل العاصمة إلى اللادو لارتفاعها ، وهناك بدأ بتنفيذ أهم الأغراض التى تعاقد من أجلها مع الحكومة ، والتى تحويها التعليمات الخديوية وهى : فتح الطريق إلى البحيرات وتأسيس محطات عسكرية قريبة من بعضها لتكون خطا متصلا من المواصلات ، فنجح فى ذلك وفى جذب قلوب الأهلىين حتى بدأوا يتعاملون ويتعاونون مع الحكومة على أساس استعمال النقود كما يرجع إليه الفضل فى تحسين العلاقات بين مصر وملك أوغندة .

(ج) إمبراطورية إسماعيل وحكمدارها غوردون :

١ — بعد أن تم فتح دارفور ، وبعد أن أسس غوردون محطاته العسكرية صاعدة فى النيل إلى قرب البحيرات . وبعد أن اتسعت الفتوحات فى شرق السودان وضمت أراضى أرتريا الحالية والصومال البريطانى وهرر فى الحبشة ، وصلت إمبراطورية إسماعيل إلى قمتها ،

وأصبحت أملاكه تبدأ من ساحل البحر المتوسط إلى خط الاستواء ،
ومن سواحل البحر الأحمر إلى شرق بحيرة شاد .

وفي يوم ١٣ فبراير سنة ١٨٧٧ قابل غوردون إسماعيل في القاهرة
بعد عودته من إجازته في إنجلترا ، حيث عينه الخديوى حكمداراً على
عموم الأقاليم السودانية بسلطات لم تعط لأحد قبله ، ولفت نظره لأميرين
هامين وهما : إلغاء الرق وتحسين المواصلات .

٢ — غادر غوردون القاهرة مبهما وجهه شطر مصوع ليفقد رعاياه ،
ويلتحاول حل مسائل الحدود مع الحبشة إن أمكن كما أمره الخديوى .
وعندما وصل مصوع تهاقت عليه البرقيات من القاشر تعلن قيام ثورة
هارون أحد أمراء بيت دارفور الممالك ، وتخرج مركز الحماية المصرية
هناك ، لذلك نجد أنه يرحل إلى الخرطوم فيصالحها في ٤ مايو سنة ١٨٧٧
بعد شهرين من مغادرة مصوع ، وبعد أسبوعين غادرها إلى دارفور
يحمل فكرتين أساسيتين هما : أن سليمان بن الزبير صغير السن وغير
موال للحكومة ، وأن عصيان أهالي دارفور مرده ثقل الضرائب وسوء
معاملة الأهليين . لذلك رفع من شأن خصوم الزبير وابنه ، وخفف
الضرائب ومنح الرتب والنياشين للوالين للحكومة وعين بعضهم
في الوظائف الحكومية الهامة .

بعد ذلك ذهب شمالا لزيارة الجزء الشمالى من حكمداريته ، حتى
وصل دنقلة فخط عن الناس الكثير مما كانوا يشكونه .

٣ — تركنا الزبير باشا يصل القاهرة بمامعه من هدايا عديدة
للخديوى ، حيث قوبل بالحفاوة ، ولما رغب فى العودة إلى بلاده استشار
إسماعيل ، غوردون فى أمر الزبير ولكن الأخير نصح بعدم عودته
خوفاً من نفوذه بينما عين إدريس بتر أحد أعوان الحكومة مديراً لبحر
الغزال وأمر سليمان بن الزبير بقبول هذا الوضع رغم أنفه ، ولكنه لم
(٦ — تاريخ السودان)

يستطع الصبر على هذا فقام بثورة ضد المدير وضبطت مراسلات بينه وبين والده تخرضه على ذلك ، فاصدر غردون أمره بضبط منازل الزبير بالخرطوم والقبض على أقاربه وبجنهم أينما وجدوا ، وبيعت محتويات البيوت بالمزاد العلني ووردت لخزينة الحكومة ، ولما احتج الزبير في القاهرة على هذا التصرف أمر الخديوى بالإفراج عن الجميع . لكن غوردون شكل مجلساً عسكرياً في الخرطوم قضى هذا بإدانة الزبير وابنه وحكم عليهما بالإعدام ، لكن مجلس الأحكام في مصر لم يوافق على هذا . واستمر سليمان في ثورته حتى أرسل إليه غردون حملة من الخرطوم في ١٥ يوليو سنة ١٨٧٨ بقيادة جيسى الطلياني تمكنت في النهاية من القضاء على الثورة وقتل قائدها .

٤ — لما يش غوردون من الاستفادة بالوطنيين في إدارة البلاد كما يش من المصريين قبلهم ، اتجه نحو استخدام الإنجليز بصفة خاصة والأوربيين بصفة عامة ، وهدد بالاستقالة إذا لم يجب طلبه فوافق الخديوى على ذلك ، وفي هذه الأثناء عزل إسماعيل وغادر مصر وتولى بعده ابنه توفيق ، فقدم غوردون استقالته بعد أن خلف وراءه عدداً من الناس حائقين عليه منهم : تجار من الرقيق وأقارب الزبير ، ومنهم الموظفون الذين أنزلهم من مناصبهم ومنهم العنصر الحاكم في مصر لأنه عين عدداً من الأوربيين دلالة على طعنه في الموظفين أبناء العرب كما ذكر ذلك صريحاً .

٥ — عين مجلس النظار محمدرؤف باشا في منصب حاكم السودان خلفاً لغوردون ، وحدد سلطته وطلب إليه أن يرجع في الأمور الهامة إلى النظارات المختصة ، وقدر لرؤف هذا أن يكون آخر الحكمداريين في العهد المصري قبل شوب الثورة المصرية .

والصورة العامة التي يمكن أن نستخلصها من العهد كله أن السودان فتح لأثير المدينة تعمل فيه عن طريق مصر وتوحدت أجزاءه المختلفة تحت إدارة واحدة ممعنة في المركزية غير أن هذه الإدارة تفشت فيها حوادث الرشوة والاختلاس وزاد عبء الضرائب واستخدمت طرق الظلم في تحصيلها مما لطخ سمعة الإدارة من هذه الناحية ، لكن لا يمكن أن ننسى أعمال إسماعيل الإنسانية في السودان : كإبطال الرق وعمل شبكة التلغراف وإنشاء المدارس والصرف على المساجد . . الخ
رابعا : حكام السودان منذ فتحه حتى قيام الثورة المهدية .

الاسم	تاريخ التعيين	ملاحظات
عثمان بك	جمادى الآخرة ١٢٣٩ — فبراير ١٨٢٣	
محمود بك	شوال ١٢٤٠ — مايو ١٨٢٥	
علي خورشيد باشا	جمادى الآخرة ١٢٤١ — يناير ١٨٢٦	أول من تلقب بحكمدار
أحمد باشا أبو ودان	صفر ١٢٥٤ — إبريل ١٨٣٨	أول منظم
أحمد باشا المنكلى	شوال ١٢٥٦ — أكتوبر ١٨٤٣	
خالد باشا	الحجة ١٢٦١ — ديسمبر ١٨٤٥	
عبد اللطيف باشا	الحجة ١٢٦٥ — أكتوبر ١٨٤٩	
رستم باشا	ربيع الأول ١٢٦٨ — ديسمبر ١٨٥١	
إسماعيل باشا حقي	رمضان ١٢٦٨ — يونية ١٨٥٢	
سليم باشا	رجب ١٢٦٩ — إبريل ١٨٥٣	
علي باشا سرى	جمادى الآخرة ١٢٧٠ — مارس ١٨٥٤	
علي باشا جركس	ربيع الآخر ١٢٧١ — ديسمبر ١٨٥٤	
الأمير محمد عبد الحليم	ربيع الأول ١٢٧٢ — نوفمبر ١٨٥٥	

الاسم	تاريخ التعيين	ملاحظات
أراكيل بك	جمادى الأولى ١٢٧٣ - يناير ١٨٥٧	مديرون للخرطوم
حسن بك سلامة	رجب ١٢٧٥ - فبراير ١٨٥٩	حقبة لا مركزية -
محمد بك راسخ	الحجّة ١٢٧٧ - يونية ١٨٦١	في عهد سعيد
موسى باشا حمدى	القعدة ١٢٧٨ - مايو ١٨٦٢	
جعفر باشا صادق	المحرم ١٢٨٢ - مايو ١٨٦٥	
جعفر باشا مظهر	شعبان ١٢٨٢ - ديسمبر ١٨٦٥	
ممتاز باشا	رجب ١٢٨٨ - سبتمبر ١٨٧١	مدير عموم قبلى السودان
إسماعيل باشا أيوب	شوال ١٢٩٠ - نوفمبر ١٨٧٣	مدير عموم ثم صار حكامدارا
غوردون باشا	صفر ١٢٩٤ - فبراير ١٨٧٧	
محمد رموف باشا	صفر ١٢٩٧ - يناير ١٨٨٠	

الفصل الخامس

السودان والمهدية

١ - الثورة المهدية وأثرها في انهيار الامبراطورية المصرية السودانية :

(١) أسبابها : من الوقائع الموجبة للالتفات أن الثورة المهدية في السودان والثورة العرابية في مصر حدثتا في وقت واحد ، وأن إنجلترا استغلت قيام كل من الثورتين لتحقيق مطامعها الاستعمارية . فهي قد اتخذت من قيام عرابي بثورته فرصة للتدخل في أحوال مصر بشكل جدى أدى إلى احتلالها . وهي قد حالت دون اتخاذ مصر الإجراءات اللازمة لمنع استفحال ثورة المهدي وهي في مهدها ، بل لأنها طلبت إلى توفيق لإخلاء السودان تحقيقاً لمطامعها الاستعمارية ، ثم عملت لإنجلترا بعد ذلك على استرداد السودان لصالحها وحدها ، وهكذا شارك السودان مصر في المصير الذي أدت إليه السياسة الاستعمارية ، التي انتهجت إنجلترا إزاء وادي النيل .

وتبدأ قصة الثورة المهدية سنة ١٨٨١ عندما قام أحد المنصورين اسمه محمد أحمد بن عبد الله في جزيرة « أبا ، التي تقع على النيل الأبيض يدعو إلى نفسه بأنه المهدي المنتظر ، ويحرض الناس على عصيان الحكومة ، ويحذرهم من مخالفته . وصادف قيام المهدي بدعوته قيام عوامل مهدت لقيام الثورة ، ومهدت لنجاح هذه الدعوة ، وسرعة انتشارها ، ويمكن تلخيصها فيما يلي :

١ - فساد الحكم في السودان وسوء معاملة الأهالي : إذ أن حكام السودان الذين عينهم الخديو وأغلبهم من الترك والشراكسة كانوا على جانب كبير من الظلم والقسوة وإرهاق الأهالي ، وكانت أغليبتهم تتخذ الوظائف وسيلة للرشوة وللإثراء . ولم تكن الحكومة ترسل إلى السودان في الغالب إلا الموظفين المغضوب عليهم ، ومثل هؤلاء الموظفين لا ينتظر منهم العدل أو الاستقامة في أعمالهم . أضف إلى هذا أن الخديو وحكومته جروا على سياسة تولية بعض الأوربيين كبرى المناصب في السودان ، ولم يكن هؤلاء الأجانب مخلصين لمصر ، فزادوا بأعمالهم ومظالمهم روح الكراهية في نفوس الشعب .

٢ - منع تجارة الرقيق واحتكار حكومة الخديو تجارة العاج ، ونظراً لأن تجار الرقيق السودانيين كانوا يمثلون في بلادهم طبقة قوية من التجار والأعيان ، وأن حرمان الحكومة لهم ممارسة هذه التجارة ، التي كانت تدر عليهم الأرباح الوفيرة ، سيفقدهم هذا المركز وهذه الأرباح ، لذلك انقلبوا عليها وانضموا إلى الثائرين . كذلك أدى احتكار الحكومة تجارة العاج في عهد غوردون ، إلى استئثار الحكومة بأرباح هذه التجارة دون أربابها من السودانيين ، فنفق هؤلاء على الحكومة وانضموا إلى الثورة بعد نشوبها .

٣ - ومن العوامل الأخرى التي أعانت على انتشار حركة المهدي نجاحه في مقاومة قوة الحكومة وانتصاره عليها في كثير من المواقع .

٤ - ثم إن الجيش المصري في السودان عند ظهور حركة المهدي ، كانت تنقصه كفاية القيادة والنظام ، كما أن إدارة السودان كان يتولاها آنذاك حاكم من أضعف الحكام وأقلهم شجاعة .

٥ - كان لقيام الحركة العراية وانتشار الآراء الثورية والقومية ومعارضة استبداد الخديو وحكومته ، أثر تسرب إلى السودان ومهد الطريق لحركة المهدي . كذلك تهاون الحكومة المصرية في كبج جماع اثورة وهي في مهدها كان من العوامل التي ساعدتها على النجاح .

وفي الحقيقة ، إذا كان المؤرخون يقولون في أسباب الثورة بسوء إدارة الحكمدارين وكثرة الضرائب والتعسف في جمعها وتوقف الإصلاحات ، فيجب ألا ننسى أن هذه الأسباب جميعاً تشكل أسباب الثورات في كل زمان ومكان ، وأن هؤلاء المؤرخين يتناسون أن بين الحكمدارين الصالح والفاالح ، وأن سوء الإدارة لم يكن الشكل العام للحكم المصري بالسودان ، وأن الخطير في موضوع الضرائب لم يكن كثرتها بقدر ما كان من عدم إقبال القوم على دفعها لحكومة مركزية لم يألفوا قيام مثاها في العهود السابقة للحكم المصري . ويرتب على ذلك أن يفسر أى مجهود بلجج الضرائب بالتعسف في ذلك الجمع ، أما توقف الإصلاحات فهذا الأمر لا يقبله الوضع التاريخي للسألة .

أما الأسباب الأساسية التي أدت إلى قيام الثورة المهدية ، فكلها تنصب فوق رأس غردون حكمدار السودان قبل قيام الثورة ، والذي باض بيضا على حد قوله هو نفسه : إذ كانت إدارته فوضى ، وحارب تجارة الرق بقسوة ترتب عليها تأليب تجار الرقيق — وهم عظماء سودان ذلك العهد — على الحكومة ، الأمر الذي دفعهم إلى الانخراط في صفوف أتباع المهدي ، حال قيامه بالثورة بالإضافة إلى أن غردون ملاا السودان بعصابة ضخمة من الأجانب الذين لا يعرفون السودان ،

ولا يعرفهم أهله ، ولم يحترم شعور الالهين وعاداتهم ، واستهتر بالتقاليد الإسلامية .

(-) حوادث الثورة :

١ — وقعة أبا : لما سمع الحكمدار رموف باشا بأخبار المهدي ، أرسل ليستدعيه ليبري نفسه من التهم المنسوبة إليه ، ولما امتنع المهدي وأصر على موقفه ، اضطر رموف إلى أن أرسل قوة من (٣٠٠) جندي إلى مقره لإحضاره بالقوة . لكن المهدي وأتباعه تمكنوا من القضاء على عدد كبير من هذه القوة في ١٢ أغسطس سنة ١٨٨١ ، كما انتصر مرة أخرى على قوة حكومية مكونة من (٣٠٠٠) جندي ، كان قد أرسلها إليه الحكمدار لنفس الغرض : ونتيجة لهذه الانتصارات ازداد نفوذ المهدي وانضم لحركته كثير من الناس . ولكي يكون في مأمن من الحكومة ، رحل هو وأتباعه حتى استقر في مكان جنوبي كردفان .

٢ — عين عبد القادر حلي حكامدا للسودان بعد عزل رموف في فبراير سنة ١٨٨٢ ، فأظهر هذا من الهمة وحسن التنظيم ما كاد يكفل لمصر الانتصار على الحركة المهدية ، فاستطاع أن يطارد الثوار ، ويحصن الخرطوم ويرفع حصار الدراويش عن سنار ويظهر شرق السودان والجزيرة منهم ، ويحصر الحركة المهدية في غرب السودان حيث اعتصمت بكردفان ، واستولى على الأبيض وبارا . ولم يترك عبد القادر حلي حيلة في محاربة المهدي إلا أتاها ، الأمر الذي أدى إلى أن المهدي أوصى أنصاره بالدعاء بصوت عال في ختام كل صلاة : « اللهم يا قوي يا قادر ، اكفنا شر عبد القادر » . وإذا كنت لإجراءات عبد القادر الحرية في الجزيرة تمت كلها بنجاح ، فإنه كان يعرف أن سلاح

الدعاية — الذى استخدمه المهدي — قوى ولا بد من مقاومته . لذلك أصدر رسائل ومنشورات وفتاوى من الخرطوم ووزعها في كل أنحاء السودان ، ليقارنها الناس بخطابات ومنشورات المهدي لعلمهم يؤمنون ، ويعتقون أقوال الحكومة .

٣ — لكن هذه الاعمال لم ترق الإنجليز الذين كانوا قد احتلوا مصر في هذا الوقت فأوزعت إلى الحكومة المصرية باستدعاء عبد القادر حلى في مارس سنة ١٨٨٣ ، وعينت بدلاً منه رجلاً أقل كفاية ، وهو علاء الدين وعين الضابط الإنجليزي (هيكس) رئيساً لأركان حرب الجيش في السودان . وكان هذا التعيين لرجل مسيحي لإخماد الثورة الدينية سبباً في إثارة روح التعصب في نفوس الثوار ، وازدياد أتباع الحكومة . ثم إن خبرة (هيكس) الضحلة أوقعته في أخطاء كثيرة كان سبباً في علو شأن المهدي . فقد أثر مهاجمة الأنصار (الدراويش) في معاقبتهم في كردفان ، مع جهله بضروبها واستعدادات المهدي فيها . إذخرج على رأس قوة من عشرة آلاف لاسترداد الأبيض في شهر سبتمبر بحره الشديد ومياهه غير المتوافرة ، وشق طريقه بعد الدويم إلى الأبيض وسط غابة (كشجيل) فباغته الأنصار هناك وأفتوهم عن آخرهم تقريباً . وقد وصل « كرومر » إلى مصر من إنجلترا بعد سفر الحملة بعدة أيام ، فكتب عنها : « .. إنه لم يعثر على كتابة من الجنرال هكس يستدل منها على عدم استصوابه لتلك الحملة ، ولكن لا ريب عنده في أن هكس كان عالماً حق العلم بأن الجيش الذى تحت قيادته لم يكن صالحاً للقتال . ، ومع ذلك فلم يشأ أن ينصح الحكومة بالعدول عن إرسال الحملة ... حتى يقال عنه إنه تردد في أداء مهمة محفوفة بالآخطار ١٩٩١ . »

وفي الحقيقة أن هذا التأويل من كرومر لا يتفق مع الواقع ، ويظهر هذا جيداً في الطريقة التي ألفت بها الحملة . فقد رأينا أن هكس قد قدم استقالته لكي يزِيل من أمامه أكبر مخلف له ألا وهو سليمان نيازي باشا الضابط الوحيد الذي يعلوه ، فيقال هذا من منصبه ليخلو له الخو .

وكان لا تنصار المهديّة على هكس دوى هائل في السودان . فأرسل سلاطين باشا حاكم دارفور يدعو المهدي إلى تسلم البلاد وتأمين أهلها ، كما أرسل المهدي حملة استولت على إقليم بحر الغزال .

٤ — وعلى هذا الأثر انتهزت إنجلترا الفرصة وطلبت إلى الخديو إخلاء السودان وسحب الجيش المصري منه . وعارض في ذلك شريف باشا رئيس الوزارة في هذا الوقت ، نظراً لما يحدّثه التخلي عن السودان من ضرر بمصالح مصر سياسياً واقتصادياً . ولما وافق الخديو توفيق على الإخلاء استقال شريف محتجاً على ذلك ، وخلفه نوبار باشا ، الذي قبل الإخلاء على النحو الذي ترغبه إنجلترا . وكان معنى هذا انهيار ملك مصر في إفريقية . وكاد يتم الاتفاق بين الحكومة المصرية وكرومر على ذهاب عبد القادر حلمي إلى السودان لتنفيذ الإخلاء . لولا أن اختلف هذا مع كرومر في التصريح في السودان بالإخلاء أو عدم إخلائه . فالأخير يرى وجوب إعلانه ، وعبد القادر يرى أن الإعلان بقود إلى ارتباك الأمور وعرقلة الانسحاب وفساد الخطة ، وبذا تقرر عدم سفر عبد القادر إلى السودان لإخلائه . وعهدت إنجلترا إلى الجنرال غردون ، القيام بهذه المهمة . فأذاع هذا وهو في طريقه إلى الخرطوم سنة ١٨٨٤ أنه موفد لإرجاع الجيش المصري إلى بلاده ، وترك السودان لأهله ، وعند ما وصل إلى الخرطوم أذاع منشوراً بين الأهالي أعلن فيه أن السودان قد

فصل عن مصر فصلاً تاماً ، وبعث للمهدى يدعوه للكف عن القتال . ويمنحه لقب سلطان كردقان ، وأرسل مع الكتاب هدية ردها المهدى إليه . وكان لهذه التصريحات أثر كبير في القضاء على هيئة الحكومة ، وصرف قلوب الأهالي عنها ، وزيادة نفوذ المهدى .

٥ — استمر المهدى في بسط سلطانه بخطوات واسعة ، وتقدم بقواته فحاصر الخرطوم ، فعدل غوردون عن سياسة المسالمة واستعد للدفاع والمقاومة ، وأرسل يطلب المدد من مصر ، ولكن هذا المدد لم يصل إلا بعد سقوط الخرطوم وذبح غوردون . حيث سقطت في أيدي الدراويش في يوم ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ ، وقتلوا غردون وذهبوا برأسه للمهدى . وطلبت الحكومة الإنجليزية من الحكومة المصرية جعل حدودها الجنوبية في وادي حلفا ، تأييداً لفكرة إخلاء السودان ، وأذعنت الحكومة المصرية لذلك وأخلت دققة . وقررت في يونيو سنة ١٨٨٥ جعل حدودها جنوب حلفا ، فجاء هذا نذيراً بانحلال الإمبراطورية المصرية وانتهاء الحكم المصري في السودان ، وأصبح جنوب الوادي في نظر الدول أرضاً لا صاحب لها فسعت كل منها لاقتصاص جزء من أراضيه إن آجلاً أو عاجلاً .

٦ — توفي المهدى سنة ١٨٨٥ بعد أن أصابته حمى خبيثة . وتولى حكم السودان بعده خليفته عبد الله التمايشي ، ولم يكن له المقام الذي كان للمهدى ، ولا نفوذه الروحي ، كما أنه لم تكن له كثير من الزايات التي اجتذب بها المهدى قلوب أنصاره . وفي عهده كثرت المظالم ، وانتشرت الأوبئة والمجاعات ، وبهذا كانت ولايته إيذاناً بتداعي الدولة المهدية . ولكن الإنجليز أخذوا يبالغون في قوته ، ويظهرون التلق من

اعتزاه غزو مصر ، لكي يبرروا بقاءهم في البلاد لحمايتها من غزو الدراويش . وبعد جلاء القوات المصرية عن دنقله ، احتل الدراويش هذه المدينة ، وأخذوا يمكنون لأنفسهم في الأقاليم الشمالية . وفي سنة ١٨٨٩ عهد التعايشي إلى عبد الرحمن النجوى بقوة كبيرة لمهاجمة حدود مصر الجنوبية ، فدارت بينه وبين المصريين — ومعهم فرق من جيش الاحتلال — معركة عند توشكى جنوب وادى احلفا ، انهزم فيها المهديون ، وأسر عدد كبير منهم ، وقتل عبد الرحمن النجوى وكانت هذه الواقعة وما ناله الجيش المصرى فيها من نصر حافزاً للحكومة المصرية على محاربة الثوار فى السودان وبخاصة عندما ترددت الأنباء عن سوء أحوال السودان فى عهد التعايشي ، غير أن انجائهما لم تؤيد فكرة استعادة السودان إلا سنة ١٨٩٦ : على أساس إرسال جيش مشترك من الإنجليز والمصريين إليه ، حتى تكسب نفسها بذلك حقاً فى السيطرة على هذه البلاد .

٢ — السودان تحت حكم المهديّة :

(أولاً) تعاليم المهدي الدينية :

(١) طغت الانتصارات الحربية على الناحية الدينية من رسالة المهدي ، وهو نفسه لم يتفرغ لوضعها وشرحها ، وكان ينرى ذلك بعد سقوط الخرطوم ، لولا أن عاجلته المنية قبل أن يقطع شوطاً فى ذلك . وعلى هذا انقضى عهد المهديّة ولم يخلف لنا من الناحية الدينية إلا بعض رسائل صغيرة حفظها أو دونها من سمعها عن المهدي ، وقد يستطيع الباحث استخلاص اليسير من منشورات المهدي .

(٢) فاللهدى بنى تعاليمه على أسس منطقية فلسفية ، وركز فكرته الدينية على دعائين دعا لهما وقام بتنفيذهما . أولاهما هى أن تعدد المذاهب واختلاف الملل والنحل الدينية ، وتلك الاكداس من الكتب والشروح ، وذلك الخضم من وجهات النظر المختلفة بين العلماء ، ليست من أصل الدين ، كل ذلك حجب نور الحق والدين ، وباعد بين المسلم وبين مصدرى الضياء وهما القرآن والسنة فهما عماد الملة ، ومن اعتصم بهما فقد فاز فوزاً ميبناً .

ومن الناحية الصوفية فقد تعددت الطرق واختلفت ، حتى ظن أن كل شيخ يقوم بتأسيس دين جديد ، وأن غيره من زعماء الطرق خارج على الدين ، وحتى ضل القوم ضلالاً ميبناً ، وأصبحوا يوجهون أنظارهم لمشايخهم بدلاً من ينبوع الدين والعرفان الاصيل : القرآن الكريم والسنة المطهرة .

والدعامة الثانية هى العمل بالدين والخضوع لنواهيهِ وأوامره ، والقيام بفروضه وواجباته ورأى أنه مهما سمت المبادئ ومهما صحت الاصول فالعمل بها ضرورة لازمة .

(٣) وتنفيذاً لهذه المبادئ قام بأعمال أنكرها عليه العلماء إذ أمر بإحراق الكتب إلا الاصول منها كالقرآن والصحيحين ، وإحياء علوم الدين للغزالي وغيرها سماها لانتصاره . ومنذ أمر بذلك لأن تلك الكتب حجت النور المنبعث من القرآن والسنة . والمذاهب الاربعة يطل العمل بها لأنها المستولة عن إقافة السد في وجه منبع العرفان . كما أمر بترك الطرق بقوله : « أيها الفقراء والمهاجرون والانتصار ، إن كل من كان عنده مذهب أو نص أو شيخ فليتركه ، لأن هذا أخذ من هذا ،

فقد أبعدها من نور النبي صلى الله عليه وسلم ، ونحن جئنا نحي نور النبي صلى الله عليه وسلم .

(١) كان المهدي في نشر مبادئه يخاطب الناس بقدر عقولهم ، ويضرب لهم الأمثلة بما ألفوه في حياتهم العادية ، فالعبادات تقليد لما يقوم به ، والأحكام الشرعية يشرحها في منشورات في تناول الفهم العادي ، وهو أثناء تبشيره يرمي إلى غرس روح الزهد والتعشف في نفوس أنصاره .

٥ — ومن مواعظه وحكمه المختارة : إن العبد إذا لم يجتمع مع ربه في الصلاة لم يذق لها لذة . عند دخول الوقت عجّلوا إلى لقاء ربكم . الجنة محفوفة بالمكاره ، والنار محفوفة بالشهوات . قاسوا الشدائد ووطنوا نفوسكم عليها لأن النعم في طي النقم ، والمزايا في طي البلايا ، فمن لم يصبر على النعمة لم يجد عند الله نعمة ، ومن لم يصبر على البلية ، لم يجد عند الله مزية . الرزق مقسوم ، والحريص محروم ، والنعمة لا تدوم ، والأجل محتوم ، والحق معلوم ، والحياة لا تدوم ، وخير الغنى القناعة .
من نازعك في دينك فنازعه ، ومن نازعك في دنياك فآلقها له في نحره .
الاستعانة بغير الله محل الخزلان .

٦ — أبطل المهدي جميع الأوراد ، وألف لأنصاره راتباً يقرأونه يومياً ، وهو مجموعة من الآيات والأحاديث والإدعية ، وسأوى بين الناس فليس هناك من فقير أو غني . وعم لبس الجبة المرقعة من الخلفاء إلى المجاهد العادي ، ومنع النساء من لبس الخلي الفضية والذهبية ، وصرح لمن بالزينة فيما عدا ذلك ، ولكن داخل بيوتهن ، ويسر الزواج بتخفيف المهور ، وبساطة الولائم ، وتحريم الرقص والغناء وضرب الدفوف ،

وأبطل بدعة البكاء والنواح على الميت والمبالغة في الحزن ، ثم إنه صب لعناته على أعمال السحر وكتابة الأحجية وما شابههما من أعمال الشعوذة ، وأقام حدود الشريعة في من ارتكب المحرمات .

ثانياً : الناحية الثقافية :

١ — كان للمهدي ثقافة دينية أهله للتوجيه والقيادة ، وقد استطاع أن يسخر ثقافته لخدمة عرضين :

(أ) جعل السودان كله مجتمعاً دينياً كبيراً ولم يكن في السودان في عهد الحكم التركي مثل هذا المجتمع ، فقد كانت فيه المذاهب الدينية المختلفة والطرق الصوفية ، والديانات المتباينة ، كان حينئذ مجتمعاً مديناً كبيراً له إدارة موحدة وحكومة موحدة. أما المهدي فقد أراد أن يجعل السودان كله طريقة دينية واحدة وفي سبيل ذلك رفع المذاهب الأربعة وتفرّد بمذهب اجتهدى واحد ، وفرض عليهم أن يتوضّأوا كما رأوه يتوضّأ ويصلوا كما رأوه يصل ويصلي وهكذا في جميع العادات والعبادات من غير نظر لما تدون في المذاهب الأربعة . (راجع تعاليم المهدي الدينية السابقة) .

(ب) ولعل أهم ما رسمه المهدي لهذا المجتمع الديني الكبير أن يخلق في نفوس أبنائه التشبث بالقومية ، وأن يشعر كل سوداني بأنه له مع إخوانه كياناتاً مستقلة لا يمكن أن يتحقق إلا إذا بالغ في الإعتراف بدينه وجنسه وتراثه القومي . فالحضارة التركية في السودان . دخيلة ، والغريب عنده دخيل حتى يتخطر في سلك القومية السودانية . وسرعان ما سرت الروح القومية إلى نفوس الناس ، فوجدوا أن حركة المهدي فيها رفعة لشأنهم ، وكانوا يفخرون بأنه واحد منهم ، فترقبوا الوقت الذي يطرد فيه الأتراك من البلاد وينفرد هو بالحكم .

٢ — ويرى المهدي : (١) أن الحج في الشرع لمن استطاع إليه سبيلاً ، وقد قيل إنه منع السودانيين من الحج مؤقتاً حتى يتق شر الدسائس التي كانت تحدق به خارج البلاد ، وقيل إنه كان يؤثر الجهاد عليه .

(ب) وجوب منع اختلاط الرجال بالنساء ، والتشديد على حجاب المرأة .

(ح) أن الرق غير ممنوع ، غير أنه نهى عن الخصاء .

(و) أن التعليم يجب أن يكون وفقاً على حفظ القرآن وراتبه .

٣ — ولقد لاحظ المؤرخون وجود شبه بين الحركة المهدية والحركة الوهابية وتعاليم السنوسية ، في مظاهر الحياة الاجتماعية ، وفي وجوب التمسك بالقرآن والسنة ، وفي وجوب إزالة البدع التي طرأت على الحياة الإسلامية ؛ فنع زيارة القبور وتدخين التبغ .

(ثالثاً) الناحية الإدارية :

١ — بعد سقوط الخرطوم في يد المهدي وأتباعه في ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ ، ظل بها حتى انتقل منها في أواخر فبراير إلى مقر أم درمان الحالية ، وبني جامعاً صغيراً بالزنك ، وبنت البيوت من الطين والحجر وأكثرها من القش والبروش . ثم وجه المهدي همه إلى بناء صرح الدولة الجديدة المستقلة ، فضرب النقود بما غنموه من الذهب والفضة ، وأقام النظام المالي على أساس الشريعة الغراء ، حيث أمر بجمع الزكاة من المسلمين حسب الأصول الشرعية ، وتوريدها لبيت مال المسلمين ، وكون مجلساً من الأئمة للنظر في الشؤون الإدارية تحت رئاسة الخليفة عبد الله ، فهم بمشابة وزارة رئيسها الخليفة . فالرسائل والقرارات — بعدم موافقة

أعضاء المجلس عليها — تختم بخاتم المهدي ، وترسل إلى جهاتها المختصة .
أما في الأقاليم فقد ظل الأمر كل في جهته بنوب عن المهدي ، ولا يرجع
إلى السلطة المركزية طالما أنه يقضى بالأحوال الشرعية ، وينفذ ما يصدر إليه
من العاصمة . وبوجه عام فالإدارة الإدارية في دولة المهدي أقيمت على
غرار الحكومات الإسلامية الأولى .

٢ — بعد وفاة المهدي ترك الخليفة عبد الله بن السيد محمد الذي
نشأ في دار التعايشة في دارفور ، مسئولية جسيمة ما كان يقوى على حملها
إلا الاثنان معاً ، فرأى الخليفة وقد اضطلع بهذه المهمة الشاقة وحده أن
يعين شخصاً يشد أزره ، ويقوم بتصرف أمور الدولة دونه ، حتى يتفرغ
رجل المهدي الأول للرقابة العامة وبث الدعوة . فاصطفى أخاه الأمير
يعقوب لهذه المهمة ، وأصبح له نفس المركز الذي كان يحتله الخليفة من
المهدي . فهو المشرف على الجيش يعين قواده ويمده بالزاد والمعدات
الحرية ، وهو وزير الداخلية ، وهو محافظ أم درمان عاصمة المهدي ،
وهو المشرف على بيت المال عصب الإدارة ، فهو على وجه الإجمال
رئيس الوزارة ووزير كل الوزارات . .

٣ — كان هيكل الإدارة والقضاء قد شيد عند ما انتقل المهدي إلى
الدار الآخرة . فدستور الحكم والقضاء الشريعة الإسلامية حسبما
مارسه في حياته ، وحسبما ورد في مشوراته . ومن خطاب للمهدي
إلى خليفته عبد الله بشأن القضاء قال : « أنت لك السيف وليعقوب
الجيش وللقاضي الكتب » . يعني يكتب القاضي يعقوب ليحضر المجرم بعد
الشكوى لينظر دعواه ثم يكتب جزاءه في ورقة ويعلقها في عنقه ثم
يرسل إلى خليفة المهدي ليجرى عليه القصاص ، ففي هذه الجملة أجل

المهدى الإجرامات القانونية التي تتخذ بصدد الجريمة من حيث الضبط والمحكمة والتنفيذ ، ووضح فيها فصل السلطات .

٤ — كانت مالية الدولة المهدية تتكون من الزكاة وجبايات أخرى على البضائع والسواقي والحدائق والغنائم الحربية ، ولكن عصب الحياة لجسم المهدية هو الزكاة الشرعية على المحصولات والأنعام والماشية والأغنام . وفي كل عمالة بيت للبال ، وفي أم درمان بيت مال المسلمين العام ، ويصرف منه على موظفي بيت المال ، وعلى آل المهدى والخلفاء ، وعلى إعداد الجيوش للغزوات . ومن مهام بيت المال صك النقود وتداولها ، وختم البضائع التي استوفت أموال العشر .

٥ — وفي عهد دولة المهدى قسمت البلاد تسييراً للإدارة إلى عملات يقوم على رأس كل منها عامل ، يهيمن على الجيش والإدارة ويكون المرجع الأعلى لكل الشؤون المحلية ، والصلة بين الأهالي والخليفة ، وكانت العمالات الكبرى في دنقلا وبربر والغرب وكسلا ، وما تبقى من السودان الأوسط ، تحت رقابة يعقوب ، ولكل عامل عدد من المندوبين يساعدونه في أعماله الإدارية . وفي الحدود أمراء يتركز عملهم في حماية ما يسمى بالثغور « البواغيز » ، يخضع كل منهم للعامل الذي يليه .

٦ — نركز الجيش كله تحت إمرة يعقوب ، والعنصر المنظم والذي بيده الأسلحة النارية هم الملازمة منهم الجهادية السود ومنهم أولاد العرب . وكانوا يتدربون على الفنون الحربية كما كانت عليه في عهد التركية ، إلا أنهم غيروا الألفاظ بغيرها . وتكونت من بقايا الترسانة القديمة في الخرطوم « ورشة » للأسلحة وتصلحها يشرف عليها مهندسون وفنيون من العهد التركي .

(٣) اقتسام أملاك مصر في السودان ونهاية حكم المهدي فيه :

١ — كانت الدول وعلى رأسها إنجلترا منذ إعلان انسحاب مصر من السودان قد أخذت تتواطأ فيما بينها على اقتسام أملاك مصر في إفريقية ؛ فاحتل الإيطاليون مصوع (فبراير ١٨٨٥) ، كما احتلوا بلاد أرتريا وعقدوا معاهدة مع إنجلترا سنة ١٨٩١ ، أقرت فيها الأخيرة ما أخذته إيطاليا على حدود البحر الأحمر ، وفي الصومال ، كما رخصت لها باحتلال كسلا والأراضي المتاخمة لها احتلالاً مؤقتاً ، إلى أن تتاح الفرصة للحكومة المصرية لاستردادها .

٢ — كذلك استولت إنجلترا على زيلع وبربرة سنة ١٨٨٤ ، ثم طمعت في الاستيلاء على مديرية خط الاستواء ، التي بقيت محتفظة بالحكم المصري تحت رئاسة أمين باشا النمسي الأصل ، رغم محاولات المهديين قادت أن القوة المصرية وأمين باشا في خطر هناك ، وجهزت حملة برئاسة الرحالة أمستدال لإيقاظه . فقصده إلى زنجبار ، ومنها إلى بحيرة أبوت ، حاملاً معه من الخديو خطاباً يدعو أمين باشا إلى مصر ، فتم جلاء أمين هذا ومن معه عن المديرية سنة ١٨٨٩ ، وبذلك تقلص الحكم المصري عن مديرية خط الاستواء ، وانتزعت إنجلترا الجهات المطلة على بحيرة فكتوريا وبادرت بخلق مستعمرة أوغنده ، وسمحت في الوقت نفسه للملك الحبشة بالاستيلاء على هرر .

٣ — أما فرنسا فقد استولت على تاجورة (٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٤) وجيبوتي في نفس السنة ، في الشرق ، بينما أخذت ترحف من السودان الغربي طمعا في الاستيلاء على بعض أقاليم السودان الغربية ، بحجة تأمين ممتلكاتها من خطر المهدي . وقام أحد ضباطها (مارشان) بالفعل

بصحة ٢٠٠ جندي واخترق السودان حتى وصل إلى فاشودة على النيل الأبيض ، ورفع العلم الفرنسي عليها في ١٠ يولية سنة ١٨٩٨ ، غير أن ذلك لم يدم أكثر من بضعة شهور ، إذ كانت مشروعات فرنسا في التوسع في أعلى النيل حافزاً للحكومة البريطانية على استرداد السودان . فأعدت لذلك جيشاً مصرياً ومعه بعض الفرق الإنجليزية تحت قيادة الضابط الإنجليزي كلنشر ، فاستمر جيش الفتح هذا حتى انتصر على اندراوئش في عطبرة (إبريل سنة ١٨٩٩) ثم في أم درمان ، ثم دخل الجيش الخرطوم .

٤ — وبهذا الفتح انتهى حكم المهدي لبلاد السودان . وهنا ترك لكاتين سودانيين تفسير الأسباب التي دعت إلى القضاء على حركة المهدي بهذه السرعة ، يقول أحمد يوسف هاشم : « غير أن التعصب القبلي والتدهور الخلقي والجهل ، قد أودى بتلك المملكة الفتية التي قامت بيننا في عهد دخل فيه العالم بأسره دور النور ، وظهرت المدنيات ، وعرفت الحريات وحقوق الإنسان » . ويقول محبوب : « جاءت المهدي لتنقذ الناس من فوضى سوء الأخلاق ومن ظلم الحكام ، فكان لها ما أرادت في عهدها الأول ، ولكن الجهل قضى عليها في عهدها الأخير بأن تكون مشاراً للتفرق القبلي من جديد . وكان ضغط القائمين بالأمر سبباً في ضعف الأخلاق بعد أن بدأت تقوى ، فساد الدس ، وكثر الرياء ، وخفت أحلام الرجال ، إلا الذين وهبوا قوة في الإيمان ، وصبراً على الشدائد » .

ومهما كانت الأسباب التي يسوقها هذان الكاتبان وغيرهما في هذا المجال فيجب ألا يفوتنا أهمية العامل الاقتصادي الذي كان له نصيب

السبق في انهيار الدولة، وهذا الرأي قائم على طبيعة المجتمع السوداني أيام الثورة فقد هبّ الشعب السوداني كله وانضم إلى المجاهدين منهم الذين اعتمدوا في أوقاتهم على قلة من المجتمع تمده بها، حتى إذا زادت الحاجة إلى المجاهدين نقص — تبعاً لذلك — عدد العاملين في مدّهم بالاقوات حتى إذا أصبحت الحاجة إلى الاقوات ماسّة كان لا بد من الحرب الداخلية للحصول على هذه الاقوات وكان لا بد من مهاجمة القبائل غير الموالية للثورة . وبذلك يقوم تحطيم هذه القبائل على أساس تأديبها لعدم ولائها ومصادرة أوقاتها لمصلحة الدولة والآنصار . . . وبذلك تضطرب الحالة الداخلية التي زاد من متاعب فوق أزمة الاقوات متاعبها الداخلية بسبب الأوبئة وغيرها مما نعدّها متاعباً أساساً اقتصادي أيضاً .

وهكذا تتضح لنا مدى أهمية العامل الاقتصادي في انهيار دولة المهدي .

الفصل السادس

السودان في ظل الحكم الثنائي

(١) استرداد السودان وعوامله :

العوامل : (١) بعد أن تم إنشاء جيش مصرى على نسق جديد في عهد الاحتلال ، كان على هذا الجيش الناشئ حماية الحدود ، فربطت فرق منه في حلفا ، جعلها الأنصار (الدراويش) في شبه استعداد للحرب بالغارات الخاطفة التي كان يقومون بها . وأخرى في سواكن ، كانت هي الأخرى مناوشات مستمرة مع قوات عثمان دقنة أحد أتباع المهدي . فكان الأنصار كانوا يدرّبون عدوهم الذي سوف يلاقيهم .

٢ — أما الناحية المالية فقد تحسنت وإن لم تصل إلى درجة الانتعاش الكامل .

٣ — ولعل أهم العوامل يرجع إلى أن الحكومة البريطانية قد غيرت سياستها تدريجيا نحو احتلال مصر ذاتها ، فبعد أن كان إجراء مؤقتاً صارت تنظر الحكومة البريطانية إليه كإجراء مستديم واستتبع ذلك ضرورة إنعاش الحالة الاقتصادية وخاصة الزراعة . لذلك لا يجوز ترك السودان في يد حكومة قوية معارضة لمصر وتتحكم في مياه النيل ، فتؤذى أعمال الري . كما لا يجوز ترك السودان في يد حكومة ضعيفة لا تحفظه من طمع الدول الاستعمارية .

٤ — وكان اندحار الجيوش الإيطالية في مارس سنة ١٨٩٦ على يد

الاجباش، وشعور الطليان بخطر الاجباش من جهة والمهدية من جهة أخرى، سببا في استنجد الحكومة الإيطالية بصديقتها بريطانيا، لالتعاون معها بعمليات حرية ضد الحبشة، بل للقيام بحركات حرية في السودان سواء من الشمال أو من سوا كن تسترعى بها اقتباه الخليفة، حتى لا يتم اتحاد الشعبين الإفريقيين ضد المدينة الغريبة .

الفتح : بعد أن تجمعت كل هذه العوامل كان الجيش على تمام الاستعداد بقيادة ككتشنر ، سار الجيش (في مارس سنة ١٨٩٦) نحو الجنوب فاحتل دقة وهربر وانتصر على الدراويش في عطبرة (إبريل سنة ١٨٩٨) ثم أم درمان ثم دخل الجيش الخرطوم ثم اتجه ككتشنر ببعض جنوده قاصدا فاشودة (في سبتمبر سنة ١٨٩٨) ، بعد أن وصلت إليه الأوامر بالحيولة دون كسب أى حق لفرنسا . وطلب ككتشنر إلى القوة الفرنسية رفع الراية المصرية على فاشودة . وكان ذلك مناورا بارعة من الإنجليز ، ليجبروا الفرنسيين على الانسحاب من ذلك الإقليم للدولة صاحبة السيادة الشرعية وهي مصر . وتأزمت العلاقة بين إنجلترا وفرنسا ، واضطرت الحكومة الفرنسية إلى الإذعان ، فقررت الانسحاب من فاشودة .

(٢) أسس الحكم الجديد :

١ — بعد موقعة كورى (أم درمان) فر الخليفة عبد الله إلى الغرب وتشنت الدراويش وتم لجيش الفتح احتلال سنار والروصيرص في ١١ سبتمبر و ٢ أكتوبر ١٨٩٨ ، وفي السودان الشرقى صار احتلال القضايف نهائيا في أكتوبر . وأخذت البلاد بعد ذلك تنداعى الواحدة بعد الأخرى .

٢ — لكن ما كادت إنجلترا تتخلص من شبح الزحف الفرنسى ، حتى عمدت إلى وضع سياسة تحرم على مصر مساعدة السودان على النهوض ، وإحياء الروح العربية فيه ، فابتدع كرومر — ممثل الاحتلال البريطانى فى مصر — : دآلة من طراز غريب لإدارة شئون البلاد ، غنمها لبريطانيا وغرمها على مصر لاذأشركها مع إنجلترا فى حكم ثنائى ، هدفه أن تتكرر مسرحية غوردون وعملاته فى تحطيم وحدة الوطن السودانى . وفى يوم ١٩ يناير ١٨٩٩ تم التوقيع على وثيقة اتفاقية الحكم الثنائى . وحملت توقيع كرومر من الجانب الإنجليزى ، وبطرس غالى من الجانب المصرى . وتشتمل هذا الوثيقة على اثنتى عشرة مادة هى :

(الأولى) تطلق لفظة السودان فى هذا الوفاق على جميع الأراضى الكائنة إلى جنوبى الدرجة ٢٢ من خطوط العرض وهى :

١ — الأراضى التى لم تخلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ أو :

٢ — الأراضى التى كانت تحت إدارة الحكومة المصرية . قبل ثورة السودان الأخيرة ، وفقدت منها وقتياً ثم فتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد أو :

٣ — الأراضى التى قد فتحتها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعداً .

(الثانية) يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معاً فى البر والبحر بجميع أنحاء السودان ، ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصرى .

(الثالثة) تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان إلى موظف واد يلقب « حاكم عموم السودان » ويكون تعيينه بأمر عال

خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملك ، ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديوى ، يصدر برضاء الحكومة البريطانية .

(الرابعة) القوانين وكافة الأوامر واللوائح التى يكون لها قوة القانون المعمول بها والتي من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان ، أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها ، وكيفية أيلولتها والتصرف فيها ، يجوز سنها أو تحريرها أو نسخها من وقت إلى آخر بمنشور من الحاكم العام . وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان ، أو على جزء معلوم منه ، ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحوير أو نسخ أى قانون ، أو أى لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة . وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التى يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة ، وإلى رئيس مجلس نظار الجنباب العالى الخديوى .

(الخامسة) لا يسرى على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامر العالية ، أو القرارات الوزارية المصرية التى تصدر من الآن فصاعدا ، إلا ما يصدر بإجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف يانها .

(السادسة) المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التى بموجبها يصرح للأوربيين من أية جنسية كانت ، بحرية المتاجر أو السكنى بالسودان ، أو تملك ملك كائن ضمن حدوده ، لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أى دولة أو دول .

(السابعة) لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضى المصرية حين دخولها إلى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة ، على البضائع القادمة من غير الأراضى

المصرية ، إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن ، أو أية ميناء أخرى من موانئ البحر الأحمر ، لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجارية تحصيلها حيثنذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمشورات التي يصدرها هذا الشأن .

(الثامنة) فيما عدا سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ، ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

(التاسعة) يعتبر السودان بأجمعه فيما عدا مدينة سواكن ، تحت الأحكام العرفية ، ويبقى كذلك إلى أن يتقرر خلافه بمنشور من الحاكم العام .

(العاشرة) لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصليات بالسودان ، ولا يصرح لهم بالإقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

(الحادية عشرة) ممنوع منعاً مطلقاً إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه ، وسيصدر منشور بالإجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

(الثانية عشرة) قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليو سنة ١٨٩٠ ، فيما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها .

الامضاءات

تحريراً بالقاهرة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ كرومر بطرس غالى

وفي ١٠ يوليو من السنة نفسها عدلت الاتفاقية بخصوص إلغاء المادة الثامنة منها الخاصة بسواكن :

(٣) الأداة الإدارية :

١ — عين ككتشنر أول حاكم للسودان ، وتمتع هذا الحاكم العام بسلطات مطلقة في تنظيم الإدارة السودانية وفي غيرها من الأعمال التي يراها ضرورية لبقاء النظام البريطاني سائدا في السودان . فقسم البلاد إلى مديريات ، وهذه إلى مأموريات أو مراكز اضطلع بأعبائها ضباط الجيش المصرى من انجليز ومصريين . فالمدير الإنجليزى يساعده مفتشان انجليزيان . وعلى كل مركز يقوم مأمور مصرى ومعه معاون أو معاونان . ووضع ككتشنر الإرشادات اللازمة لمن وكل إليهم أمر الإدارة وأكد ككتشنر ترك الناس أحرارا فيما يعبدون ويعتقدون وأمر بتشجيع إشادة المساجد العامة فى المدن ولكنه لا يسمح بالمساجد الخاصة والتكايا والزوايا ، إلا بتصريح خاص من السلطة المركزية .

٢ — وكانت أولى لوائح ككتشنر وقوانينه فى حق ملكية الاراضى ، وخاصة فى المدن الكبيرة كالخرطوم وبربر ودنقلة ، وتلتها اللوائح التى تنظم الضرائب ، والقوانين الجنائية والمدنية . فوضع بمساعدة أخصائين فى القانون « قانون عقوبات السودان » ، « التحقيق الجنائى » ، مراعى فيها البساطة وسهولة الفهم والتطبيق ، وكلهما مقتبس من القانون الهندى .

٣ — بنقل ككتشنر لمحاربة البوير فى جنوب إفريقيا خلفه ونجت فى نفس وظيفته ففسج على منوال سلفه إلا أنه ملأ الإدارة فى السودان بشبان إنجليز من خريجي الجامعات بعد إعداد خاص لشغل هذه الوظائف ، ومنحهم الحاكم العام من الامتيازات ما جعلهم أشبه بأصحاب

الإقطاعات الواسعة في السودان لهم كافة السيادة والسلطان على عبادهم من أهالي المديریات .

٤ - ولما كان الحاكم العام هو المرجع الأخير فيما يتعلق بإدارة شئون السودان استخدم خبراء يساعدونه في الشئون المالية والقضائية والإدارية ، أطلق عليهم اسم السكرتيرين ، وجعل الإشراف على المديریات فيما يتعلق بهذه الشئون عن طريق هؤلاء السكرتيرين ، كل في دائرة اختصاصه .

٥ - وظل هذا النظام معمولاً به حتى سنة ١٩١٠ حين أنشئ مجلس الحاكم العام ليشركه في حمل عبء الإدارة ولیدخل نوعاً من التنظيم في مناقشة السياسة العامة مع معاونيه في النواحي المختلفة . ويكون رأى المجلس نهائياً في سن القوانين والموافقة على عمل الميزانية واستشارياً فيما يتعلق بالسياسة العامة .

(٤) التقدم الاقتصادي والثقافي :

١ - خلفت حملات الفتح خطاً حديدياً بين حلفا وعطبرة ، وامتد هذا الخط الحربي إلى الخرطوم بحري في أواخر سنة ١٨٩٩ ، كما امتدت شبكة من المواصلات التلغرافية بين أجزاء السودان المختلفة والخارج وروى منذ البداية أنه لا يرجى للسودان تقدم اقتصادي من حيث الإنتاج والتجارة إلا بالمواصلات الحديدية ، وفي سنة ١٩٠٦ افتتح الخط ما بين عطبرة وسواكن :

٢ - وجهت الحكومة عنايتها بعد ذلك إلى الزراعة واستغلال مياه النيل مع استيفاء حاجة مصر منه أولاً ، ثم استخدام ما يفيض منها لحاجة السودان ، فدرست مشروع حفر قناة في منطقة السدود ومشروعات

تخزين على بحيرة البرت وبحيرة تانا ومشروع عمل سد بين الروصيرص وسنار لفائدة أرض الجزيرة ، وعملت تجارب زراعة القطن فبشرت بمستقبل باهر لهذا المحصول في الأراضي السودانية .

٣ - نظمت الضرائب بطريقة عادلة لاترهق كاهل السكان ، ولاتدع وسيلة لهم للهرب منها ، وكانت النزعة الغالبة في تنظيمها هي تفادى كل من ما من شأنه أن يثير سخط السكان بتطلب أعباء مالية ، وكل ذلك حدد بقوانين يسير على هديها الموظفون الموكلون إليهم جمعها . ونظراً لأن الدخل كان أقل بكثير من المنصرف ، كانت الحكومة المصرية تقوم بتغطية الزيادة ، زيادة على نفقات الدفاع بوساطة الجيش المصرى ، مما كان من نتائجه فقد بعض الهيئات في مصر لهذه السياسة ، فبينما الإنجليز لا يدفعون شيئاً لتنمية مرافق السودان ، إلا أنهم كانوا يستأثرون بكل ما فيه ، ويهيمنون على مصائره وشؤنه .

٤ - أما التعليم فقد أنشئت كلية الخرطوم الجامعية ، كما أنشئت مدارس أولية في المدن الكبيرة واتخذت الخطوات لإنشاء مدرسة ابتدائية في أم درمان ، تقام على غرارها مؤسسات علمية في المدن الأخرى وتركزت آراء كمنشتر في كلية غوردون التذكارية بما يأتى : « رأى الخاص هي أن تصرف أموال الكلية على النهوض بالتعليم الابتدائى ، وسيأتى التعليم العالى فيما بعد ، ورأى مدير المعارف الانجليزى أن تقتصر أغراض التعليم في أول الأمر على ما يعود على البلاد بانتعاش اقتصادى ، وما يقود إلى تيسير الإدارة الحكومية ، وعلى ذلك فأغراضه يجب أن تكون خلق طبقة من مهرة الصناع بين الوطنيين أولاً ، ونشر التعليم بين العامة بالقدر الذى يجعلهم يفهمون الآلة التى تدبر شئونهم ثانياً . وتدريب طبقة من أبناء البلاد تساهم في إدارة دفة الحكومة في الوظائف الصغيرة ثالثاً . »

لذلك أنشئت ورش صناعة ، في الوقت الذي كان العمل قائماً بتشديد مدارس أولية نموذجية في الخرطوم والبلاد الكبيرة الأخرى وكذلك اهتم مدير التعليم بتدريب المدرسين فأنشأ لذلك معهداً خاصاً . وفي سنة ١٩٠٥ خُطت الكلية خطوة نحو المرحلة الثانوية حين أنشئ قسم ثانوي ليقضى فيه الطالب أربع سنوات مع دراسات خاصة للمعلمين والمهندسين والقضاة الشرعيين . وفي سنة ١٩٤٥ وحدت رئاسة المدارس في كلية غردون لتكون نواة جامعة السودان . وفي سنة ١٩٢٠ فتحت كلية البنات في أم درمان لتدريب المعلّات .

(٥) المناطق المغلقة في السودان :

١ - اتضحت أهداف السياسة الإدارية الجديدة في السودان سنة ١٩٢٣ ، عند ماصدر قانون المناطق المغلقة بالسودان ، ولا يسمح لأحدهما كان بدخولها إلا بإذن من المدير . وهذه المناطق هي مديريات دافور وبحر الغزال ومنجلا والسباط ومركز بليور وجميع مديرية كردفان ماعدا بعض أجزائها ، وجميع مديرية جبال النوبا ماعدا بعض الأجزاء . والإدارة البريطانية استهدفت تمزيق وحدة الوطن السوداني ومنع امتزاج سكانه مع بعضهم بعضاً . ونتيجة لهذا القانون شعرت المناطق الجنوبية بالوحشة نحو الجهات الشمالية بما لقنه المستعمر لأهل الجنوب من دروس في التفارقة بينهم وبين إخوانهم من الشماليين .

٢ - ثم إن الاستعمار لم يكتف باستغلال قانون المناطق المغلقة في بث روح الفرع والخوف في نفوس الجنوبيين نحو إخوانهم في الشمال وإنما عمد إلى استخدامه كذلك في عزل أولئك الجنوبيين عن مظاهر الحضارة والرقى ، وحرمانهم من الأسباب التي تكفل لهم الانتقال من حياتهم

البداية الساذجة إلى عالم المدنية والعمران ، وآتت هذه السياسة ثمارها في خلق مجموعة هائلة من السكان بعيدة في تفكيرها عند بنى جلدتها ، ويجد أقرانها من الشماليين سبيل التفاهم معها شاقا .

٣ — ولم تقل الأضرار التي أحدثها قانون المناطق المغلقة في جنوب السودان عن الآثار السيئة التي خلفها وراءه في الجهات العريقة في عروبتها ؛ إذ نجم عن إثارة الروح القبلية وما صاحبها من مشاحنات قبلية قطع أسباب التفاهم بين ساثر مناطق السودان الشاسعة ، وجعلها وحدات منفصلة تفتقر إلى الترابط والتضامن .

٤ — ونتج عن هذه السياسة أن تمكن المستعمر من النجاح في سياسة التفرقة بين أقاليم كردفان ودرافور من جهة في الغرب ، وبين المناطق السهلة التي تحيط بنهر النيل في أرض السودان ، وعاد التنافر والتناحر بين هذه الجهات ، على نحو ما كان عليه أيام دولة الفونج وسلطنة الفور ، وظل أهل البلاد خاضعين للمستعمر .

(٦) السودان والحرب العظمى الأولى :

١ — كان غرض حكومة السودان التي تألفت قانونياً في يناير سنة ١٨٩٩ تهدئة الأحوال ونشر لواء الأمن العام والعدالة ، وكانت توجس خيفة من كل الحركات الدينية ، التي لم تخمد نارها منذ القضاء على الثورة ، فقد قامت حركات ثورية محلية متعددة ، وفي جهات مختلفة من بلاد السودان . كان آخرها ثورة عبد القادر ودحوبة سنة ١٩٠٨ ، وقد تمكنت الحكومة من القضاء عليها كما قضت على غيرها من الثورات التي سبقتها وتمتع السودان بعد ذلك بهدوء عام إلى أن قامت الحرب العظمى الأولى سنة ١٩١٤ .

(٢) بعد قيام الحرب سنة ١٩١٤ أخذت الحكومة في السودان تهيم الرأي العام فيه لقبول دخول تركيا الحرب ضد انجلترا وذلك عن طريق الدعاية ، وقد آتت هذه الدعاية ثمارها عندما تقاطرت العرائض والتلغرافات والخطابات من العلماء والأعيان وزعماء العشائر على سراى الحاكم العام تعلن الولاء التام للحكومة القائمة ، وقد ساعد على نجاح هذه الدعاية ما عرفه أهل السودان عن الحاكم التركي والجندي التركي من القسوة والفظاظة والجلد بالسياط .

(٣) ولقد أسهم السودان بنصيب وافر في سبيل الحرب ، وخاصة في الحملة السورية التي قادها « ألنبي » وفي تموين الجيوش التي كانت ترابط في مصر ، كما صدرت السودان عدداً كبيراً من الجمال والبقر والغنم إلى مصر لغذاء الجند فيها .

(٤) وعندما انتهت الحرب سنة ١٩١٨ ، تكون وفد سوداني من السادة والعلماء وزعماء العشائر وسافر لإنجلترا في سنة ١٩١٩ لتهنئة جلالة الملك شخصياً بالنصر . ودخلت المسألة السودانية بعد ذلك في طور جديد حيث ارتبطت بالأمان القومي المصرية .

(٥) بعد سقوط حكومة الخليفة عبد الله استقل السلطان على دينار بدارفور ، وكان هذا يرى منذ أن أخلصت البلاد له ألا تتدخل الحكومة في أموره بل تعترف بسيطرته على البلاد ويقوم نظير ذلك برفع العلبين وبدفع جزية سنوية . فأذعنت الحكومة لسياسة الأمر الواقع ، وكانت إدارة على دينار هي حكومة الفرد المطلقة ولكنه يقوم بحماية الضرائب ، وإقامة العدل على الشريعة الإسلامية ، وعرف عنه التدين ، وبدأ يرسل محملاً سنوياً للحجاز شأن ملوك المسلمين .

ولما قامت الحرب سنة ١٩١٤ أعلن السلطان على دينار ولاه
لخليفة المسلمين (سلطان تركيا) وحينما علمت حكومة السودان
بأن السلطان ينوى الزحف شرقا إلى السودان سنة ١٩١٦ جهزت
حملة من ثلاثة آلاف جندي أغاليبتها من الجيش المصري بقيادة «كلى
باشا» وسارت الحملة حتى أصبحت على بعد ١٢ ميلا من الفاشر عند
قرية برنجية حيث دارت الموقعة بين الطرفين وانهت بهزيمة السلطان في
يوم ٢٢ مايو سنة ١٩١٦ ، وهربه إلى منطقة جبل مرة الحصينة
حيث قتل هناك يوم ٦ نوفمبر من نفس السنة . وبهذا تم انضمام
دارفور نهائيا للسودان بعد ثمانية عشر عاما من فتح كوشنر ، وأصبح
تاريخها جزءا من تاريخ السودان .

المقدمة

الوعي القومي في السودان وأثره في استقلال البلاد

(١) الجمعيات والأحزاب السياسية وأثرها في الوعي القومي :

١ - ظل زمام المقاومة الشعبية والحركات السياسية في الفترة من ١٩٠٠ إلى ١٩١٤ في السودان في أيدي الزعامة الروحية . وكان الجهاد الديني هو الشعار الوحيد الذي يقيم له أهل الرأي وزناً . وقد كثرت المعارك والثورات المحلية في هذه الفترة بين الوطنيين والحكومة ، وظل الأمر كذلك حتى وضعت الحرب العالمية أوزارها . وبانتهائها قامت شعوب الأرض وبخاصة المستعمرة منها تطالب بحقوقها في الحرية .

٢ - وكان السودانيون منذ سنة ١٩١٤ قد قاموا بحركة جديدة هي أشبه بالحركات السياسية منها بالحركات الدينية يقودها فريق من موظفي الحكومة وطلبة كلية غوردون ، وهذه الحركة تمخضت في صيف عام ١٩١٨ عن تأسيس نادى الخريجين من المدارس المصرية ، وتأسس هذا النادى بدأ الجيل الجديد في السودان يشعر بضرورة العمل في الميدان السياسى وتنحية الزعماء الدينيين بعد أن أصبح هؤلاء من صنائع الإنجليز . وأخذ شباب نادى الخريجين (في أم درمان) ينادون بتحرير الفكر والعقل من هذه الآوهم التي لا تمت للدين بصلة ، كما أخذوا يتدخلون شيئاً فشيئاً في الأمور السياسية ، وأخذ بعضهم يطالب جهراً بحقوق البلاد المهضومة .

٣ - وكانت ثورة سنة ١٩١٩ في مصر بمثابة شرارة الجهاد في الجنوب ، ومن ثم بدأ أبناء النادى ينشرون أخبار الحركة الوطنية

بشيء من التمجيد والتقدير ، فلبعت أسماء قادتها الذين أخذوا يتعقبون خطوات الجهاد في الشمال . ولما صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ في مصر بنشاط الخريجون ودوت هتافاتهم علنية في شوارع الخرطوم وأم درمان بحياة مصر ورجالات مصر . وفي نفس الوقت قامت حركة علنية أخرى يتزعمها السيد عبد الرحمن المهدي تدحض الحجة المصرية القائلة بوحدة مصر والسودان .

٤ — جمعية اللواء الأبيض : وفي الوقت ذاته برز رجال جمعية اللواء

الأبيض ، وهي إحدى الجمعيات السرية التي كانت تعمل على بعث القوى الشعبية والوعي القومي في السودان ، وقد تأسست في الخرطوم سنة ١٩٢٤ برئاسة اليوزباشي علي عبد اللطيف (بعد إبعاده على المعاش سنة ١٩٢٢ لولائيته المتطرفة) ، وأخذت هذه الجمعية تعمل لإسراع العالم صوت الجنوب ، وتشدد أزر المجاهدين المصريين ، وقد أيد هذه الجمعية عدد كبير من الموظفين والطلبة والعمال . فلما قام السيد عبد الرحمن بعارض في الوحدة تصدت له جمعية اللواء الأبيض التي تنادى بالوحدة بما أدى إلى وقوع احتكاك بين رجال الجهتين ، وفي الوقت نفسه فزعت الحكومة (الإنجليز) من نشاط الجمعية . فأخذت تتكلم بأعضائها فأدى ذلك إلى قيام مظاهرات تعبر عن استياء المواطنين لما نال أعضاء الجمعية من اضطهاد ، وتنادى بتحرير السودان . وكان أخطر هذه المظاهرات ما حدث في ١٧ يولية سنة ١٩٢٤ بالخرطوم وما حدث في ١٩ منه بأم درمان ، إذ عبر المواطنون فيهما عن آرائهم بصراحة ، ونددوا في عنف بالسلطات الاستعمارية .

ولم يقتصر عمل الأعضاء على المظاهرات لحسب ، بل عدوا إلى تدعيم جمعيتهم برغم ما نالها من أذى . فاتخذوا في يوم ٢٣ يونية من نفس السنة علما يعبر عن برناجهم ويجمع شملهم ، وكان عبارة عن قطعة من قماش بيضاء عليها خريطة نهر النيل ، وفي جانبها الأيسر الهلال ، وفي الركن الآخر كلمة (إلى الأمام) ، وانضوى تحت لواء العلم الكثير من السودانيين ، فبلغ عدد أعضاء الجمعية نحو ألفين من خيرة المثقفين ، ومن المؤمنين بحرية وادى النيل . وما لبث أن امتد نشاط الجمعية إلى بور سودان حيث قاد على ملاسى فيها مظاهرة لإعلان السخط على الاستعمار . ولكن الإدارة البريطانية بطشت في عنف بهذه الجمعية ، فقيضت على رئيسها وأعضائها البارزين ، وقدمتهم للحاكمة في شهر يوليو سنة ١٩٢٤ بتهمة التآمر على قلب نظام الحكم . فحكمت على الرئيس على عبد اللطيف بالسجن ثلاث سنوات ، وعلى على ملاسى بالسجن ست سنوات ، وعلى الآخرين بالسجن مدداً تتراوح بين السنة والستة الأشهر ، وقصدت الحكومة بذلك تكبيد أفواه الأحرار السودانيين ، ولكن النواة التي غرستها لم تمت ، وإنما تعهد لها الشباب المثقف بالرعاية ، فحمل لواء الحرية بعد على عبد اللطيف ، طلبة المدرسة الحرية .

(٥) إضراب المدرسة الحرية بالخرطوم :

أسهم طلبة المدرسة الحرية بالخرطوم مع مواطنيهم في إبداء شعورهم ضد التعسف الاستعماري ، فخرجوا في الشهر التالي لاعتقال على عبد اللطيف ، أى في شهر أغسطس سنة ١٩٢٤ بمظاهرة مسلحة ، وطافوا شوارع العاصمة بين إعجاب المواطنين . ولما انتهت المظاهرة غادوا إلى مدرستهم ، لكن السلطات البريطانية بادرت باعتقالهم في المدرسة ثم نقلت سبعة

من تلامذة الصفوف الاحرار إلى سجن قسم الاشغال بخرطوم بحرى ، على حين ألقت بستة طلبة آخرين من زعماء المظاهرة فى سجون العاصمة ، على أن طلبة المدرسة تابعوا إضرابهم عن الدراسة عشرين يوما احتجاجا على تصرف الحكومة التى قدمت لهم المحاكمة فى ١١ نوفمبر حيث قضت بالسجن ست سنوات على بعضهم وأفرج عن البعض الآخر بدون محاكمة . ولقد عومل هؤلاء الطلبة المسجونون معاملة سيئة للغاية ، فطبقت عليهم لائحة السجون فى المعاملة كالمجرمين لذلك اضطر الطلبة فى السجن إلى القيام بثورة ، انضم إليهم فيها سائر المعتقلين والمسجونين السياسيين ، وعلى الرغم من أن رأى العام السودانى قد ثار احتجاجا على سوء معاملة هؤلاء الطلبة إلا أن هذا لم يجد نفعا .

وبعد أن سمع الطلبة بخبر قتل السردار (ستاك) ، وما صاحب هذا الحادث من حمل القوات المصرية على الانسحاب ، دب اليأس فى نفوسهم . وشكلت السلطات البريطانية محكمة غير عادية أعادت النظر فى قضية المسجونين جميعا ، فشدت أحكام الإدانة على الطلبة بتكليفهم مثلا نقل الأتربة والمواد البرازية ، كما أعيدت محاكمة أعضاء جمعية اللواء الأبيض ، لحكم على الرئيس على عبد اللطيف بسبع سنوات أخرى ، وشدت أيضا مدد العقوبة على سائر أعضاء الجمعية المسجونين .

(٦) جمعية الاتحاد السودانى : لما تعرضت جمعية اللواء الأبيض إلى الاضطهاد ، تكونت جمعية الاتحاد السودانى فى أغسطس سنة ١٩٣٤ لتتابع الجهاد فى سبيل تحرير البلاد على نهج الجمعية السابقة ، وذلك بطبع المنشورات وتوزيعها على المواطنين لتبصرتهم بمساوى الاستعمار البريطانى ، ولكن سرعان ما أدركت الحكومة خطورة هذه الجمعية

الجديدة فألقت القبض على رئيسها (أحمد أمين المصرى) ، وسائر الأعضاء البارزين ، ثم قدمتهم إلى المحاكمة ، فحكمت على الرئيس بالسجن سبع سنوات ، فى حين شرد باقى الأعضاء فى أقاصى البلاد ، ونحمت بذلك دعوة التحرير فى السودان ، وأصبحوا بين مجين ومعتقل ومنى فى بلاد نائمة .

٧ - ولما وصلت الأوامر فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ إلى القوات المصرية بالسودان بوجوب الانسحاب بعد حادث قتل السردار (١٩ نوفمبر) ، قرر القائمقام أحمد رفعت بك القائد العام للقوات المصرية بالسودان ، البقاء على الرغم من تهديد الإنجليز . فانتابت العامة (السودانيين) موجة من الوطنية المتحمسة وأخذوا يستعدون لملاقاة الموت بصدر رحب . كما قرر الضباط السودانيون فى الجيش المصرى بالسودان ، العودة إلى مصر مع إخوانهم المصريين ، ولذا أصبح هؤلاء الضباط حملة شعلة الكفاح السودانى فى هذه المرحلة المبكرة من تاريخ السودان السياسى ، والامناء على رسالة زعيمهم الأول على عبد اللطيف . وفى يوم الخميس ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤ تحركت الكتيبة الحادية عشرة السودانية يقودها حقنة من الشباب الضباط لايزيدون عن العشرة ، ومعهم عربية صغيرة تحمل ستة مدافع رشاشة ، قاصدة ثكنات الجيش المصرى بخرطوم بحرى للانضمام إليهم ، ولكن الإنجليز تصدوا لهم عند كوبرى خرطوم بحرى ، حيث دارت رحى معركة عنيفة دامت ٢٤ ساعة استشهد فيها الضباط السودانيون عبد الفضل الماسى معلنا إراقة دمه غداء لشجرة الحرية فى السودان ، وتدعيا لقروعهما بالباسقة الممتدة فى سماء مصر ، وانتهت المعركة بالقبض على باقى الضباط السودانيون بعد أن فرغت منهم الذخيرة .

وتماذى الاستعمار فى بطشه ، فأعدم بعض الضباط وسجن أأدم خمسة عشر عاما ، ونفى فريق آخر إلى بحر الغزال ليلقى حتفه هناك وخدمت بذلك حركة الجهاد السودانية ، بعد أن أأاح البريطانىون بروس قاداتها العسكريين ، على نحو ما فعلوه من قبل بروسائها السياسيين أمثال على عبد اللطيف وعبيد الحاج أمين (ظل فى السجن ١٩ سنة وانتقل إلى جوار ربه وهو فى السجن ١٩٣٢) .

٨ — وعلى الرغم من أن حكومة السودان أخذت بعد ذلك توجه عناية خاصة للوائأ الخريجين وطبقات المتعلمين رغبة فى كسبهم إلى صفها ، غير أن شباب المجاهدين سرعان ما قاطعوا وسائل المستعمر وكرهوا أساليه ، ومضوا فى كفاحهم حتى عقدت معاهدة سنة ١٩٣٦ بين مصر وانجلترا ، حيث قوبلت فى السودان بنحية أمل بالغة لأنهم لم تمس الوضع الإدارى فى السودان ، فانتشرت موجة التذمر فى أنحاء البلاد ، واتخذت أشكالاً مختلفة منها أنها برزت فى سلسلة مقالات على صفحات « مجلة الفجر » فى دعوة الخريجين إلى عقد مؤتمر عام لاستئناف النضال الوطنى ، والدفاع عن حقوق الشعب ، ومحاربة الطائفية ، والقوارق القبلية . وفى نطاق هذه الحدود ظهرت الدعوة لتأسيس مؤتمر الخريجين العام ، وبعد عدة اجتماعات تم تكوين المؤتمر فى مدينة أم درمان فى اليوم اثنائى من عيد الأضحى المبارك سنة ١٩٣٦ ، وأصبح للمؤتمر لجنة تنفيذية ، عددها خمسة عشر عضوا ، ووظيفتها الإشراف على تنفيذ المشروعات المختلفة . ويشرف المؤتمر على شبكة من اللجان المختلفة فى جميع أنحاء السودان ، ولكل لجنة وسائل شتى إلى رفع مستوى الحياة الاجتماعية ، ونشر التعليم . ولها نشاط

كبير في الميدان السياسى ، وفى انتخابات المجالس البلدية . وليس مؤتمر الخريجين حزباً كما يتصور البعض وإنما هو بمثابة هيئة برلمانية كاملة ، يتكون من أعضاء ينتمون إلى جميع الهيئات والأحزاب السياسية . وظلت الهيئات المختلفة تشترك فى عضويته وتشترك فى الانتخابات السنوية حتى سنة ١٩٤٢ ، حيث قدمت اللجنة التنفيذية للحاكم العام مذكرة باسم الشعب تطالب فيها بإصدار تصريح مشترك من الحكومتين يمنح السودان حق تقرير مصيره بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . وكانت هذه المذكرة أول خطوة سياسية يتخذها المؤتمر ، وأول نشاط ملحوظ فى المعترك السياسى الفعلى ، ولقد لقيت هذه الخطوة ترحيباً من الشعب زادت من قوة إيمانه وثقته فى المؤتمر . وعلى الرغم من أن الحكومة لم توافق على هذه المذكرة ، إلا أنها (المذكرة) كانت بمثابة إعلان التعبئة العامة للجهة الوطنية .

٩ - وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية فى منتصف عام ١٩٤٥ ، أخذ الخريجون يحددون موقفهم من معركة السلم بعد الحرب ، فانقسم أتباع المؤتمر إلى فريقين : أحدهما يؤيد الاتحاد مع مصر ، والآخر يؤيد الاستقلال التام يزعمه أتباع حزب الأمة الحاليين . وهكذا توقفت هذه الآراء فى نوادى الأحزاب ، وفى أروقة المؤتمر ، وعلى صفحات الجرائد المحلية ، ونجاة ظهرت الجماعات السياسية المختلفة ، وأقامت لنفسها هيئات وأحزاباً ، فكانت هذه الخطوة أول ظهور الأحزاب السياسية فى السودان ، وجاء تكوينها مظهراً لاختلاف الهيئات فى تكييف نوع الحكم فى المستقبل ، وكانت هذه الفترة مرحلة التفكك فى الآراء . وكان نتيجة لهذا الاختلاف أن ظهر فى السودان فى فترة وجيزة جداً أكثر

من عشرة أحزاب ، كل له مبادئه الخاصة . واستمر نشاط هذه الأحزاب حتى فشل بعضها واختفى ، ونجح البعض الآخر ومضى في تأدية رسالته ، وتبلورت هذه الأحزاب في جبهتين هما : الجبهة الاتحادية وتضم أحزاب الأشقاء ، والاتحاديين ، ووحدة وادى النيل ، والاحرار الاتحاديين . والجبهة الاستقلالية وتتكون من أحزاب الأمة والقوميين والجمهوريين ، وسنتكلم عن كل منها :

١ — أحزاب الجبهة الاتحادية .

(أ) حزب الأشقاء : ويمثل الأغلبية الساحقة التي تنادى بوحدة وادى النيل ، ولكن تفصيلات الوحدة عنده تختلف بين آن وآخر ، ويمتاز هذا الحزب بمقدرته على كسب الجماهير ، فأصبح له أنصار في جميع أنحاء السودان .

(ب) حزب الاتحاديين : في شهر أكتوبر سنة ١٩٤٨ وبعد أن أعلن حزب الأشقاء مبدأه القائل : « إنشاء حكومة سودانية ديمقراطية بالاتحاد مع مصر وتحت التاج المصرى » ، قام لفيف من الاتحاديين وخرجوا على الأشقاء لمعارضتهم هذا المبدأ لأنهم ينادون بنوع جديد من الحكم وهو : « قيام حكومة سودانية بالاتحاد مع مصر على نظام الدومنيوم » ، واجتمع عدد كبير منهم وأنشأوا حزباً جديداً باسم (الاتحاديين) .

(ج) حزب وحدة وادى النيل : وتنحصر مبادئ هذا الحزب في وحدة وادى النيل الكاملة ، حيث تنصهر الفوارق الجنسية في بوتقة وحدة وادى النيل ، وأهم مبادئه هي : (دولة وادى النيل) ويكون للدولة برلمان واحد .

(٥) حزب الأحرار الاتحاديين : أعضاؤه من الشباب المثقف الطموح ، وقد أعلنوا مبدأهم في سنة ١٩٤٤ القائل بالمعادلة بوحدة الوادى التى تحفظ لهم حقوقهم الخاصة ، وأعلنوا شعارهم « قيام حكومة سودانية بالاتحاد مع مصر ، مع حفظ ذاتية السودان الخاصة » .

(١) أحزاب الجبهة الانفصالية :

(١) حزب الأمة : فى عام ١٩٤٥ بعد أن أعلن مؤتمر الخريجين قراره المشهور بقيام حكومة اتحادية مع مصر ، انشق أتباع السيد عبد الرحمن المهدي ، وخرجوا من مؤتمر الخريجين ، وعقدوا اجتماعا عاما ، وأعلنوا بأنهم سيحاربون الوحدة والاتحاد ، وفى نفس الأسبوع ظهرت الصحف المحلية تحمل أخبار إنشاء حزب الأمة .

وأول من دعا إلى تأسيس حزب الأمة هو السيد عبد الرحمن المهدي والأمير الإي عبد الله خليل بك ، وكبار موظفي حكومة السودان . وفى ٢٨ من يناير سنة ١٩٤٥ أنشئ الحزب رسميا ، وقابلته الدوائر الحكومية بالترحاب والتشجيع ، فوافقت لأول مرة فى تاريخ السودان على تأسيسه ، فأصبح بين عشية وضحاها الحزب الوحيد المعترف به من قبل حكومة السودان .

ومبدأ الحزب هو « السودان للسودانيين » ، وغرضه السعى لاستقلال السودان بجميع حدوده الجغرافية ، مع المحافظة على الصلات الودية مع مصر وبريطانيا . وكسب الحزب الكثير من الأعوان ، وجاهر بالعداء لمصر والاتحاديين ، ولذلك احتضنت الحكومة البريطانية فى السودان أعضاء الحزب وفتحت أبوابها لأعوان الحزب فعينت منهم الوزراء ووكلاء الوزراء ، وخلقت لهم الجمعية التشريعية لينفردوا بمصورتها .

وأعضاء الحزب في المدن قليلون بالنسبة للاتحاديين ، بل هم يكثرون في بعض الأقاليم كنطقة غرب السودان ، ويعتمد حزب الأمة في كسب أعوانه على التبعية الدينية ، وعلى نفوذ الإدارة القبلية .

(ب) أما الأحزاب الانفصالية الأخرى فهما : حزبا القوميون والجمهوريين وهما صغيران لم يكن لهما نشاط ملحوظ في وقت من الأوقات . والحزب القومي يرى إلى الابتعاد عن مصر وتنص مبادئه على : « تحديد فترة انتقال ، يتسلم خلالها السودانيون زمام الحكم . والقوميون هم حزب المعتدلين الذين يحاولون أن يكسبوا جميع الجهات ولكنهم لم يتمكنوا من الوقوف والاحتفاظ بكيانهم حتى اختفوا من الميدان .

(٢) أثر النفوذ الديني في الوعي القومي :

(أولا) الميرغنية : كان زعماء البيوت الدينية في السودان منصرفين إلى شئون طوائفهم ، يفقهونها في الدين ، ويرسمون لها سبيل الهداية والرشاد ، مؤثرين الابتعاد عن الشئون السياسية ، أو الانغمار في تياراتها ، واشتهر من هذه البيوت الدينية الميرغنية والمهدية اللتان أصبحتا قوتين هامتين في البلاد في الوقت الذي حدثت فيه الأزمة بين مؤتمر الخرطوم والحكومة بعد تقديم المذكرة السالفة الذكر ، وقد بادرتا في ذلك الوقت العصيب باحتضان أعضاء هذا المؤتمر ، ومساعدتهم على الخروج من أزمتهن ، وتشجيعهم على خدمة البلاد .

ولم يكن عجبا أن يمتزج النفوذ الديني بنشاط الطبقة المثقفة في سهولة ويسر وبانسجام تام ، ذلك لأن الأهداف السامية التي عمد المؤتمر إلى تحقيقها ، وإنقاذ البلاد من وطأة الاستعمار قربت بين جميع أبناء الوطن

السوداني على اختلاف مشاربهم ، دينية كانت أم دنيوية . والمعروف أن الطوائف الدينية في السودان لم تقصر نشاطها على مسائل الدين ، وإنما أسهمت في تنظيم حياتهم الاجتماعية ، وإعدادهم لما يكفل لهم عيشة راضية هنية ، وإلى غير ذلك من النواحي التي لا تختلف كثيرا عما استهدفته الطبقة المثقفة من أعضاء مؤتمر الخرطوم ، وما نادوا به من آراء اجتماعية للأخذ بيد الشعب السوداني .

وتعتبر الميرغية نموذجا لهذا النوع من النشاط الديني في السودان . ومؤسس هذه الطائفة هو محمد عثمان الميرغني ، الذي بدأ دعوته في الثوبة منذ ١٨٣٦ . واشتهر بالتقوى والورع ، واجتذب بذلك كثيرا من الاتباع . ثم انتقل بعد ذلك إلى كردفان حيث لقي هناك نجاحا عظيما ، فكثر عدد أتباعه هناك . واتجه بعد ذلك إلى سنار حيث اتخذ من القبائل المحيطة بها مبدانا لنشر تعاليمه . كما نجحت دعوته نجاحا عظيما في شرق السودان ، بسبب كثرة القبائل العربية هناك ، وبسبب زواج السيد محمد عثمان من هذه القبائل العربية . وهناك في شرق السودان أسس مدينة الختمية في منطقة كسلا ، وغدت المقر الرئيسي للحركة التي نسبت إليه ، والتي عرفت أيضا باسم الختمية نسبة إلى المدينة السالفة . وجاء نجاح هذه الحركة الدينية دليلا قاطعا على تأصل العروبة في السودان ، وما يلزمها من شدة التمسك بالإسلام بين الأهالي .

والسيد علي الميرغني هو الزعيم الحالي لطائفة الختمية ، وقد عرف هذا الزعيم الروحي الكبير بتأييده لقادة السياسة منذ ١٩٣٠ ، ثم إن طائفته الختمية عضدت الطبقة المثقفة ، ولا سيما عندما شردت السلطات البريطانية في السودان بعض أعضاء مؤتمر الخرطوم ١٩٤٢ ، إذ وقت إلى جانب حزب الاشقاء الذي صارت إليه مقاليد السلطة العليا في هذا

المؤتمر ، وآزرته في جهاده لتحرير السودان عن طريق التعاون مع مصر .
ولما ظهر موقف الميرغنية واضحاً ، عمدت الحكومة إلى خلق قوى
تناوى الميرغنية ، وتهد من كيائها . ولكن هذه المحاولات الاستعمارية
تخطت أمام قوة أوتاد تلك الطائفة الدينية ، وصلاية عود زعيمها
ومرشداهما الروحي . ومن ثم دأبت الختمية على مناصرة الأحزاب
الاتحادية ، وعملت جاهدة في نفس الوقت على تدعيم جذور الإسلام
والعروبة في السودان .

(ثانياً) المهدية : وفي الوقت الذي شجعت فيه الميرغنية رجال السياسة
في السودان ، بدأت المهديّة تستيقظ من سباتها ، لتؤدي رسالتها في خدمة
الحركة السياسية والوعي القومي بالبلاد . وكان نهوض المهديّة حدثاً
هاماً في تاريخ السودان ، وعنواناً على الروح الفتيّة الكامنة عند أهل
البلاد . ويرجع الفضل في يقظة المهديّة إلى السيد عبد الرحمن الذي جاهد
جهاداً شاقاً في سبيل متابعة الرسالة التي تلقاها من والده المهدي العظيم .
وظل هذا الزعيم معمرًا بسبب قسوة الرقابة الاستعمارية حتى قامت الحرب
العظمى الأولى ١٩١٤ وأعلنت تركيا الجهاد الديني ضد إنجلترا وحاولت
إنجلترا أن تتصل بقيادة العالم الإسلامي والعربي ، تذكّرهم بمآسي الأتراك أيام
سيادتهم القديمة عليهم ، وفي غمرة هذه السياسة البريطانية الجديدة ،
اتصل حاكم السودان بالسيد عبد الرحمن المهدي ، وشرح له وجهة
نظر بلاده : وبذلك اضطرت الإدارة البريطانية في السودان إلى الاعتراف
بوجود المهديّة ممثلة في شخص السيد عبد الرحمن ، ثم سمحت له بعد
ذلك بالذهاب إلى أرض الجزيرة حيث يكثر أتباعه وينتشر نفوذه ،
لمعانها منها في كسبه إلى جانبها ، ولكن السيد عبد الرحمن المهدي استغل

هذا الموقف في بعث الحياة من جديد بين أتباعه ، وتجديد روح الأمل في نفوسهم ، فأخذ يوجههم إلى النعالم الدينية الصحيحة ، ويذكرهم بمجدهم القديم . ثم إن السيد عبد الرحمن عمد إلى تدعيم مصدر ثروته الزراعية ، التي كان قد اترعها منه الاستعمار حتى غدت له مكانة كبرى في الميدان الاقتصادي في البلاد . وكرس هذا الزعيم الديني ما ناله من رخاء مادي في خدمة قضية السودان . وظهر نشاط السيد عبد الرحمن جليا خلال سنة ١٩٤٢ . حيث شمل بعطفه وتشجيعه قادة الأحزاب السياسية ، وأخذ يوجههم إلى ما فيه الصالح العام ، وخص السيد عبد الرحمن بتأييده حزب الأمة ، الذي نشأ في فبراير سنة ١٩٤٥ ، والذي نادى باستقلال السودان مع احتفاظه بالصدادة مع مصر وإنجلترا . ومنذ ذلك الوقت بدأت المهديّة تنبؤاً مكاتها القديمة في تسيير دنة الأحداث في السودان ، وتشارك في توجيه قادة البلاد إلى ما يحقق المطالب القومي .

وبذلك امتزجت البيوت الدينية مع قادة الحرية في السودان لتحقيق أهداف البلاد ، الخاصة بالاستقلال والتخلص من ريقة الاستعمار البريطاني . ولم ينقسم عرى هذا التعاون برغم الدسائس الاستعمارية التي اتخذت من اختلاف أساليب الأحزاب السياسية وبرامجها وسيلة لنشر الأراجيف والترهات حول البيوت الدينية تارة ، وحول علاقة قادة حركة التحرير بهذه البيوت تارة أخرى .

(٣) المخدرات الدستورية :

(١) المجلس الاستشاري : عمدت الإدارة الانجليزية بالسودان إلى القضاء على هذا التكتل الشعبي ، وبث الفرقة في صفوف قادته ، ورأت

أن ذلك لا يتم إلا بخلق جبهة تناوى " الطبقة المثقفة في البلاد ، التى أصبح لها خطرها منذ أن ضمهم " مؤتمر الخريجين " ، فالتجهت الأساليب الاستعمارية إلى إحياء سلطان مشايخ القبائل السودانية وخلق هيئة تضمهم أطلقوا عليها اسم " المجلس الاستشارى لشمال السودان " ، للحد من شوكة مؤتمر الخريجين وهو يتكون من مشايخ قبائل السودان الشمالى مع كبار الموظفين السودانيين ، وحرر الجنوبيون من الاشتراك فيه . وهذا المجلس تشكل بطريقة جعلته أداة في يد الإدارة ، لذلك وقف منه أعضاء مؤتمر الخريجين موقف الأعداء وقدموا في أغسطس سنة ١٩٤٥ مذكرة طالبوا فيها : بقيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر وتحالف مع إنجلترا ، وتعيين لجنة نصفها من السودانيين ونصفها الآخر من المصريين والانجليز تكون مهمتها وضع مشروع تولى السودانيين مقاليد الحكم في البلاد في أقصر وقت ممكن وإطلاق الحريات العامة .

(ب) الجمعية التشريعية : اضطرت الإدارة البريطانية إلى إعداد مخدر آخر تعرقل به ظهور الوعي القومى في السودان ، وتفتتت حيلة الإدارة عن تشكيل " الجمعية التشريعية " و " المجلس التنفيذى " لتحقيق مآربها الذاتية . ورغم أن هذا النظام النيابى المقترح لا يفسخ المجال لتمثيل السودانيين تمثيلاً صحيحاً ، ولا يسمح بإشراك السودانيين اشتراكاً فعلياً في حكم أنفسهم ، لأن رأى الجمعية استشارى محض ، وأنه لا يجوز لأعضائها التقدم مباشرة للجمعية بمشروعات القوانين ، والحاكم العام له الحق المطلق في التصديق أو رفض أى مشروع ، على الرغم من ذلك كله ، وعلى الرغم من معارضة مصر ، لهذا النظام فقد

صدر في ١٩ يونيو سنة ١٩٤٨ قانون الجمعية والمجلس التنفيذي ، وأطلقت الإدارة الإنجليزية بذلك لنفسها العنان في السودان .

(٤) مرحلة الانتقال :

(١) مشروع الحكم الذاتي

لما أعلنت مصر من جانبها إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، أدرك الرأي العام السوداني أن بريطانيا وحدها هي التي تحكم البلاد ، فأخذ ينادى بإنهاء مهزلة الحكم الثنائي ، واشتد الجهاد والنشاط ضد البريطانيين ، لذلك رأت إنجلترا ، جريا على سياسة التسوية التي تحسنها ، تأليف لجنة في مارس سنة ١٩٥١ لدراسة الموقف السياسي في السودان ، ووضع تقرير عن الخطوات التي يمكن أن تتيح للبلاد الحصول على الحكم الذاتي . ولكن نظرا لأن تشكيل اللجنة كان خاطئا منذ البداية ، انسحب الأعضاء السودانيون من اللجنة بعد أن تبين لهم زيف المقترحات المقدمة لهم من الجانب الإنجليزي . ومع ذلك ظل الرئيس البريطاني للجنة ومستشاره يعملان على دراسة الموقف ، حتى استقر الرأي على منح السودان حكما ذاتيا ، وفق القواعد التي ارتضتها إنجلترا ، دون أي اعتبار لمقترحات السودانيين . وقدم المشروع في ٢ إبريل سنة ١٩٥٢ إلى الجمعية التشريعية وأرسلت صورة منها إلى مصر لإقراره ، وكانت إنجلترا تتعجل لإصدار هذا القانون واعتماده من دولتي الحكم الثنائي ، حتى تكسب تدعيم أقدامها في السودان ، ولكن جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن ، فقد قامت ثورة جيش مصر في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فقلبت الأوضاع رأسا على عقب ، فرفضت المذكرة السابقة ووضعت أخرى أرسلت بها للحكومة البريطانية في نوفمبر سنة ١٩٥٢ ، بينت فيها الوسائل الجديدة التي تراها كفيلة بتمكين

السودانيين من سيادة بلادهم وتهيئة الفرص الصالحة للحكم الذاتي، وعمدت مصر بعد ذلك إلى إشراك السودانين أنفسهم في رسم مستقبل بلادهم . ونجحت مصر في عقد اتفاق بين جميع الأحزاب السودانية في ١٠ يناير سنة ١٩٥٣ وسجلته في وثيقة خطيرة، غدت أساس مفاوضاتها مع إنجلترا وأكدت هذه الوثيقة الضمانات التي في المذكرة المصرية إلى الحكومة البريطانية بشأن مستقبل السودان ، ثم اشتملت على ضمانات أخرى منها :

١ — ألا يكون للحاكم العام سلطات خاصة أو استثنائية بخصوص جنوب السودان .

٢ — تشكيل لجنة الحاكم العام لمعاونته في فترة الانتقال من خمسة أعضاء (٢ سوداني + واحد مصر + واحد إنجليزي + واحد هندي) والأخير ينوب عن الحاكم العام في حالة غيابه .

٣ — تكون الانتخابات مباشرة في كل أنحاء السودان .

٤ — تشكيل لجنة للسودنة لتهيئة الجو الحر المحايد (٣ سوداني + واحد مصري + واحد بريطاني) .

٥ — تجلو جيوش الاحتلال قبل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية للسودان بسنة واحدة على الأقل

(ح) اتفاقية السودان :

وفي ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ أبرمت اتفاقية السودان بين مصر وبريطانيا التي جاءت صفحة جديدة في جهاد مصر لتحرير السودان . واشتملت هذه الاتفاقية على ١٥ مادة كلها تهدف إلى تمكين السودانين من سيادة بلادهم ، وإبعاد البريطانيين عن المراكز التي يمكن أن تعرقل التطور السوداني . إذ نصت على منح السودانين ، جميع الحريات والسلطة المطلقة في إدارة بلادهم خلال فترة الانتقال، وشمل سلطات الحاكم العام التي يمكن أن نسيه إلى الوحدة السودانية .

د - الحكم الذاتى وثمار الاتفاقية:

(١) بدأت البلاد السودانية تنعم بشمرة الاتفاقية عندما تشكلت اللجنة الخاصة بالإشراف على الانتخابات لتكوين أول برلمان سودانى فى عهد الحرية . وعقدت اللجنة أولى جلساتها فى إبريل سنة ١٩٥٣ ، وكانت الشروط التى وضعتها للمرشحين لعضوية مجلس النواب والشيخوخ ، هى نفس الشروط التى جاءت فى دستور الحكم الذاتى للسودان .

(٢) أجريت الانتخابات فى السودان حيث استغرقت خمسة أسابيع (من نوفمبر إلى بداية ديسمبر سنة ١٩٥٣ ، وأسفرت عن فوز الحزب الوطنى الاتحادى بالأغلبية فى مجلس النواب (٥١ الوطنى ، ٢٢ أمة ، ٣ جمهورى ، ١٢ مستقلين ، ٩ جنوبيين) وكان عدد أعضاء المجلس ٩٧ وعدد أعضاء مجلس الشيخوخ خمسين فاز الحزب الوطنى فيها بالأغلبية (٢٢ عضواً) .

(٣) اجتمع البرلمان السودانى الأول فى أول يناير سنة ١٩٥٤ ، وفى جلسة ٦ منه انتخب السيد اسماعيل الأزهرى رئيساً للوزارة فكان أول رئيس لأول مجلس وزراء سودانى صميم . وبلغ عدد أعضاء وزارته (١٢) من بينهم ثلاثة جنوبيون وبذلك جنى السودان أولى ثمار الاتفاقية ، وهى تريع أبنائه على كراسى الحكم والإدارة ، والتمتع لأول مرة فى تاريخهم بحكم أنفسهم بأنفسهم .

(٤) وظهرت الثمرة الثانية للاتفاقية عندما تشكلت لجنة السودنة ، واستطاعت هذه اللجنة فى الفترة ما بين شهرى أغسطس ونوفمبر سنة ١٩٥٤ ، سودنة جميع وظائف الإدارة والجيش والبوليس . فبلغ عدد من سودنت وظائفهم من البريطانيين (١٠٩٦) وظيفة . ومن المصريين

(١٥٠) وظيفة وتعتبر النتائج التي وصلت إليها لجنة السودان أعظم حدث في تاريخ السودان وأشد لظمة وجهت إلى الاستعمار البريطاني في العصر الحديث، فارتاح السودانيون من هذا الكابوس الذي جثم على صدورهم أكثر من خمسين سنة، وحررهم من خيرات بلادهم .

(هـ) الجنوب في فترة الانتقال :

١ — عملت الإدارة البريطانية في السودان على فصل الجنوب عن السودان بطريقتين أحدهما إداري والآخر اجتماعي ، وذلك إمعاناً في خلق مشكلة خطيرة يصعب حلها بمرور الزمن . وبدأت التفرقة الإدارية في حكم البلاد منذ سنة ١٩٢١ عندما قررت حكومة السودان جعل الإدارة في الأقاليم أهلية ، ولكنها أعلنت في نفس الوقت أن هذا النظام يستثنى منه المديرية الجنوبية (أعلى النيل الاستوائية وبحر الغزال) لتأخر سكانها . وتكشفت نوايا الإدارة البريطانية تماماً سنة ١٩٢٧ عندما أعلنت عن وضع سياسة للجنوب تهدف إلى خلق وحدة اجتماعية وسياسية مستقلة للمديرية الجنوبية ، أساسها الجنس الزنجي ، المختلف عن الجنس العربي في الشمال .

٢ — عمدت الإدارة في الجنوب إلى نشر المسيحية في هذه الجهات ليتم فصلها تماماً عن الإسلام في الشمال وخلق عقبة اجتماعية كثرود . كما أن الإرساليات التي اضطلعت بمهمة التبشير كانت مذاهب متباينة ، حتى يخرج الأهالي بعقائد تبعدهم عن الوحدة أو التفاهم . ولم يقتصر عمل الإرساليات على الناحية الدنيوية الصحيحة ، وإنما مزجت تعاليمها بثقافة تبعث على التفرقة بين أهل الجنوب وإخوانهم المسلمين في الشمال ،

فأفهمت أهل الجنوب بأن الشماليين هم الذين كانوا يتاجرون في الجنوبيين كركيق .

٣ — كذلك دأبت الإدارة البريطانية على اعتبار الجنود مناطق مغلقة ، ووحدة قائمة بذاتها لاصلة لها بالشمال ، وظل الأمر كذلك حتى عقدت اتفاقية السودان المذكورة ، وبمقتضاها صار السودان رسمياً لأول مرة منذ انفردت به الإدارة البريطانية — وحدة بكل جنوبها شمالها ، ويتوج هذه الوحدة قيام البرلمان السوداني الأول من أعضاء جنوبيين وشماليين . ولا ولاية للحاكم العام على أهل الجنوب في تلك الهيئة بأى صورة من الصور .

٤ — لكن ظهرت في خلال فترة الانتقال الآثار السيئة لسياسة التفرقة التي بثها الاستعمار بين أهل الشمال والجنوب ، وضرورة بذل الجهود لوضع خطة تؤدي إلى تبادل الثقة بين الفريقين ، فالناقشات التي دارت في الاجتماعات الأولى لمجلس النواب السوداني ، كشفت عن افتقار الجنوبيين إلى مزيد من الثقة عند أهل الشمال ، وحاجتهم إلى أمثلة عملية تقوى إيمانهم بالوحدة الجديدة . على أن إتمام الوحدة بين أهل السودان لا بد أن تأتى عن طريق العمل الصادق لا القول فقط ، وتقانى الشماليين كذلك في إظهار محبتهم لأهل الجنوب .

٥ — لذلك كانت مسألة الجنوب أهم مشاكل الحكم الذاتى أثناء فترة الانتقال ، لأنها مسألة نفسية عميقة الجذور تتطلب من السودانيين جميعاً الهدوء وضبط الأعصاب . ولكن سرعان ما وقعت حوادث مؤسفة في جنوب السودان ، وجهت أنظار الجميع إلى عمق المفاسد التي تركها العهد البائد في نفوس نفر من المولطنين . راح ضحية ثورة الجنوب

حوالى ٤٠٠ نفس من الشماليين فى الفترة ، بين ١٨ — ٢٧ أغسطس ١٩٥٥ غير أن الأمل عظيم فى تغلب السودانين على هذه العقبة ، والتخلص من مساوئها الاجتماعية ، إذا أقبلوا على تفهم وضعها بروح عليّة خالصة بعيدة عن العواطف والأهواء ، وعلى قادة السودان عند دراستهم لمطالب الجنوب أن يتمكنوا من إجابتها على ضوء ما يحفظ وحدة الوطن السوادرى الكبير ، وإن المستقبل كقيل بإظهار قوة الخلق السوادرى ، وقدره السوادرين على الخروج من هذه الأزمات — منصرين ممتزجين .

استقلال السودان

(١) تقرير المصير وإعلان الاستقلال ومظاهره :

١ — انتهاء فترة الانتقال : سارت مراحل تنفيذ اتفاقية السودان سيرا حسنا وبسرعة فائقة فى نفس الوقت ؛ إذ جاء انتهاء لجنة السودة من مهمتها فى أقل من عام واحد دليلا واضحا على وجود العناصر السوادرية الصالحة لتولى مرافق البلاد . وكان لسهر مصر على تنفيذ اتفاقية السودان أثرها فعلا فى جلاء الجيوش الاجنبية عن البلاد دون تأخير ومتاعب . وسرعان ما تفاوضت مصر مع بريطانيا على تحديد يوم للجلاء لإجابة لطلب البرلمان السوادرى ، وتحدد يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥ آخر يوم لمغادرة قواتها أرض السودان . وحققت مصر بذلك وعدّها فى تحرير السودان الشقيق الذى نال هذه الحرية كما قال السيد اسماعيل الأزهرى « لا بسيف ولا بدماء ، بل بصورة لم يسبق لها مثيل فى التاريخ »

ب — الاستفتاء الشعبى : وفى يوم ٨ يونيو سنة ١٩٥٥ بدأت المفاوضات المصرية الإنجليزية بشأن تشكيل اللجنة الدولية التى تشرف على تقرير

المصير بالسودان ، وفوجئت أن إنجلترا عندما قررت مصر أن تكون اللجنة المذكورة مكونة من اثنين من الجهة الغربية ، واثنين من الجهة الشرقية والرياسة لعضو من آسيا ، فلم توافق إنجلترا ، فقررت مصر عرض المشكلة على البرلمان السوداني ، الذي قرر وجهة نظر مصر فبرهنت مصر كذلك في هذا على صدق نواياها نحو السودان وفي جلسة ٢٩ أغسطس سنة ١٩٥٥ أقر مجلس النواب الاقتراح الذي ينادى بأن يكون الاستفتاء الشعبي المباشر هو الوسيلة لتقرير المصير في السودان حتى يتجنب السودانيون « الكثير من المزاوئ والمنافسات الحزبية والأخطار التي أشار إليها بيان السيد علي الميرغني » ، وبادرت الحكومة المصرية بإعلان موافقتها على قرار البرلمان السوداني .

ح - لكن خوف السودانيين من الأعياب المستعمر ، وخوفهم من التنافس الحزبي جعلهم يفكرون في طريقة أخرى تجنب البلاد ويلات الانقسامات ، وفي ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ بعد أن جلت القوات الأجنبية ، أجاز البرلمان أربعة مقترحات حددت مطالب البلاد وأهدافها وهذه المقترحات هي : إجابة مطالب الجنوبيين ، وإعلان استقلال البلاد وتشكيل لجنة السيادة ، وتكوين جمعية تأسيسية . أما بخصوص مطالب الجنوبيين فقد قرر البرلمان في نفس الجلسة موافقته عليها وهي عمل حكومة فدرالية للمديرية الجنوبية الثلاث .

أما بخصوص استقلال السودان فقد أجمع البرلمان على تقديم هذا الطلب إلى الحاكم العام وجاء فيه : « نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان مجتمعاً ، نعلن باسم شعب السودان ، أن السودان قد أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة ، ونرجو من معاليكم أن تطلبوا من دولتي الحكم

الثاني الاعتراف بهذا الإعلان فوراً ، ولا استكمال مظاهر استقلال السودان قرر البرلمان أن ينتخب لجنة من خمسة سودانيين لممارس سلطات رأس الدولة من بينهم واحد جنوبي . كذلك قرر البرلمان في جلسته الحافلة الاقتراح الذي طالب بقيام « جمعية تأسيسية منتخبة لوضع وإقرار الدستور النهائي للسودان ، وقانون الانتخابات للبرلمان السوداني المقبل .

(٢) الدستور المؤقت والعلم :

١ - إن الجمعية التأسيسية التي اقترح البرلمان لإقامتها لممارس أعمالها إلا بعد استكمال سيادة البلاد والاعتراف باستقلالها . ولا يمكن أن تحكم البلاد في هذه الفترة السابقة لتكوين الجمعية التأسيسية دون دستور واضح المعالم لذلك رؤى أن أقصر الطرق لحل هذا الموضوع هو تعديل قانون الحكم الذاتي ، بما يتلاءم مع الوضع الجديد للبلاد ، ويتمشى مع الأوضاع الدستورية الحديثة . ووافق البرلمان على الدستور المؤقت في جلسة يوم السبت ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ . وقد نص في هذا الدستور على أن يكون السودان جمهورية ديمقراطية ذات سيادة ، وأن الأراضي السودانية تشمل جميع الأقاليم التي كان يضمها السودان المصري الانجليزي ، كذلك شرح الفصل الثالث فيه مجلس السيادة واختصاصاته .

ب - العلم السوداني : وفي نفس الجلسة السابقة ، أعلن مولد العلم السوداني « ورأى المجلس أن يتكون العلم من الألوان الآتية : الأزرق (يرمز للنيل) ، الأصفر (يرمز للصحراء) ، الأخضر (يرمز للزراعة) . وبذلك اجتاز السودان كل المراحل التمهيدية التي تحقق له استكمال سيادته ، واتسمت خطواته في هذا الصدد بالسرعة الفائقة والاعتزان في

نفس الوقت ، مما يدل على ثقة السودانيين بأنفسهم ، وقدرتهم على رفع بلادهم إلى المستوى الجدير بها ، بين مجموعة الأمم الناهضة .

(٣) مولد الجمهورية السودانية :

كان يوم الأحد أول يناير سنة ١٩٥٦ اليوم الرسمي لمولد الجمهورية السودانية ، وفي هذا اليوم أقسم أعضاء مجلس السيادة ، أمام البرلمان على احترام دستور البلاد وتأييده واجباتهم على الوجه الأكمل . وبهذا القسم انتهت مهام وطيفة الحاكم العام رسمياً ، وأصبح السودان منذ ذلك اليوم جمهورية مستقلة ذات أعباء وواجبات في مجموعة الأمم الكبرى وكانت مصر أول دولة اعترفت باستقلال السودان الشقيق وسيادته ، وعبرت مصر عن هذا الفرح الذي عم طبقات الشعب في الإذاعة وفي الصحف . وهكذا جاء ميلاد السودان وسط أفراح شاملة عمت وادى النيل شماله وجنوبه ، وأتاح فرصة طيبة لتأكيد أخوة الشعبين السوداني والمصري .

(٤) الجمهورية السودانية في المحافل الدولية :

١ — كان أول منظمة دولية هرع إليها السودان دون تردد هي جامعة الدول العربية ، التي تضطلع بمهمة تثبيت العلاقات الطبيعية وتدعيم الروابط العديدة بين الأقطار العربية على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها . وفي يوم ١٩ يناير سنة ١٩٥٦ وافق مجلس جامعة الدول العربية على انضمام السودان ، بعد أن رحب الأعضاء جميعاً ترحيباً حاراً بهذا القطر الفتى .

ب — ولا يقتصر دور السودان في ميدان العروبة على تدعيم جامعة الدول العربية لحسب وإنما عليه كذلك بذل جهد كبير في سبيل تقليم أظافر مخالب الاستعمار الأوربي ، التي تبغى تطويق العالم العربي بخناق

جنوبى أشبه بجلف تركيا — بغداد فى الشمال . ونقصد بهذا خلق حزام إفريقيا يحقق لانجلترا غرضين هامين: أحدهما عزل مستعمراتهم فى إفريقيا عن تيار الحضارة العربية المتدفق إلى قلب هذه القارة عن طريق وادى النيل، والآخر إنشاء نقطة ارتكاز فى إفريقيا تصلح لأن تكون قاعدة عسكرية لجيوشهم فى أية حرب عالمية مقبلة . وقد باركت أمريكا هذه السياسة ، وهى تعمل جاهدة لإدخال أكبر عدد من بلاد إفريقيا ضمن هذا الحزام الاستعمارى ، وأخطر الحيل الاستعمارية فى ذلك هى التلويح بالمساعدات المادية أو إبرام الاتفاقات الاقتصادية التى لن تكون إلا كالسم فى العسل التى لن يقع فريسة لها إلا كل قصير النظر ، ضيق الأفق . ولن ينجو السودان من مخالب هذا الإخطبوط المخيف إلا بتمسكه بعرويته ، وقضائه على سموم الأراجيف التى يشها المستعمر تحت ستار الحزام الإفريقى . ذلك أن السودانيين قادرون بعروبتهم على إنقاذ جيرانهم من الخناق الاستعمارى ، الذى يحاول إزهاق أرواحهم . وبالتالي يستطيعون تأمين حدودهم وتدعيم استقلالهم . ولذا فإن رسالة السودان فى إفريقيا رهن بإيمانه العميق بعرويته ، وقدرته على نشر تقاليدها ، وحضارتها بين الأمم المجاورة له فى جوف هذه القارة . ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نقف أمام الذى يجرى فى إفريقيا ونتصور أنه لا يمسننا ولا يعتنينا

ح — هذا ونتيجة للحصول السودان على استقلاله التام تبادل التمثيل السياسى مع دول العالم المستقلة ، فأصبحت له سفارات فى كثير من الدول كما أصبح به سفارات ومفوضيات للدول الأجنبية ترعى مصالح رعاياها فى السودان .

الفصل الثامن

علاقات وروابط مصر بالسودان

سبق أن تكلمنا في الفصل الأول عن السودان في عهد القراعنة من الناحية التاريخية بوجه خاص ، واندماج تاريخ السودان بتاريخ مصر في العصر الحديث كما هو ظاهر ابتداء من الفصل الرابع حتى نهاية الفصل السابع . ونريد أن نعالج هنا في هذا الفصل بعض نواحي العلاقات والروابط بين البلدين ، والتي لم يتيسر علاجها في الفصول السابقة ، ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي :

أولاً: الناحية الثقافية :

١ — الصلات الثقافية بين مصر والسودان لا ترجع إلى مؤثرات حديثة . بل تعود إلى صلات متناهية في القدم ، وما يقف أمرها عند تلك الأقاليم القريبة من مصر ، بل يمتد إلى أبعد جهات الوادى في الجنوب . ودراسة هذا الاتصال الثقافى في مختلف عهود التاريخ بين بوضوح أن مصر كانت دائماً المصدر الذى انبعثت عنه كل تلك التيارات الثقافية في أشكالها المختلفة ، وأنها كانت عامل التحضير الذى أعطى الحضارات الوادى وثقافته مقوماتها المادية والروحية .

٢ — فشمال السودان قديماً ارتبط تاريخه وحضارته ارتباطاً تاماً بتاريخ مصر وحضارتها القديمة ، وكانت النوبة ، وما يتصل بها من الأقاليم السودانية جزءاً لا يكاد يفصل عن مصر طوال التاريخ — بل وفيما

قبل التاريخ — فالوثائق القديمة تشير دائماً إلى كثرة القوافل التجارية التي كانت تسير بين مصر والسودان ، وهي قوافل وصلت جنوباً — أيام الدولة الوسطى — حتى (كرمة) ، وأدت العلاقات في عهد الدولة الحديثة إلى «... تمصير تام للمنطقة التي تضم الآن إلى مديرتي حلغا ودنقلة» ، وذلك كما حكاه المؤرخ (أديسون) .

٣ — ولسنا بحاجة إلى أن ندخل في تفاصيل أثر مصر في (تحضير) الأقسام الشمالية للسودان ، فهذا أمر أسهب فيه المؤرخون وكشفت عنه الحفائر والبحوث ، وإنما يكفي أن نشير أن مصر في صلاتها بهذه المناطق كانت ترمى — ضمن ماترمى إليه — إلى أن تؤدي رسالة ثقافية ، استطاعت في عهد الدولة الوسطى أن تخلق حضارة مصرية معدلة بطابع النوبة المحلي ، وأن تصبغ أثيوبيا بالصبغة الحضارية المصرية . وقد أصبح ملوكها في عهد ازدهار دولتهم فراعنة لمصر ، فاستطاعوا أن يفيدوا من رجال الفن والبناء فائدة كبيرة ، ولهذا تميز عهدهم بتدفق المؤثرات الثقافية واتجاه التيارات الحضارية من الشمال إلى الجنوب . وليس أدل على هذا الارتباط القوي بين الحضارتين من أنه بعد أن قطعت الصلة بين مصر وأثيوبيا . أصيب الجنوب بالتحلل تدريجياً في نواحي حضارته التي كان يغذيها ويقويها حضارة مصر وثقافتها .

٤ — وقد عاد الأثر الشمالي فظهرت قوته أيام البطالمة والرومان ، وبدأ الطابع الخاص بثقافتهم يبرز في الفترة (المروية) التي تبعت الفترة (الأثيوبية) إلى دخول المسيحية في القرن السادس للميلاد . والملاحظ أنه عندما حاول سكان هذا الإقليم اختراع كتابة خاصة بهم — بعد أن ضعفت اللغة المصرية والكتابة المصرية — لم يستطيعوا أن يتخلصوا من

الأثر الشمالى ، أو يتحللوا تماما من الطابع المصرى بل اضطروا أن يقتبسوا من الكتابة الهيروغليفية ، وأن يأخذوا منها كثيرا .

ه — هذا عن شمال السودان ، فما أثر الحضارة المصرية وثقافة أهل الشمال فى حضارة أعلى النيل وثقافة أهل الجنوب ؟ فقد ذكر العالم (سليجمان) :
« .. إن الأفكار المصرية والوسائل الفنية المصرية قد وصلت إلى إفريقيا الاستوائية وإفريقية الغربية . . . ولأنه من الصعب علينا أن نشك فى أن عددا من مظاهر الحضارة المشتركة بين مصر القديمة ، والمنطقة الشرقية من إفريقيا قد ظهر فى مصر ، ثم انتقل إلى القبائل شبه الزنجية التى تسكن النيل ، وإلى القبائل الزنجية التى تعيش فى الكنفو » . ولم ينفرد الأستاذ (سليجمان) بهذه الحقائق ، بل هناك علماء آخرون لا يقلون عنه تحمسا لهذا رأى . فالسير هارى جونسون ذكر هذا بقوله : « لقد كانت تجارة مصر منذ ٤٠٠٠ سنة ق . م تتوغل بطريق النوبة إما إلى كردفان ودارفود وبورنو وتبسى والنيجر ، وإما إلى بحر الغزال وأقاليم النيل المرتفعة حيث يعيش الأقزام . . . ولقد ظهر المخاطرون المصريون فى أراضي الزوج المتوحشين قرب منابع النيل . . . وقد أتوا معهم من مصر بالحيوانات المستأنسة والنباتات المزروعة ، بالإضافة إلى صناعة المعادن ، » .

فلا جدال إذاً فى أثر مصر فى تحضير شعوب وادى النيل منذ أقدم العصور ، ولا شك فى أن أسس الثقافة المنتشرة فى أرجاء الوادى إنما هى مستمدة أصلا من هذا المصدر الشمالى .

٦ — وقد كان لمصر الفضل فى دخول المسيحية إلى الحبشة والسودان . أما الحبشة فما يعيننا أمرها فى هذا البحث ، أما السودان فقد دخلته المسيحية من مصر كما سبق أن ذكرنا ذلك — فى جوالى منتصف القرن

السادس الميلادى ، وتم لهم تنصير بلاد النوبة كلها فى حوالى سنة ٦٠٠ لليلاد . وتاريخ هذه الفترة يكتشفه شئ من الغموض ، فلا نعرف مثلا كيف ومتى تقسمت إلى قسميها : النوبة السفلى وكانت (للبقرة) ، والنوبة العليا وكانت فيها ملكة (علوة) التى امتدت من الشلال الرابع إلى أعلى سنار لكن كتابات المؤرخين العرب تشير إلى أن مسيحي النوبة كانوا يتجهون فى زعامتهم الروحية إلى الكنيسة المصرية . ولم يخلف العهد المسيحي فى شمال السودان حضارة مادية متميزة ، إذ لا يرجع إليه إلا بعض آثار لكنائس وأديرة ، معظمها فى الواقع من بقايا العهد السابق للمسيحية ، ثم حوله أهل النوبة — بعد اعتناقهم المسيحية — إلى كنائس ، وطلوا النقوش الهيروغليفية والنقوش القديمة بالطين ، ورسموا على الطلاء صور المسيح والقدسين ^(١) .

٧ — استطاعت النوبة أن تصمد أمام المسلمين فى الشمال قرونا طويلة ، لكن لم يمنع ذلك من تسرب المسلمين وثقافتهم إلى النوبة وأهلها إلى أن كانت الغلبة للمسلمين ؛ فضعف طابع النوبة واصطبغت البلاد وسكانها بالصبغة العربية الإسلامية . فكان هذا إيذانا بانقلاب ثقافى سنراه يربط السودان بالعالم العربى وثقافته الإسلامية ، ولكنه سيظل يولى وجهه فى زعامته الثقافية والروحية إلى نفس القبة الشمالية التى اتجه إليها دائما ، باعتبار أن هذا هو المدخل الطبيعى لتلك المؤثرات . والكتاب كلهم يجمعون على أن شمال السودان وحدة ثقافية منسجمة متصل اتصالا تاما بالعالم الإسلامى وثقافته ، وتكون جزءا لا يتجزأ من هذه الكتلة

الحضارية التي تجاورها في شمال إفريقيا وغربها وفي الغرب والجنوب الغربي للأقاليم الاستوائية .

٨ — لكن إلى أى مدى أثر الإسلام وحضارة المسلمين بين الجماعات التي تسكن أعلى النيل ؟ ، والواقع أن عملية صبغ السودان بالثقافة الإسلامية كانت عملية مستمرة ، وكان وصول مؤثراتها إلى الجنوب يسير منتظما ومطردا . وإذا كنا نرى أن هذه الحركة الطبيعية لانتشار الإسلام بين باقي الجماعات السودانية التي لم تدن به قد ضعفت ووقفت ، فرجع هذا إلى تلك السياسة التي تتبعها الإنجليز في حكمها المنفرد في السودان ، توطئة لإبقاء أقلية شاذة في ثقافتها ، تستطيع أن تشجع باسمها تقسيم السودان ، وتقطع أوصال وحدته ، باسم حماية الأقليات ، والمحافظة على حقوق الجماعات .

والواقع أن مصلحة السودان عامة - والجماعات الجنوبية من سكانه بوجه خاص - هي في أن يعمم الإسلام فيه ، وأن يترك هذا الجزء من أعلى النيل ليصبغ بالصبغة الإسلامية ، ولأننا ندعو إلى هذا لأن المصلحة تقتضيه ، ولأن هناك أسباباً قوية تدعو إليه منها :

(١) أن الاتجاه المنطقي هو إلى أن نعمل على توفير الانسجام الثقافي من الناحيتين اللغوية والدينية بين سكان الوحدات الثقافية المختلفة ، كضمان لحسن التفاهم وقوة التعاون ، وكوسيلة لإزالة ما قد يسبب الاحتكاك والتنافر إذا قامت أقلية - أو أقليات - تشد في لغتها وثقافتها عن الغالبية الكبرى للسكان (كما حدث بالفعل عندما قامت ثورة الجنوب في أغسطس سنة ١٩٥٥) .

وما دما قد رأينا أن المقومات الطبيعية والعوامل الجغرافية وأن

الأغلبية العظمى من السكان تتكلم العربية وتدين بالإسلام ، فالأمر الطبيعي هو توجيه الجهود إلى تقريب ثقافة الجنوب من ثقافة الشمال .
(ب) أن الجماعات التي تعيش في الجنوب لا تكون بأى حال من الأحوال وحدة ثقافية ، يمكن أن نغذيها ، ونحافظ على خصائصها ، بل إنها على العكس من ذلك جماعات تتميز بأنها لا تنسجم مطلقا في ثقافتها ولا يتفق بعضها مع بعض في كثير من خصائص تلك الثقافات . ويؤكد الأستاذ (برتشارد) : « بأنه من الصعب جدا في الوقت الحاضر أن نضع تقسيميا مقبولا لحضارات السودان الوثني » .

فإذا كان هذا هو الموقف ، وكان هذا هو التعقد الثقافي في تلك المنطقة المحدودة ، فكيف يمكن أن يرتفع المستوى الثقافي أو يوجد الانسجام الفكري . ويقول بعض الكتاب : « لن يكون هناك تقدم في هذه الجهات - مادامت هذه اللغات المتعددة قائمة تجعل التفاهم أمرا مستحيلا ، إن من الواجب وجود لغة مشتركة » ، فلم لا تكون العربية هي اللغة المشتركة التي توحيدين هذه الجماعات الجنوبية من الناحية الثقافية فتكون هذه خطوة أولى لرفع مستواهم ، والقضاء على ركودهم الفكري ، وتأخرهم في نواحي الحضارة سيما وأن اللغة العربية ليست بمجهولة تماما في الجنوب ، بل إن هناك لونا من اللغة العربية الدارجة هي بمثابة اللغة المشتركة في جنوب السودان .

(ح) إن الدين الإسلامي والثقافة الإسلامية ، كانا دائما أقرب إلى عقلية الجماعات البدائية ، وأسهل انتشارا بينها من الديانات والثقافات الأخرى . ويؤيد هذا الرأي ما قاله (هكسلي) في كتابه عن أفريقية . « ... هنالك عدد كبير من الناس يعتقدون أن الإسلام أحسن الأديان للرجل الأفريقي ، لأنه يشجع على استقرار أعظم ، ويغرس فيه احتراماً

أكثر لنفسه والسلطة الحاكمة ، كما أنه لا يشجع على القلق والمرأة بقدر ما يشجع التحول إلى المسيحية .

(و) إن فرض حضارة غربية كل الغرابة على مجتمع آخر لا يتصل بها بسبب من الأسباب لن يؤدي إلا إلى زلزلة أركان المجتمع ، ولن ينتج عنه إلا الفوضى الاجتماعية . ولهذا فإن خير ألوان (التحضر) والتقدم ما يأتي على جماعات لا تتباين في حضارتها وتقدمها تباينا تاما عن حضارة المجتمع الذي نريد أن تؤثر فيه . فالمنطق السليم يقضى أن يكون (عملاء) الثقافة (ووسطاء) الحضارة هم السودانيون أنفسهم ، فهذا فصل التيارات الثقافية المختلفة معدلة محورة ، ويستفيد جنوب الوادي من الاتجاهات الخارجية ، دون أن يصيب كيانه تصدع لا يرجى له التئام .

والخلاصة من كل هذا أن الروابط الثقافية ظلت مستمرة بين سكان حوض النيل كله طوال عهود التاريخ ، وأن مصلحة الجزء المحدود من جنوب الوادي في أن يصطبغ بنفس الصبغة التي اصطبغ بها غالبية سكان الوادي من حيث اللغة والدين . وقد كان هذا هو الاتجاه الطبيعي الذي يتجه إليه لولا تلك العوامل الطارئة التي كانت لا تريد هذا الاتصال والتي أصبحت غير ذات موضوع . أما الآن فقد أصبح الطريق ممهدا والباب مفتوحا لتنفيذ هذه السياسة .

ثانيا : الناحية الاقتصادية :

سنعالج هذه الناحية الهامة بالشكل الآتي :

(أ) الناحية الزراعية والثروة الحيوانية .

(ب) الناحية الصناعية والتجارية .

(ح) المصالح المشتركة في ماء النيل ،

١ - الناحية الزراعية :

إن امتداد حوض النيل من حوالى خط عرض ٤° شمالا إلى حوالى خط عرض ٣١ شمالا يؤدى إلى لون من التباين فى الظروف المناخية والأحوال النباتية . وكل هذا يجعل من أقاليم وادى النيل وحدات يكمل بعضها بعضا فى الإنتاج الزراعى ، كما هو وحدة متكاملة فى نواحى الإنتاج الأخرى .

٢ - الأيدي العاملة : المعروف أن كثافة السكان فى جهات السودان المختلفة كثافة قليلة ، والملاحظ أن غالبية السكان تمارس حياة الرعى وبخاصة إذا ابتعدنا عن النهر وروافده . ولو أن السودان ظل بهذه الكثافة المحدودة لظل لإنتاجه الزراعى قليلا ، ولعطل كثير من موارده الطبيعية التى لا تزال بكرا ، وللصلحة المشتركة بين مصر والسودان يجب أن يظل التعاون بين المصريين والسودانيين قائما بشكل لا تضحي فيه مصلحة جانب لحساب الجانب الآخر ، ونظرا لعدم وجود فوارق لغوية أو دينية بين الطرفين فإن نجاح هذه الخطة أمر مؤكد ، وفائدة الطرفين من ذلك فائدة محققة .

٣ - المهارة الفنية : فتجارب السودانيين بالزراعة تجارب محدودة ،

ووسائلهم فيها وسائل بدائية فى معظم الأحوال ، وسيكون الفلاحون المصريون - المتعاونون مع إخوانهم السودانيين - بتقاليدهم العريقة فى الزراعة يوفونهم اندماجا تاما فى إخوانهم السودانيين خير العناصر التى يمكن أن ترتفع بمستوى الإنتاج فى السودان . وسيخلق هؤلاء الفلاحون المصريون بيئة زراعية ناجحة ، تتسع دائرتها بالتدرج إلى أن تعم الأقاليم السودانية كلها .

٤ — رأس المال : السودان بعد استقلاله في حاجة إلى رموس أموال ضخمة لينهض بالمشروعات المتعددة المختلفة في كثير من النواحي . ولما كانت القدرة الإنتاجية في البلاد لا تفي بالغرض ، فلا بد من أنه سيحتاج لرموس أموال أجنبية ، وفي مصر أموال كثيرة غير مستغلة واستعداد كبير من أصحابها إلى أن يوجهوا جهودهم إلى السودان باعتباره قطراً بكرًا . وإذا كانت مصر قدمت — عن طيب خاطر — كل ما احتاج إليه السودان من أموال ، وسدت برضاها كل عجز في ميزانيته ، وأنفقت بسخاء على كل نواحي التعمير فيه ، فستكون في ظل استقلال شقيقتها (السودان) أكثر استعداداً لهذا كله .

٥ — وأهم المناطق التي تقوم بها الزراعة فعلاً في السودان ، والتي يمكن التوسع في المساحة المزروعة منها إذا هيئت لذلك الأسباب هي :
مديرية الشمال ومنطقة الخرطوم وأرض الجزيرة ومنطقة الجاسن ومنطقة طوكر ومنطقة النيل الأبيض وبحر الغزال . ومعنى ذلك أن هناك متسعاً لنشر الزراعة وتنمية مواردها ، إذا أمكن التغلب على الصعوبات المختلفة .

٦ — الثروة الحيوانية : وهي تعتمد على الحالة النباتية اعتماداً تاماً . ومستقبل الثروة الحيوانية في السودان عظيم ، فإذا كان في الإمكان أن ينمى هذا المورد في جهات السودان المختلفة ، فإن ذلك يكون كفيلاً بسد الجزء الأكبر من حاجة مصر التي تستورد من الخارج كميات كبيرة من الحيوانات ، ويجعلها تتجه إلى مصادر الإنتاج الأخرى معتمدة على شقيقتها في توفير ما تحتاجه من حيوانات . وهذا يفسر لنا ما سبق

أن ذكرناه من أن وادى النيل يكون وحسدة متكاملة في نواحي الإنتاج المختلفة .

(ب) الناحية التجارية والصناعية :

١ — تشير الكتابات الانجليزية كلها إلى فقر السودان في كثير من المواد الأولية اللازمة لقيام الصناعة ، وإلى عدم وجود ثروة معدنية أو وقود كاف . ويستخلصون من هذا كله أن مستقبل السودان سيستمر معتمداً على الزراعة التي يتصدر القطن حاصلاتها ، ثم يأتي بعده حاصلات الصمغ العربي والسمسم والدخن والفلفل والفول الخ . وهذا القول لا أساس له من الصحة ، لأنهم قالوا ذلك عن مصر من قبل . وغرضهم من هذا التويه هو إخضاع الاقتصاد السودانى لمطالب الصناعة البريطانية (كما هو واضح من التوسع في زراعة القطن) ، وفي الوقت نفسه تتخذ من السودان سوقاً لبضائعها . وعلى الرغم من أن مصر كانت ترى أن المصالح الاقتصادية للقطريين (مصر والسودان) واحدة ، وحرصت في اتفاقية (١٨٩٩) على جعل مادة خاصة (المادة السابعة) في الاتفاقية لتنظيم العلاقات التجارية بين مصر والسودان ، إلا أن الإدارة الإنجليزية في السودان حرصت من جهة أخرى على خلق العراقيل في سبيل التبادل الاقتصادي بين القطريين حتى إن الكثير من الواردات الأجنبية كانت ترد إلى السودان بأسعار رخيصة جداً عن الواردات المصرية .

٢ — كانت مشتريات حكومة السودان - حتى في ظل الحكم الثنائى - يطلب معظمها من انجلترا مباشرة . وفي كثير من الأحيان بدون عمل عطاءات . ولا شك أنه كان من مصلحة السودان ، وصالح الخزنة العامة ، أن يعطى المنتجون في مصر فرصة التقدم بعطاءاتهم .

٣ — إن مصر سوق هامة لإنتاج السودان ، بحكم الجوار من جهة ، واختلاف الحاصلات من جهة أخرى ، وقد بلغت حصة مصر في كثير من السنوات ٧٥٪ من جملة تلك الصادرات (صادرات السودان) كالأغنام والماشية وما تنتج من سمّن . وكالأسماك المملحة والذرة العويجة والسمسم والفول السوداني والفاصوليا والخص والبسلة والتمرس واللب والبلح والشطة ... الخ . لكن الإدارة الإنجليزية في السودان عمدت — في عهد احتلالها لمصر — إلى توجيه الاقتصاد المصري توجيهاً أضر بعض الشيء بواردات مصر من السودان ، بزيادة إنتاجها من السلع التي كانت تعتمد فيها على السودان في معظم الحالات ، أو بفرض رسم على بعض السلع السودانية التي كانت مَغفأة منها فيما مضى .

٤ — لكن رغم هذا لم تتوان مصر مطلقاً عن تقديم كل مساعدة ممكنة للسودان الشقيق ومده بحاجاته ، وتسهيل تصدير منتجاته ، واتضح ذلك في أثناء الحرب العالمية الثانية ، فعلى الرغم مما استوجبه تلك الحرب من تشريعات قاسية خاصة بالتصدير والاستيراد ، فإن صادرات مصر إلى السودان ظلت كما كانت في الظروف العادية ، لا يحدها تشريع ولا يقيدھا قانون ، لا شيء إلا لما تشعر به مصر من روابط تستدعى كل هذه التضحية ، في وقت عز فيه توافر كثير من السلع التي كنا نصدرها إلى السودان ، حتى شركة السكر المصرية ظلت وحدها تقريباً تُمون السودان بالسكر اللازم لاستهلاكه طوال مدة الحرب ، رغم ما قاساه المستهلك المصري من صعوبة الحصول على حاجاته من هذه السلعة بالذات .

٥ — وعلى حين كانت مصر تقوم بكل هذه الخدمات ، وتسهل على السودانيّين أمور تموينهم ، كانت حكومة السودان تتبع سياسة تقييد

تجاه صادرات السودان إلى مصر ، كانت تصل إلى حد المنع والخطر في كثير من الأحيان ، فضلاً عن حصرها حركة التصدير في هيئة بريطانية معينة ، كانت تشتري حاصلات السودان بأسعار مخفضة ثم تبيعها في مصر بأضعاف ما اشترت . وكان هذا التصرف محل تذمر السودانيين والمصريين على السواء . .

٦ — ولما كان توجيه السودان — في التجارة الخارجية — هو ناحية مصر والبحر الأحمر ، فإننا نرى أن ما يقوى العلاقات الاقتصادية بين القطرين ، وينمى الإنتاج في وادى النيل ، كما ينمى عملية التبادل ، ويزيل شكايات المصدرين والمتجعين يمكن أن يعتمد على الإصلاحات الآتية :

(١) تسهيل المواصلات بربط السكك الحديدية المصرية بالسكك الحديدية السودانية بين الشلال وحلفا ، وإنشاء طريق السيارات ، وتخفيض أجور نقل الحاصلات بين القطرين وهذا المشروع في طريقه إلى النور .

(ب) تخفيض أجور المخابرات التلغرافية والتليفونية بين القطرين بعد أن تم الاتصال التليفونى بينهما .

(ج) العمل على تفضيل المنتجات السودانية في العطاءات الحكومية المصرية . . .

(د) العمل على حماية المنتجات السودانية في السوق المصرية ، بفرض ضرائب عالية على الواردات المصرية المماثلة لها ، وتشجيع المنتجات المصرية تشجيعاً يمكنها من منافسة المنتجات الخارجية في أسواق السودان .

٧ — هذه — من غير شك — خطوات إيجابية في توثيق عرى الناحية الاقتصادية بين البلدين ، ولكنها في الواقع كانت تصطدم دائماً

بسياسة الإنجليز المقررة ونواياهم المبيتة لعرقلة هذه الجهود . وقد استغلوا حكمهم المنفرد في السودان ، فلم يتقيدوا بنصوص المعاهدات ، ولم يسهلوا مهمة الخبير الاقتصادي للسودان التي كانت تتضمن توطيد العلاقات التجارية بين البلدين على أساس المنفعة المتبادلة والمصالح المتداخلة في كل نواحي الإنتاج ، بل هم على العكس قد جعلوا منها وظيفة معطلة . والآن وقد أصبح السودان الشقيق جمهورية مستقلة فإننا نرجو أن يتم التبادل بين البلدين بطريقة سهلة ميسرة ، على أساس مصلحتهما معاً .

٨ — ويقتضى هذا التنظيم الجديد — في ظل الاستقلال — تشجيع قيام عدد من الصناعات المحلية التي تتوافر لها عوامل النجاح في السودان وستكون كلها في الغالب صناعات زراعية ، أو صناعات تستفيد من التوسع في تربية الحيوانات . وهذه الصناعات لا يرجى لها قيام أو تقدم إلا بمساعدة خارجية ، ومصر الشقيقة لا تبخل بتقديم عناصر الخبرة والأيدي العاملة ورموس الأموال ، في سبيل تقدم السودان ورفاهته .

(ح) المصالح المشتركة في مياه النيل :

١ — إن الأهمية الحيوية لنهر النيل بالنسبة للأراضي التي يمر بها ، تعتبر عظيمة جداً . وأهميته لمصر تفوق بكثير أهميته لأقاليم الحوض الأخرى ، وخاصة بعد أن تحولت أراضي مصر من نظام ري الخياض إلى نظام الري الدائم . وهذه الأهمية اقتضت ضرورة تنظيم تصريف مياه النهر ، ومصر من جهتها قد انتهت تقريباً من إقامة جميع المنشآت التي تمكنها من تنظيم ماء النيل داخل أراضيها ؛ وأخذت تقيم المنشآت المتصلة بهذا التنظيم في أراضي السودان . وبهذا أخذت علاقاتها بهذا الشطر الجنوبي من وادي النيل في دور جديد يتطلب اطمئناناً تاماً إلى

رعاية هذه المصالح الحيوية ، وتمكين مصر من أن تنفذ كل تلك المشروعات التي تتطلبها تطورها الاقتصادية مستقبلا .

٢ — ونظراً لأن عدد سكان مصر يزداد باستمرار زيادة مطردة وبنسبة عالية ، ونظراً لضرورة ما يخص الفرد من الأراضي الزراعية . لذلك وجب التفكير الجدى فى أخذ خطوات لتوسيع المساحة المزروعة ، بحيث يتم استصلاح الأراضي التي يمكن أن تستغل استغلالاً زراعياً مكسباً . وقد قدر مؤلفو^(١) كتاب « جوس النيل » أن الوصول إلى الزراعة (١٠٠٠٠ و ٧١٠٠٠ فدان) فى مصر سوف يحتاج إلى (٨٠٠٠٠٠ مياراً) من الماء ، ويرون من الضرورى — لكفاية حاجة مصر من الماء — إقامة المنشآت وتنفيذ المشروعات التالية ، وهى مشروعات يتفق معهم فى معظمها من عاجل هذا الموضوع من الاختصاصيين :

(أ) خزان جديد فى الإقليم بين العظيرة وحلفا .

(ب) خزان بحيرة البرت مع تنظيم صرف مياه بحيرة فكتوريا .

(ح) قناة فى منطقة السدود .

(د) خزان بحيرة تانا .

والواقع أن مشروعات الرى التي يفكر فيها لا يقصد منها مجرد تحويل أراضي الحياض إلى رى دائم واستصلاح الأراضي البور التي يمكن زراعتها ، بل هناك دواع أخرى منها :

(أ) توفير الماء الصيفى لتوسيع المساحة التي تزرع رزاً كل عام .

(ب) توفير الماء لتقريب المناوبات الصيفية التي يقاسى الفلاحون

كثيراً من طول الفترات بين الماوبات .

(هـ) توفير الماء الذى يكفى للوصول إلى الأراضى الواقعة على
نهايات الترع .

(و) إمكان التبكير فى زراعة المحصولات النبيلة التى تضر كثيرا من
تأخير زراعتها .

من هذا كله يمكن أن ندرك طبيعة المصالح المصرية فى السودان ،
وأن نلصق ونقف التقدم الزراعى فى مصر على ضمان حصول مصر على
الكميات اللازمة لها من ماء النيل .

٣ - والملاحظ أن الكتابات الإنجليزية تجمع كلها على حق مصر
فى الماء ، وضرورة تمتعها بكل الضمانات التى تؤكد لها هذا الحق - فاللورد
كرومر فى كتابه عن السودان كان ينظر إلى النيل على أنه نهر مصر . وأن
السودان فى نظره إنما هو مجرد طريق يحمل إلى أراضى الدلتا الخصب
والحياة . وقد أعلن مستر (رمزى مكدونلد) هذا الحق الذى تتمسك
به مصر إعلانا صريحا فى مجلس العموم البريطانى فى جلسة ١٠ يولية
سنة ١٩٢٤ بتصريحه الآتى : « إن على الفلاح المصرى أن يظل مقتنعا تماما
بأن استقلال السودان - نتيجة للاتفاقية التى نحن مستعدون لإتمامها -
لن يكون معناه أن نصفيه من الماء سوف يقل شيئا عما كان يمكن أن
يتمتع به لو كان هو الذى يحكم السودان وينظمه » .

٤ - لكن هذه التأكيدات قد تكفى لطمأنينة الشعوب على أمور
ثانوية ؛ لكن من الصعب أن يركن المصريون إليها فى مسألة تتوقف
عليها حياة الملايين منهم سينا وأنهم يعرفون تماما أن الخلق السياسى لم -
ولن - يرفع إلى الدرجة التى يمكن الاطمئنان إليها كثيرا . وعند المصريين
من الأدلة ومن السوابق ما يجعلهم لا يطمثون لالاعيب الإنجليز فبعد

خمسـة أشهر فقط من هـذا التصريح ، كانت الحادثة الفردية التى أودت بحياة (سيرلى ستاك) — سردار الجيش المصرى — فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ فأرسلت بريطانيا بإذارها المشهور إلى الحكومة المصرية متحلة تماماً من القيود التى أخذتها على نفسها بخصوص مياه النيل . وهذا ما يؤكد للمصريين أن مجرد الاتفاق على توزيع ماء النيل لن يطمئن مصر على حقوقها مادام الانجليز مسيطرين على شئون السودان . وقد تجلّى هذا التشكك بمظهر عملى فى المعارضة القوية التى وجهتها مصر إلى مشروع جبل الأولياء . أما وقد تم عمل هذا الخزان واستفادت مصر من تخزين المياه خلفه فائدة محققة ، فإن ذلك لا ينفى أن فى استطاعة من ييده الأمر فى السودان أن يلحق ضرراً بليغاً بالزراعة المصرية إن تعمد لإساءة استعمال هذا الخزان . وما يقال عن جبل الأولياء يمكن أن يقال عن المشروعات الأخرى التى تقتضى مصلحة مصر أن تقام على جهات مختلفة فى أعلى النيل . ومن هنا أكد الكتاب جميعاً — فنيين وسياسيين — ضرورة التريث فى البدء بها ، حتى تستقر العلاقات السياسية بين مصر والسودان ، وتزيل تلك المواقف التى يأتى لمصر منها التهديد . وكان هذا التحذير صريحاً فى دراسة لجان ما بعد الحرب ، إذ أوصى المختصون ببحث مشروعات الرى مستقبلاً بالألا تجاوز الحكومة المصرية بصرف ما تتطلبه مثل تلك المشروعات من ملايين الجنيهات إلا إذا تحركت مقابلد الأمور لشعبيهما ، وتخلت تلك القوة الدخيلة التى تسعى للتفرقة بينهما ، وتصوير مصالحهما بصورة التعارض والتنافر .

أما وقد تحققت هذه الأمانة وتخلص كل من مصر والسودان من التدخل الأجنبى الممقوت ، فمن المنتظر أن تبدأ الشقيقتان دوراً جديداً من أدوار العلاقة المبنية على المحبة والإخلاص وحسن التفاهم ، وتصفية

كل الامور — التى عطلها المستعمر بقصد الصيد فى الماء العكر —
تصفية ترضى كلا من الطرفين .

(ثالثا) تقدم العمران فى السودان :

قد يخالج القارىء الشك فى صحة وضع هذا العنصر تحت عنوان هذا
الفصل ، ولكنه إذا عرف أن تقدم العمران فى السودان ورفاهيته قد
لعبت فيه يد المصرى دورا هاما فعلا ، اقتنع بصحة ما قصدنا معالجته
تحت هذا العنوان من نقاط .

١ — تأسيس المدن : كان تأسيس المدن فى طليعة ما عيت به مصر
فى السودان ، فأُسست الخرطوم سنة ١٨٢٢ ، فصارَت من ذلك الحين
عاصمة السودان . وأقام المصريون فيها المباني والعمائر والمساجد ، وداراً
لإحدى البعثات الدينية المسيحية (١٨٤٨) . كما شيدوا فيها الشكنات
والمستشفيات ودارصناعة السفن والمساكن . وأصبحت بعد أعوام قلائل ملتقى
التاجر من أنحاء السودان . وازدهر العمران فيها وأضحت مركزاً
لرحلات الكشف الجغرافى . وتزايد مع الزمن تعدادها ، فبلغ — فى عهد
الفتح المصرى — ثلاثين ألف نسمة .

كما أنشأ المصريون مدينة كسلا عاصمة لإقليم النكا الذى يقع بين
محافظةى مصوع وسواكن وحدود الحبشة .

كذلك أنشئت مدينة فامكا على النيل الأزرق عام ١٨٤٠ فى إقليم
سنار على بعد ٢٥ ميلا من الرصيرص ، وجعلت عاصمة مديرية فازوغلى .

وبعد انتهاء عهد المهديّة فى السودان ، وما أصاب البلاد من خراب
وتدمير على أيدي الثوار . بدأت أدوات السلام والتعمير نشاطها ، واستهلّت

أعمال الإنشاء والبناء في عام ١٨٩٩ . وكان أول بناء شرع فيه سراى الحاكم العام وسردار الجيش — التى بناها اللواء ممتاز باشا خلال حكمه داريته (١٨٧١ — ١٨٧٣) ، والتى خربها الثوار ولم يتركوا منها إلا حوائط الواجهة بغير سقف ولا نوافذ ، واستمر العمل فيها من سنة ١٨٩٩ — ١٩٠٦ وما زال القصر باقياً إلى اليوم حيث أصبح القصر الجمهورى للسودان .

وشيد الجنود المصريون قصر دواوين الحكومة الذى يضم بين جوانحه إدارات المالية والحرية والقضاء والداخلية والزراعة ، كما أقاموا مباني مصالح البريد والتلغراف والتليفونات . كما بنى الجيش المصرى مباني المكاتب الحكومية الخاصة بتسجيل الأراضى والصحة والطبعة الأميرية ورياسة المحاكم الشرعية . هذا فضلاً عن ثكنات الجيش التى شيد منها أربع تحيط بالخرطوم من الخارج وخامسة داخل الخرطوم لكتيبة مشاة ، وثلاث ثكنات لثلاث بطاريات مدفعية . كما شيدت ثكنة كبيرة . أو بعبارة أخرى مدينة صغيرة تحتوى على عشرات من المباني المنفصلة التى تشغل حوالى خمسين فداناً ، وقد أسهم البناؤون المصريون على نفقة حكومتهم فى بناء ثلثى المباني ثم قامت الحكومة الإنجليزية بتكئة ما تبقى . وبنى الجيش المصرى مخازن الأسلحة ومهمات وذخائر الجيش داخل الثكنات الإنجليزية لغرض خاص . وعلى نفقة وزارة الأوقاف المصرية . شيد فى الخرطوم المسجد الكبير الفخيم ، بنته مصلحة الأشغال العسكرية المصرية بالسودان ، كما بنى المسجد الجديد على نفقة مصر وهو يعتبر تحفة فنية رائعة فى العاصمة . وفى الخرطوم بحرى أنشئت بضعة مخازن وورش كبرى ، بها ما يلزم الجيوش من مهمات وملابس ، وهذا

البناء يشغل حوالى عشرين فداناً . كما بنى سجن مدنى وهو يسع ثلاثة آلاف مسجون . وبأموال مصرية شيدت مخازن تعيينات الجيش ، فضلاً عن مخازن وورش كبرى لمصلحة وابورات النيل والسفن .

ليس هذا فحسب كل ما شيده المصريون العسكريون فى الخرطوم . فإن القائمة طويلة ولن نأتى منها إلا بالعمائر الهامة كالمستشفى العسكرى الكبير ، ومساكن كبار الموظفين الإنجليز (حوالى ٢٢ مسكناً) ومبانى فى مدينة الخرطوم ، التى تضم أفرعها المختلفة والمحاكم المحلية التى تزدان بها المدينة حتى اليوم .

وفى أم درمان : شيدت ثكنتان كبيرتان ، ومستشفى عام وثكنة للمدفعية بالإضافة إلى ثكنات إلى الخيالة .

كل هذه المنشآت بناها المصريون بأموال مصرية فى الخرطوم وأم درمان ، ما عدا كلية غوردون (جامعة الخرطوم) فقد شيدها المصريون بأموال التبرعات الإنجليزية وفى العطبرة وفى شندى وفى حلفا وفى بربر وفى واد مدنى وفى كسلا وفى الأبيض وفى الفاشر ، فى كل هذه المدن شيد المصريون وعمروا ، وأقاموا معالم الحضارة والعمران من مستشفيات ومساكن ومعاهد . . . الخ .

خلفا خاصة كانت قرية صغيرة إلى أن بدى فى إنشاء رأس السكة الحديدية ، فبنيت فيها ورشة كبرى وثكنة للجيش ومستشفى عسكرى ومسجد ، ومد منها خطان حديديان أحدهما يسير محاذياً للنيل إلى الكرامة وثانيهما يخترق الصحراء إلى أبو حمد والخرطوم . أما بور سودان فهو ثغر السودان ، والمنفذ الوحيد الصناعى للأقطار السودانية الشاسعة ،

عمل الإنجليز على إنشائه بدلا من سواكن ، فأنشئ بأموال مصرية ،
وفتح في ٢٧ يناير سنة ١٩٠٦

٢ — التعليم : سبق أن تكلمنا في نفس الفصل عن العلاقات الثقافية بين
مصر والسودان في العصور القديمة والوسطى بوجه خاص ونذكر هنا أن مصر
لم تقصر في نشر التعليم الحديث في ربوع السودان^(١) . وقد رأينا في الفصل
الرابع أن عباساً الأول فتح في الخرطوم سنة ١٨٥٠ مدرسة لإنقاذ أهله
من جحيم الجهل ، وهذه المدرسة هي الأولى من نوعها في السودان على
نظام المدارس المصرية ، وفي بربر فتحت أول مدرسة ابتدائية (١٨٧٥)
وأنشأ أمين باشا في اللاذو عاصمة مديرية خط الاستواء مدرسة لتعليم
أبناء الأهليين ومستشفى ومسجداً .

١٠ . وفي عهد اسماعيل تم افتتاح خمس مدارس في السودان بمديريات
الخرطوم وبربر ودنقلة وكردفان والتاكة . وفي عهد ابنه توفيق أنشئت
في الخرطوم مدرسة طيبة ، وزاد إقبال السودانيين على الأزهر بفضل
توافر عوامل التشجيع من مسكن وجراية وأمن في الطريق . وشاهد
السودان في القرن ١٩ — بسبب اتصاله الوثيق بمصر — من معاهد
العلم الحديثة ومن رجال التربية والتعليم والقضاء والدين ما لم يشاهده في أى
عصر مضى ، فهذا القرن في السودان يتميز بمدارس حكومية ، وبيعات
علية إلى مصر ، وبتشجيع السودانيين على التعليم في الأزهر ، ومنحهم
المطعم والمسكن والمكافآت المادية . كما يتميز باهتمام والى مصر بالمعاهد
الأهلية الدينية ، وبذلة المساعدات المالية في صور مختلفة ، من نقود

(١) راجع كتاب التربية في السودان في القرن ١٩ للدكتور عبد العزيز عبد الحيد
(القاهرة ١٩٤٩)

وجوب وأراض تزرع من غير خراج ، إلى أوسمة وألقاب شرف .
ولما جاءت الثورة المهدية قضت على كل ما فعلته مصر في هذه الناحية .
وفي ظل الحكم الثنائي في السودان أصبح نشاط مصر التعليمي كالآتي :

١ — عهد الإنجليز الذين كانت لهم الكلمة النافذة في ظل هذا الحكم
إلى منع ذهاب السودان إلى مصر للتعلم في الأزهر ، وأنشأوا المعهد العلمي
بأم درمان مع الاستعانة بأساتذة مصريين . كما عمدت إلى خلق سجادات
(مشيخات للطرق) في السودان منفصلة عن رياستها في مصر لقطع الصلة
الروحية ما أمكن بين مصر والسودان .

٢ — لما فتحت المدارس السودانية الأميرية الابتدائية (مدرستان
فقط) في السودان ، استعانت الحكومة بمدرسين متمصرين (هم من
أصل تركي) حتى إذا وقعت منهم الإساءة نسبت إلى مصر .

٣ — لما جاءت الحرب العالمية الأولى قطعت إنجلترا صلة
السودان بمصر .

٤ — في ١٩١٦ صرحت الحكومة للجمعية القبطية بالخرطوم عمل
مدرسة للبنين (ابتدائي) ، تسير في مناهجها على النمط المصري ، ثم انتشرت
المدارس التابعة للجمعية في كثير من حواضر السودان ، فكانت هذه
الجمعية أولى رواد الثقافة المصرية في السودان في القرن العشرين ولم يقم
قسم خاص لتعليم البنات منفصلا إلا في أوائل العقد الخامس ففتحت
مدرستان ابتدائيتان للبنات إحداهما بالخرطوم والثانية بالعطبرة .

٥ — ولما فشلت الإرساليات المسيحية في مهمتها التبشيرية التعليمية
استعانت بمصريين للتدريس في الكنائس ، كما أنها عربت الصلوات
ليسهل على المسيحيين من الشعب تفهمها .

٦ - وعندما أكرهت انجلترا بسبب ظروف الحرب سنة ١٩٤٢ وافقت على فتح أربع مدارس حكومية ابتدائية مصرية في الشجرة والجبل وملكال ثم الخرطوم الثانوية المصرية ، وكانت تسمى مدرسة (الملك فاروق) . وبمرور الزمن في الفترة التالية بلغ عدد المدارس المصرية الخاضعة لوزارة التربية والتعليم المصري (١٨ مدرسة) تضم أكثر من عشرة آلاف طالب وطالبة. هذا فضلا عن المدارس المصرية الأخرى غير الخاضعة للتفتيش وتعطيها الحكومة المصرية إعانات ممثلة في الكتب والأدوات مثل مدرسة الشعب بخرطوم بحرى ومدرسة الأقباط بأم درمان فضلا عن الإعانات التي تقدمها وزارة التربية والتعليم المصرية إلى المدارس السودانية الأهلية مثل مدارس المؤتمر والأهلية والأحفاد الخ .

٧ - والحكومة المصرية لا ترضى على المعارف السودانية بمدها بالمدرسين الفنيين لمدارسها علاوة على التعاقد الشخصي الذي تقوم به حكومة السودان مع بعض الأساتذة المصريين . ويظهر هذا التعاون جليا إذا عرفنا أن ربيع أساتذة جامعة الخرطوم من المصريين وخاصة في الكليات العملية .

٨ - وامتد نشاط جامعة القاهرة إلى القطر الشقيق ، ففتحت فرعاً لها بالخرطوم ، منحتة الاستقلال الإداري ، ويضم هذا الفرع الآن ثلاث كليات هي الآداب والتجارة والحقوق ، وتضم الكلية الأولى منها أربعة أقسام: هي العربي والتاريخ والجغرافيا والاجتماع . وجامعة القاهرة جادة في استكمال كليات فرع الخرطوم كلما تيسرت لها الإمكانيات اللازمة .

وكان عدد طلاب وطالبات الجامعة في السنة الأولى (٥٦ / ٠٥) . هو ٢٦٧ وفي السنة التالية قفز العدد إلى ٤٢٢ ، وفي هذا العام (٥٨ / ٩٥٧)

أصبح العدد ٥٤٢ من بينهم ٤٨ طالبة (٣٠ في الآداب ، ١٣ في الحقوق ، ٥ في التجارة) .

ويستعين الفرع بالأساتذة المتدربين من الجامعات المصرية فضلا عن أنه عين بعض الأساتذة المتفرغين للتدريس في الكليات المختلفة .

٩ — وفي فبراير سنة ١٩٥٦ صدر قرار وزاري مصري بإنشاء فرع للجامعة الشعبية المصرية بالخرطوم ، وفي ٢١ منه افتتح الفرع فعلا للرجال والسيدات .

وتنوعت الشعب الثقافية التي تضمها الجامعة الشعبية :

(أ) فالرجال : الشعبة التجارية وتشمل العلوم التجارية والآلة الكاتبة بقسميها (العربي والإفريقي) ، والاختزال بقسميه . ثم شعبة الصحافة والعلوم السياسية والتاريخ . ثم شعبة التربية الفنية . ثم التمثيل والموسيقى والصناعات الكيومية والخط العربي .

(ب) ولل سيدات : شعبة اللغات الثلاث (العربية والإنجليزية والفرنسية) . ثم التدبير المنزلي (طبهى وتفصيل وتطريز والترييض . الخ) ثم الموسيقى .

(ج) قسم الخدمات العامة ويشرف على المحاضرات الثقافية والسينما والمطبوعات الأدبية والرحلات . وقد قامت الجامعة الشعبية برحلة في صيف ١٩٥٧ زارت فيها البلاد العربية (مصر وسوريا ولبنان .. الخ) اشترك فيها ٢٥ من الرجال ومثلهم من النساء . وكانت كل من الرحلتين منفصلة عن الأخرى .

والجامعة الشعبية المصرية نظرا لنشاطها الممتاز في النواحي المتعددة التي سبق أن ذكرنا بعضها يقبل عليها الطلاب إقبالا شديدا ، يتبين

ذلك من أنها لما فتحت في يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٥٦ (أى في نهاية العام) كان عدد طلبتها ٧٥٠ طالبا في العام الدراسي ٥٧/١٩٥٦ قفز العدد إلى ١٥٠٠ طالبا . في العام ٥٨/١٩٥٧ أصبح ٣٠٠٠ طالب . ولولا ضيق المكان لصار العدد أضعاف ذلك .

١٠ — وفي ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦ فتحت وزارة التربية المصرية مركزا ثقافيا في أم درمان واضطلع هذا المركز بمهمة نشر الثقافة العربية بطرق كثيرة منها :

(١) التثقيف الذاتي عن طريق المكتبة الموجودة بالمركز والتي تحتوي على ثمانية آلاف مجلد في جميع العلوم والفنون ، وهذه المكتبة مفتوحة للشعب ويتراوح عدد روادها ما بين ٢٥٠ — ٣٠٠٠ زائرا يوميا .

(ب) إلقاء المحاضرات الهادفة لخدمة القضية والثقافة العربية ، وما بلغت النظر حقا هو إقبال الشعب على هذه المحاضرات .

(ج) النشرات الثقافية التي يضطلع المركز بمهمة إصدارها لتتوزع عقول الشعب

(د) السينما ، فاهتم المركز بعرض الأفلام الثقافية من آن لأن ، وكان عدد الحضور في كل حفلة لا يقل عن خمسمائة زائر .

(هـ) تعليم اللغة العربية لغير المتحدثين بها وذلك بأحدث الوسائل العلمية وهي طريقة الوسائل السمعية .

(و) الرحلات الثقافية للرجال والسيدات والصبيان .

٣ — السكك الحديدية في السودان :

منذ القدم كان نهر النيل وطرق القوافل ووسائل النقل بين البلدان

المجاورة ، ونمضّر في طليعتها إلى أن أدخلت السكك الحديدية بالسودان بواسطة مهندسى مصر .

وقد مر مد شبكة السكك الحديدية في السودان بثلاثة أدوار :

الأول : الخطوط التي مدت في أيام حكومة إسماعيل إلى نشوب الثورة المهدية .

الثاني : الخطوط التي مدت أثناء استعادة السودان (١٨٩٦-١٩٠٥)

الثالث : الخطوط التي مدت بعده ١٩٠٥ إلى يومنا هذا .

١ - لما ولي سعيد باشا أمر مصر رأى لى يربط مصر بالسودان ويسهل تبادل اقتصادياتهما أن يمد خطوط السكك الحديدية بينهما ، فبعث بطائفة من المهندسين لفحص المشروع ، وجاءت التقارير بتأج طيبة ولكن لم ينفذ منها شيء في عهده .

٢ - وأهتم إسماعيل باشا من بعده بوصل القطرين بالسكك الحديدية ، وأرسل من جانبه بعثات فنية لدراسة المشروع . وفي سنة ١٨٧٣ اعتمد المشروع . وشرع في نفس السنة في مد الخط الحديدى بين حلفا والتمة (في مواجهة شندى) حتى تم ، وطول هذا الخط ٥٥٠ ميلا ، ثم أوقف العمل عام ١٨٧٥ بسبب الارتباك المالى فى مصر وتوقف الرقابة المالية الأجنبية عن مساعدة الحكومة المصرية بالمال . فلم يقضوا بهذا العمل على تجارة السودان أوزراعه فحسب ، بل على حياته أيضاً مدة تزيد على ربع قرن ، فضلا عن أنهم مكثوا الثورة المهدية من الانتشار .

٣ - وفي عام ١٨٨٤ - ١٨٨٥ أوصل الجنود المصريون مابين حلفا ومرسى وهو مسافة تبلغ حوالى ٥٣ ميلا .

٤ — وفي سنة ١٨٩٦ عندما قامت الجيوش المصرية بتعاونها أورطة الإنجليزية لإخماد ثورة المهدي تقرر مد خطوط حديدية في جميع المناطق التي تتقدم فيها الجنود وتحتلها فأنشئ الخط من حلفا إلى الكرمة (١٧٠ ميلا) . ثم أنشئ الخط من حلفا إلى أبو حمد دفن تحته آلاف من المصريين ، ثم أنشئ الخط من أبو حمد إلى العظيرة ثم مد إلى الخرطوم على بعد ٩٣١ كيلو مترا من حلفا . وانتهت هذه الأعمال في شهر ديسمبر سنة ١٨٩٩ حيث افتتح الخط للاستغلال واستكملت الأعمال بتشييد جسر على النيل . ثم اتصلت الخرطوم بسنار على النيل الأزرق ومها إلى القضارف وكسلا . ثم اتصلت الخرطوم بكوسى (على النيل الأبيض) ومنها إلى الأبيض (١٩١٢) ، واتصلت عظيرة بيورسودان .

٥ — وفي عام ١٩١٠ استمر مد السكك الحديدية جنوبي الخرطوم ، وفي العام نفسه تم فتح كوبرى النيل الأزرق (كوبرى بحرى) كما تم بناء كوبرى النيل الأبيض . ومدت السكك الحديدية من سنار مخترقة الجزيرة إلى كوسى وبالرغم من الضيق المالى الذى لحق بمصر فى عام ١٩١٠ فقد أعطت الحكومة المصرية السودان مبلغ ٣٥٤٠٠٠٠ جنيه مصرى لمد السكة الحديدية جنوبي الخرطوم وإكمال كوبرى بحرى .

وقد تم كل هذا بفضل جهود أورطة ، السكة الحديدية ، وكان آخر من قولها اللواء محمد فاضل باشا ، ومن هذا البيان الموجز يتضح أنه لولا أموال مصر لما مدت معظم الخطوط الحديدية السودانية .

٦ — هذا فضلا عن طرق القوافل التي كانت تربط بين البلدين منذ أقدم العصور وكانت التجارة بين مصر والسودان تسير عن طريق لخم درمان فالواحات الخارجة فيليبية فدارفور وهذا ما يعرف باسم

طريق الأربعين ، . أو عن الطريق الذى يفصل عن الطريق الأول .
 فصل دفلة وكورق ، ثم ينحدر عبر الصحراء حيث يعبر النيل عند موضع
 شندى الحالى ، ثم يسير جنوباً حتى يدخل منطقة النيل الأزرق .
 والطريق الثالث يبدأ عند دراو ثم يقطع صحراء النوبة إلى أبى حمد جنوباً
 محاذياً ضفة النيل الشرقية حتى يتصل بالطريق الثانى بالقرب من شندى .
 الحالية . وهذا الطريق أقل الطرق استعمالاً لندرة الماء .

[راجع نفس لوحة ٦ السابقة]

(٤) البريد والتلغراف :

وأدخلت مصر نظام البريد الحديث فى السودان ، فقد عهدت
 الحكومة المصرية إلى أحد رجالها بإنشاء مكاتب منظمة للبريد فى
 عواصم السودان ، فأنشئت لإدارة البريد فى الخرطوم سنة ١٨٧٣ ،
 وأنشئت مكاتب أخرى منظمة للبريد فى الخرطوم ودنفلة وبربر وكسلا
 ثم فى سنار والمسلية والقضارف وفازوغلى وفاشوده والأبيض
 والفاشر .

وبلغت الخطوط التلغرافية التى أنشئت فى السودان لغاية سنة ١٨٧٠
 (٢١١٠ كيلو مترات) . وبلغ عدد مكاتب التلغراف فى مدن السودان
 (٢١ مكتباً) وذلك سنة ١٨٧٧ .

(٥) النقل النيلي :

١ - كان لمصر أسطول للنقل البحرى تتمخر سفنه البحر الأحمر
 فى عهد محمدعلى وإسماعيل ، ولكن هذا الأسطول دمرت معظم بوارجه
 الحربية وكذلك دور الصناعة بعد أن أصيبت مصر بالارتباك المالى
 ومن ثم ألغيت البحرية .

٢ - لما اشتعلت الثورة المهدية في السودان لجأ الإنجليز (المحتلون لمصر) إلى الاستعانة ببعض البواخر النيلية التي كانت راسية في دور الصناعة بمصر فأصلحوها ، واستخدمها الجنود الإنجليز لمقاتلة السودانيين .

٣ - ولما شرعت الحكومتان المصرية والبريطانية في استرجاع السودان سنة ١٨٩٦ ، احتاج الأمر إلى بواخر نيلية حربية ، وابتاعت مصر من إنجلترا عدة منها ، وحملت قطعها إلى حلفا ، وهناك صار تركيبها ، وكان بين أسوان وحلفا ١٢ سفينة .

٤ - وفي المدة بين عام ١٨٩٨ - ١٩٠٤ وصل عدد السفن البحرية في السودان عشرين وأبورا .

٥ - وفي خلال وجود الجيش المصري في السودان حتى سنة ١٩٢٤ كانت مصلحة البواخر والمراكب في السودان هي التي تدير حركات السفن الأميرية . بعضها يقوم بالعمل بين الشلال الأول والثاني ، وبعضها في دفقة بين الشلال الثالث والرابع ، والباقي في الخرطوم للاشتغال في النيلين الأبيض والأزرق . وكانت تستخدم لنقل الركاب والبريد والبضائع والمهمات .

كل هذا الأسطول النهري شيد بأموال مصرية ، ولا يدرى أحد ماذا تم به عقب إرغام جيش مصر على الانسحاب من السودان عام ١٩٢٤ .

ونعتقد بعد قراءة هذا البيان الموجز عن تراث مصر في السودان أنه وضح من أنشأ الطرق في السودان وعبدها ؟ ومن مد الخطوط الحديدية في الصحراء الجرداء ومن ضفافها ؟ والجسور فوق الأنهار ومن

أقامها؟ والقصور والمنشآت المتينة ومن بناها؟ والدواوين والمساجد والكنائس والمدارس ومن شادها وعمرها؟ والجواري والمنشآت في البحر كالإعلام من أسسها وأجراها؟ والأسلاك البرقية والتليفونية من أنشأها وقام بإدارتها؟ ومن الذى وطد الأمن ومصح الأرض؟ أليس هم أبناء وادى النيل؟ فأين السادة الإنجليز من هذا التعمير؟

(٦) النقل الجوى :

١ — وفى سنة ١٩٤٩ افتتحت شركة مصر للطيران الخطيين القاهرة والخرطوم وكانت الطائرات تقوم بثلاث رحلات فى الأسبوع، واستمر العمل على هذه الطريقة حتى سنة ١٩٥٠، وبعد ذلك نظمت رحلة واحدة فى الأسبوع فى الفترة ما بين ١٩٥٠ — ١٩٥٢ ثم انتظمت الرحلات ثانية ثلاث مرات فى الأسبوع فى الفترة ما بين ١٩٥٢ — ١٩٥٥. ومن سنة ١٩٥٥ حتى اليوم تقوم بأربع رحلات أسبوعياً فى أيام الأحد والاثنين، والثلاثاء، والجمعة.

٢ — وتطورت سرعة الطائرات فبعد أن كانت الرحلة تستغرق ست ساعات ونصف ساعة من القاهرة إلى الخرطوم عن طريق الأقصر وذلك بالنوع من الطائرات المعروف (فيكنج) وحمولة الطائرة هي ٢٧ راكباً، سيرت الشركة فى أوائل سنة ١٩٥٦ طائرات (الفيكونت) التى تقطع المسافة المذكورة رأساً فى ثلاث ساعات، ٤٥ دقيقة فى المتوسط وحمولتها ٥٢ راكباً.

٣ — مع العلم بأن الأربع الرحلات المذكورة، ثلاث منها بالطائرات المعروفة باسم (الفيكونت) ورحلة واحدة بالطائرة المعروفة باسم (الفيكنج)

٤ — ونسبة امتلاء المحولة على هذا الخط حوالى ٤٠٪ من مقاعد الطائرات التى تعمل على هذا الخط من شركات النقل المختلفة .

٥ — من ذلك نرى أن شركة مصر للطيران قد لعبت دورا هاما فى سبيل النقل بين مصر والسودان وبالعكس .

(رابعاً) الناحية السياسية:

لما كانت العلاقات السياسية بين البلدين لا يمكن بحال من الأحوال أن تفصلها عن الناحية التاريخية ، ولما كنا قد عالجنا الناحية التاريخية فى الفصول السابقة ، لذلك سنقصر كلامنا هنا على أغراض الإنجليز الحقيقية من الاحتفاظ بالسودان .

(١) أغراض الإنجليز الحقيقية من احتفاظهم بالسودان :

إن الإنجليز يتظاهرون أن رسالتهم فى السودان رسالة إنسانية قبل كل شيء فما يقصدون فى الواقع إلا تحضير سكانه ، وتهئية أسباب التقدم لهم ، والسير بهم سريعا نحو الاستقلال . وهذه دعوى سمعناها من كل مستعمر لم يعرف عن استعمار له إلا ما يسمى إليه وما يتصف بأشنع التهم وأسوأ ألوان الاستغلال. ولو أن الأمر كان مجرد رسالة إنسانية ما رأينا كل هذا الحرص على الاحتفاظ بالمستعمرات ، وما كان هناك ذلك الصراع الشديد بين الدول المختلفة على حكم الشعوب وتوسيع مناطق النفوذ . والواقع أن للإنجليز مصالح اقتصادية واستراتيجية فى هذا الجزء من إفريقيا ، هى العامل الحقيقى فى تمسك الإنجليز بحكم السودان ، والآنفراد بالسلطة فيه ، والسعى إلى إبعاد المصريين عنه لإبعادا تاما ، وأهم هذه المصالح ما يأتى :

١ — استغلال السودان من حيث موارده الطبيعية، والأيدي العاملة الرخيصة، ومن حيث إمكان الاستفادة منه مستقبلاً كسوق من الأسواق التي يستقل بها الإنجليز... وقد رأينا أن العناية تكاد تكون مركزة في إنتاج القطن، الذي تريد المصانع البريطانية أن تضمن الحصول عليه من أراض خاضعة للحكم البريطاني، ومرتبطة بالاقتصاد البريطاني كل الارتباط.

وكان الدافع إلى زراعة القطن في السودان هو الخوف من نقص القطن الذي يمكن لبريطانيا الحصول عليه من مصادر أخرى^(١).

ولسنا بحاجة إلى أن ندخل في تفاصيل استغلال الإنجليز للسودان عن طريق استخدام رموس الأموال الإنجليزية في المشروعات المختلفة واحتكار الشركات البريطانية للشروعات العامة نتيجة للمائة حكومة السودان في العهد السابق للاستقلال لها، وتسخير سلطتها لخدمة مصالح المساهمين في هذه الشركات، ويكفي أن نحيل القارئ إلى الفصل الذي كتبه (إليوت برنز) في ١٩٢٨ عن الاستعمار البريطاني في مصر وتغلغل رموس الأموال الإنجليزية في السودان.

٢ — الاستفادة من السودان من الوجهة الحربية، باعتباره واقعا على طرق مواصلات الإمبراطورية في إفريقية وغيرها وعلى أساس أن وجود إنجلترا في بلاد كصر وغيرها من بلاد الشرق الأدنى أمر مؤقت، لا يرجي له بقاء في ظل الحركات القومية العنيفة التي تسود هذه البلاد، وتزداد تأججاً وعداء للاستعمار الإنجليزي عاماً بعد عام. وهذه الأهمية الحربية

للسودان يصرح بها الكتاب الإنجليز في كثير من الكتابات فالكاتبة (إلينور برنز)^(١) تقول : « وإلى جانب الاحتمال الكبير لاستغلال السودان داخليا ، فإن التحكم في السودان مهم للاستعمار البريطاني لأسباب أخرى ، ف ساحله يمتد امتدادا طويلا على البحر الأحمر الذي لا يقل أهمية عن قناة السويس كحلقة رئيسية من مواصلات الامبراطورية » .

وتصریح هذه الكاتبة بأكثر من ذلك حين تشير إلى أهداف الإنجليز المستقبلية ، وإلى النية التي كانت مبيتة للسودان وسكانه فتقول :

« إن السودان يحد أراضى أوغندة التي لا تقل أهمية عنه ، ومن المحتمل جدا أن تضمه إنجلترا إلى ذلك الاتحاد الذى يفكر فى تكوينه ، ليشمل كل الممالك البريطانية . فى شرق إفريقيا ، كشرط لآى تنازل لمصر يسلم به الإنجليز مستقبلا » .

فتمسك الإنجليز بالبقاء فى السودان لحماية طرق مواصلات إمبراطوريتهم — كما كانوا يدعون — يعتبر حجة واهية وخاسرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ويعتبر أمرا لا تبرره المقتضيات الاستراتيجية للأسباب الآتية :

(١) فالدول التي كانت تخشاهما إنجلترا ، وتخاف تهديدها لمصالحها فى إفريقيا والشرق الأدنى قد هزمت هزيمة منكرة ، وليس هناك أمل فى قيامها كقوى يخشى بأسها حتى فى المستقبل البعيد .

(١) ٤٥ من كتاب الاستعمار البريطانى فى مصر .

(ب) واحتفاظ انجلترا بالسودان — كقاعدة حرية لها — أمر يتنافى مع دستور هيئة الأمم المتحدة الذى لا يقر اتخاذ بعض دول العالم قواعد يمكن أن تهدد السلام العالمى فى ظرف من الظروف . ومن حق مصر — بصفة خاصة — أن ترى فى وجود الانجليز فى السودان عامل تهديد لسلامتها ووسيلة ضغط عليها .

(ح) وإذا كان الانجليز يعارضون فى وجود المصريين فى السودان وينكرون على مصر مطالبتها بأن يكون لها وخدها حق ضمان مصالحها الحيوية فيه ، فأولى بهم أن ينسحبوا منه ، وبذلك يمكن اتفاق الشقيقتين على كل مايهما من الأمور .

٣ — وقد يكون من أهم ما يدفع الانجليز إلى البقاء فى السودان ، وإلى اتباع سياسة خاصة فى الجزء الجنوبي منه ، لإبعاد المؤثرات الشمالية والحيلولة دون تسرب فكرة القومية والاستقلال إلى هذا الجزء من أفريقيا . لأنهم يعلمون أن قيام دولة مستقلة موحدة فى السودان أمر يهدد مطامعهم الاستعمارية فى إفريقيا الوسطى والشرقية . وهى مناطق مستعدة لتقبل التيارات السياسية والأفكار القومية والوطنية التى يحاربها المستعمرون ويقضون عليها بكل قوة . وما دام الشمال هو الطريق الوحيد الذى يمكن أن تسرب منه مثل هذه التيارات المهددة ، فالانجليز حريصون جدا على أن يوطدوا سلطانهم فيه ، وأن يمنعوا انتشار المبادئ التقدمية بين سكانه ، فلما غلبوا على أمرهم فى شمال السودان ، وشعروا باستحالة نجاح سياستهم فيه ، وضعوا كل همهم فى جنوبه ، وأقاموا كل تلك الصعوبات فى سبيل الانتقال إليه ، وتعبدوا بإبقاء سكانه على حالتهم المتأخرة

لهذا كله حارب الإنجليز فكرة استقلال السودان وتكوين وحدة سياسية فيه تضم شماله وجنوبه . ولكن الرياح أنت بما لا تشتهي السفن فاستقل السودان رغم أنف الإنجليز ، وأصبح وحدة سياسية تجمع بين الشمال والجنوب .

هذا ينمنا عرفنا في نهاية الفصل السابع الدور الذى لعبته حكومة الثورة فى مصر لمصلحة السودان الشقيق .

محتويات الكتاب

الموضوع	صفحة
مقدمة ::	٣
الفصل الأول: السودان قبل الإسلام.	٥
(أولاً) السودان في عهد الفراعنة :	٦
(١) في عهد الدولة الفرعونية القديمة .	٦
(ب) في عهد الدولة الوسطى .	٩
(ج) في عهد الدولة الحديثة .	١٠
(د) في عهد تسلط النفوذ الأجنبي .	١٤
(ثانياً) الممالك المسيحية في شمال السودان .	١٨
(ثالثاً) الهجرات العربية إلى السودان قبل الإسلام .	٢٣
الفصل الثاني : تحول السودان إلى أمة عربية إسلامية .	٢٦
١ - طرق وصول الإسلام إلى السودان .	٢٦
٢ - الإسلام في دنقلة .	٣٢
٣ - الإسلام وقبائل البجة .	٣٤
٤ - الإسلام في منطقة بحيرة تشاد .	٣٧
٥ - أشهر الممالك والسلطنات والمشايخ الإسلامية في السودان	٣٨
الفصل الثالث : السلطنة السنارية والعهد الفونجى .	٤٦
١ - أصل السلطنة ونشأتها .	٤٦
٢ - نظم الحكم في السلطنة .	٤٨

الوضوع	صفحة
٣ — الحالة الاجتماعية ونشاط الدعوة الإسلامية وانتشار	
الطرق الصوفية	٥٢
٤ — الناحية العلمية والثقافية	٥٧
٥ — التنظيمات الاقتصادية	٥٨
٦ — أسباب ضعف وسقوط السلطنة السنارية	٦٠
الفصل الرابع : فترة الحكم التركي في السودان	٦٣
١ — أسباب الفتح ودوافعه	٦٣
٢ — الفتح	٦٥
٣ — الحكومة الجديدة والتنظيمات : في عهد محمد علي وخلفائه	٦٦
الفصل الخامس : السودان والمهدية	٨٦
١ — الثورة المهدية وأثرها في انهيار الامبراطورية المصرية	
السودانية	٨٦
٢ — السودان تحت حكم المهدية	٩٣
٣ — اقتسام أملاك مصر في السودان	١٠٠
الفصل السادس : السودان في ظل الحكم الثنائي	١٠٣
١ — استرداد السودان وعوابعه	١٠٣
٢ — أسس الحكم الجديد ونواحيه المختلفة	١٠٤
الفصل السابع : الوعي القومي في السودان وأثره في استقلال البلاد	١١٥
١ — الجمعيات والأحزاب السياسية وأثرها في الوعي القومي	١١٥

الموضوع	صفحة
٢ — أثر النفوذ الدينى فى الوعى القومى	١٢٤ .
٣ — المخدرات الدستورية	١٢٧ .
٤ — مرحلة الانتقال	١٢٩ .
٥ — استقلال السودان	١٣٤ .
الفصل الثامن : علاقات ورابط مصر بالسودان .	١٣٩
(أولاً) الناحية الثقافية	١٣٩ .
(ثانياً) الناحية الاقتصادية	١٤٥ .
(ثالثاً) تقدم العمران فى السودان	١٥٥ .
(رابعاً) الناحية السياسية	١٦٩ .
محتويات الكتاب	١٧٤ .
بعض مصادر الكتاب	١٧٧ .
اللوحات :	

لوحة رقم ١ حدود مصر فى عهد تحوتس الثالث	١٣
لوحة رقم ٢ مملكتا الشمال والجنوب فى عصر البطالمة	١٩
لوحة رقم ٣ الآثار القديمة وممالك النوبة المسيحية	٢٢
لوحة رقم ٤ الهجرات العربية للسودان	٢٨ .
لوحة رقم ٥ قبائل السودان	٣١ .
لوحة رقم ٦ ممالك السودان ومشيخاته قبل الفتح المصرى	٤٥
لوحة رقم ٧ الدولة المصرية عام ١٨٨٢	٨٣ .
لوحة رقم ٨ طرق المواصلات فى حوض النيل	١٦٥ .
كتب المؤلف	١٧٩ .

بعض مصادر الكتاب

- ١ — الدكتور ابراهيم العدوى : يقظة السودان (١٩٥٦) .
- ٢ — Elinor Burm : British Imperialism in Egypt
- ٣ — جلال الدين الحمامي : في السودان (١٩٤٥) .
- ٤ — Slegmn : Egypt and Negro Africa
- ٥ — الدكتور راشد البراوى : دراسات في السودان (١٩٥١) .
- ٦ — الشاطر بصلى عبد المجيد : معالم تاريخ سودان وادى النيل (١٩٥٥) .
- ٧ — عبد الرحمن الرافعى : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال (١٩٤٨) .
- ٨ — عبد الرحمن على طه : السودان للسودانيين .
- ٩ — الدكتور عبد العزيز عبد المجيد : التربية والتعليم فى السودان .
- ١٠ — عبد الله حسين : تاريخ السودان .
- ١١ — الدكتور عبد المجيد عابدين : تاريخ الثقافة العربية فى السودان (١٩٥٣) .
- ١٢ — الدكتور محمد صبرى : الامبراطورية السودانية (١٩٤٨) .
- ١٣ — الدكتور محمد عوض محمد : السودان الشمالى (١٩٥١) .
- ١٤ — الدكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان (١٨٢٠-١٨٩٩) . (١٩٥٧) .
- ١٥ — مدور المهدي : تاريخ السودان (بحث الروضة بالسودان سنة ١٩٥٦) .

- ١٦ — الدكتور مكي شبيكة : السودان في قرن (١٩٥٧) .
- ١٧ — نعم شقير : تاريخ السودان القديم والحديث .
- ١٨ — Sir Harry H Fohnston : A History of the
Colonization of Africa
- ١٩ — رئاسة مجلس الوزراء المصري : السودان (من ١٣ فبراير سنة ١٨٤١
إلى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣) .
- ٢٠ — قضية وادى النيل : بيانات للرحوم النقراشى (باشا)
أمام مجلس الأمن (١٩٤٧) .
- ٢١ — مجلة المهندسين : عدد خاص يشمل سلسلة محاضرات عن وحدة
وادى النيل (١٩٤٩) .
- ٢٢ — رئاسة مجلس الوزراء : وحدة وادى النيل (١٩٤٧) .
- ٢٣ — مقالات لبعض الكتاب أمثال : أديسون ، برتشارد في كتاب :
" The Anglo Egyptian Sudan from Within "
-

للمؤلف

- ١ - كتاب « الصليحيون والحركة الفاطمية في اليمن » بالاشتراك ،
وهو بحث على دقيق يعتبر الأول من نوعه (٤٠٢ صفحة)
٦٠
 - ٢ - كتاب « تاريخ اليمن » لعامة اليمنى الحكيم . تحقيق وتعليق
وترجمة دقيقة لمقدمة وحواشى الناشر الأول (ككاى)
(٣٧٥ صفحة) .
٥٠
 - ٣ - كتاب « تاريخ المملكة العربية السعودية » بالاشتراك
وقد قررت وزارة المعارف السعودية تدريسه بمدارسها
(١٤٤ صفحة) .
٢٠
 - ٤ - كتاب « تاريخ السودان »
وهو يبين فى بساطة ووضوح تاريخ السودان من أقدم
العصور إلى الآن .
١٧
 - ٥ - كتاب « الملكة أروى سيدة ملوك اليمن » بحث جديد عن حياة
أعظم ملكة فى تاريخ اليمن الإسلامية .
٧
- تطلب جميع هذه الكتب من مكتبة مصر ٣ شارع كامل صدقي
(الفجالة سابقا) بالقاهرة .

